الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مطبوعة بيداغوجية لمادة (مقياس)

تاريخ الجزائر المعاصر

الميدان: العلوم الإنسانية- جذع مشترك.
المستوى: السنة الأولى نظام ل. م. د.(L M D)
المادة (مقياس): تاريخ الجزائر المعاصر

إعداد: **د. مختاري الطيب**
الرتبة: أستاذ محاضر قسم " أ".

السنة الجامعية: 2022م/ 2023م - 1443هـ /1444 هـ

ملاحظة

أسعى في هذه المحاضرات أن أجيب على عدة تساؤلات ،كما أسعى أن يحقق الطالب مجموعة من الكفاءات:

- أن يدرك طبيعة المرحلة وحجم الخطر المسيحي الاسباني.

- يدرك مرحلة الضعف والانقسام في الجزائرقبل العثمانيين.

- يتعرف على مساهمة ومجهودات العثمانيين في الجزائر.

- يعرف أن المشروع الاستعماري الفرنسي ليس وليد 1830 م.

- يتعرف على المخططات التي سبقت الاحتلال.

- يصل الى قناعة أن الجزائر كانت مؤهلة وقابلة للاحتلال بسبب عدم تجدد لمفهوم الدولة وعدم الاخذ بأسباب التفوق ،وأن ميزان القوى أصبح الى جانب أوربا.

- يدرك الطبيعة المقاومة للفرد الجزائري.

- يدرك أن النضال لم يقتصر على الجانب العسكري في ق19 م وانما كان سياسيا ،ثقافيا...

- يدرك أن المشروع الاستعماري ساهمت فيه المدرسة ،الادارة ،الكنيسة، التشريعات...

- يقف على حجم الظلم والتعسف الذي لحق بالجزائريين في الانفس،المال،الاملاك،الدين...

- يدرك حجم الكارثة والخراب الذي ألحقه الاستعمار بالجزائر.

- يتعرف على تاثير التجنيد والحرب العالمية والهجرة على الجزائريين.

- الوقوف على تبلور الوعي السياسي لدى الجزائريين.

- التعرف على النضال السياسي لدى الجزائريين بكل أطيافه.

- القدرة على التعامل مع الخريطة مثل خريطة المقاومات.

- هناك عدة جوانب للمحاضرات : المعرفة – التطبيق – التحليل –التعليل - المقارنة – الاستنتاج .

المحاضرة الأولى (كمقدمة للمقياس)

1 - الأوضاع العامة للجزائر قبل مجيئ العثمانيين للجزائر:

كان المغرب الأوسط في أواخر القرن الخامس عشر 15م مقسما إلى إمارات قبلية متعددة ، حيث سيطر الزيانيون على تلمسان وضواحيها، أما بقية البلاد الوسطى والجنوبية فكانت مقسمة إلى إمارات قبلية عديدة كمشيخة مدينة الجزائر التي حكمها الثعالبة، وإمارة كوكو بجبال القبائل الكبرى وإمارات أخرى مستقلة كإمارة قلعة بني عباس ببلاد القبائل الصغرى، وإمارة عائلة بوعكاز بالحضنة وبلاد الزاب وغيرها .

استطاع الاسبان احتلال المرسى الكبير بعد حصار دام خمسين يوما ودخلوه في 23 أكتوبر 1505 اتخذوا منه ميناءا ، وبوابة لاحتلال الموانئ الجزائرية الأخرى. حيث سقطت مدينة وهران جراء حملة انطلقت من اسبانيا في 15 ماي 1509 ووصلت إلى وهران في 17 ماي. ووسعوا نفوذهم إلى السواحل الشرقية فاحتلتوا بجاية التابعة للحفصيين في شهر جانفي 1510مستغلين الصراع على عرشها ما بين عبد الرحمن الحفصي وابن أخيه عبد الله.

كان لاحتلال المرسى الكبير ووهران ثم بجاية وقع كبير لدى سكان بقية المدن الساحلية الجزائرية التي فضلت الدخول تحت وصاية الأسبان عن طريق إمضاء اتفاقيات مع الأسبان يلتزمون بموجبها بدفع الضريبة والاعتراف بالحماية الاسبانية .فوقع أعيان مدينة الجزائر برئاسة الشيخ سالم التومي معاهدة الاستسلام يوم 31 جانفي 1510 ، أما مدينة مستغانم في 26 ماي 1511 فأمضت معاهدة استسلام مقابل دفع ضريبة سنوية والتزامها بتموين حاميتي وهران والمرسى الكبير بالغذاء،أما مدينة تنس قد خضعت للأسبان في سنة 1505 ،كذلك فعلت شرشال ودلس وغيرها.

2 ـ ظهور الإخوة بربروس في سواحل شمال إفريقيا

يرجع أول تواجد للأخوة بربروس بشمال إفريقيا سنة 1512 ، وجعلوا من جزيرة جربة مركزا لهم ومن بعدها حلق الوادي فعملوا

على تحرير بلاد المغرب الأوسط بعدما اتصل أعيان وعلماء مدينة بجاية وأمير قسنطينة أبو بكر الحفصي في سنة 1512 بالإخوة بربروس، ، فحرروا مدينة جيجل سنة 1514 من الجنويين، وفي سنة 1516 أرسل سالم التومي شيخ مدينة الجزائر وفدا إلى عروج يطلب النجدة باسم سكان مدينة الجزائر فاستجاب لهم عروج ودخل إلى مدينة الجزائر في سنة 1516. ونتيجة هذا النصر دخل سكان البليدة وملیانة والمدية ودلس وبلاد القبائل وعرب المتيجة في طاعة عروج .استولى بعد ذلك الإخوة بربروس على مدينة تنس في سنة 1517 ، ووصلوا إلى تلمسان ودخلوها في سنة 1517 بعد أن هزموا قوات أبو حمو الثالث الذي فر إلى وهران مستنجدا بالأسبان، حيث خرج منها عروج واستشهد في 1518م .بعد استشهاد عروج تصدر خير الدين قيادة الجهاد، .واستولى خير الدين على مدينة مستغانم في سنة 1519 واتخذها قاعدة أمامية للتقدم نحو المناطق الغربية ، كما سار خلفاء خير الدين على نهجه، **فتصدى** حسن آغا إلى حملة شارلكان الشهيرة على الجزائر سنة 1541 ،واستطاع مما قضى على أطماع الأسبان في استرجاع مدينة الجزائر نهائيا، ومد حسن آغا نفوذ الإيالة إلى منطقة الزيبان التي أخضعها وجعل على إدارتها عائلة بوعكاز، ودخل تلمسان في محاولة ثانية سنة 1543 وواجه صراعات البيت الزياني والتدخل السعدي في الجهة الغربية، وخلفه صالح رايس في سنة 1552 ،الذي استطاع توسيع سلطة العثمانيين داخل الجزائر وقام بأعمال جليلة حيث ضم سلطنة بني جلاب وبني ورجلان، وتمكن من القضاء النهائي على حكم بني زيان وألحق مملكتهم بالدولة العثمانية سنة 1554 ، كما تمكن من استعادة السيطرة على مدينة قسنطينة والحاقها بالحكم العثماني في سنة 1555 وحرر مدينة بجاية من الاحتلال الاسباني سنة 1555 م.

3- النظام الإداري العثماني في الجزائر قبيل الاحتلال :

تمتعت الجزائربشبه استقلال سياسي عن الخلافة العثمانية على عهد الدايات (1671 م – 1830 م) حيثكان الداي يعتبر الشخصية الأولى في الأيالة، يمثل السلطة المطلقة ويختلف نفوذه باختلاف تأثير الديوان الممثل في الديوان الصغير المتشكل من 24 ضابطا والديوان الكبير المتشكل من 700 عضو،ينتمي لهما العساكر ممن توفر فيهم الخبرة

كان على رأس الشخصيات النافذة في السلطة : الخزناجي وهو بمثابة وزير المالية وآغا المحلة وهو على رأس الجيش ووكيلالخرج الذي يمثل البحرية والخارجية وخوجة الخيل والبيت مالجي. كان آخردايات الجزائر الثمانية والعشرين الداي حسين[1] بعد أن أوصى علي باشا الذي حكم من سبتمبر 1817م إلى فاتح مارس 1818م بخلافته سنة 1818م[2].

يسهر الداي الذي يختار من بين الخزناجي ووكيل الخرج على تطبيق القوانين وتنظيم الجيوش ومراسلة القبائل المختلفة للتهدئة والأمن وله سلطة التعيينات [3] .

علما أن الداي يزكى ويبارك من طرف السلطان العثماني بالفرمان ومنحه القفطان المذهب وسيف الشرف،مقابلذلك على الداي أن يشارك في الحروب إلى جانب السلطان العثماني ويدفع له ضرائب سنوية قدرها حمدان خوجة بـ 5000 فرنك [4].

كانت السلطة تعتمد على الجند الذين يسمون اليولداش ، لم يتعد عددهم 15 ألف جندي وكانت إقامتهم في الثكنات التي وصل عددها 8 عند دخول الفرنسيين ، كما اعتمدت السلطة

---

(1) - ولد الداي حسين سنة 1773 نشأ في اسطنبول خدم في المدفعية ثم جاء إلى الجزائر انضم إلى الأوجاق تولى عدة وظائف ثم تقلد الوزارة وكان مقربا لعلي باشا وهو من أوصى له بخلافته، حكم الجزائر 12 سنة وبعد نفيه عاش ثماني سنوات حيث توفي في الإسكندرية سنة 1838 .أنظر :

- **مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار**،تحقيق أحمد توفيق المدني ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،ط2 ،الجزائر،1980،ص176.

(2) - عبدالرحمان الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**ج3 ، منشورات دار الثقافة ،ط4 ،بيروت ،لبنان1980 ، ص 333.

(3) -أحمد السليماني، **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني** ، مطبعة دحلب ، الجزائر ، 1994 ، ص 19.

(4) حمدان خوجة ، **المرآة** ، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري ، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2005 ، ص 95 .

على إثارة القبائل ضد بعضها البعض حتى لاتتوحد ضدها وتحد من سيطرتها أما على مستوى المدينة كان الأمن من اختصاص الكاهية وأغا الخيل .

كانت الجزائر مقسمةإداريا إلى أقاليم ممثلة في دار السلطان الذي يمتد من مدينة شرشال غربا إلى مدينة دلس شرقا ومن الساحل البحري شمالا إلى الأطلس البليدي جنوبا. ينقسم إلى أحد عشر قسما إداريا ، يطلق على كل قسم تسمية وطـن على رأسه شخصية تركية وهم بدورهم تحت سلطة أغا العرب ،ينقسم الوطن إلى دواوير يشرف علىها شيخ القبيلة. يمتد بايلك الشرق الذي تأسس سنة 1565 م من البحر شمالا وبجاية غربا إلى الحدود التونسية ومدنه الحدودية مثل تبسة وتقرت أما جنوبه الغربي فيمتد حتى مدينة سيدي عيسى وسيدي هجرسبه عشرة قبائل كبرى أهمها الحنانشة،الحراكتة، بلزمة، أولاد دريد ،زواغة وتحكم مناطقه بواسطة زعامة محلية[1]. يمتد بايلك التيطري المؤسس سنة 1540 م بين سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي، ويمتد غربا إلى حجوط وشرقا إلى عين بسام ،هو أقل قيمة من باقي البايلكات أهم قبائله شمالا14 قبيلة مثل بنو حسان،عريب،وزرة،ريغا. توجد شرقا 18 قبيلة أولاد علان،الصحاري،العذاورة، أولاد سيدي عيسى، تصل قبائل القبلة 14 قبيلة منهم العبادلية،الزناخرة،المويعدات إلى جانب هذه القبائل هناك قبيلتي الدوابر والعبيدات تمثلان المخزن [2].

أما بايلك الغرب فيمتد حتى الحدود المغربية وأهم مدنه تلمسان ومعسكر،وهران ،مستغانم ومازونة .تتمثل قبائله في ترارة،ولهاصة ،الزمالة والدوابر ،مجاهر لغرابة والحشم ،جعافرة ، بنوعامر ليصل عدد القبائل بالغرب إلى 219 قبيلة [3].

---

(1) - مصطفى عبيد ، **الجزائر في كتابات توماس إسماعيل أوربان** ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة الجزائر2 ، 2008 ، ص 87 .

(2) - المخزن هو مجموعة من القبائل مثل الزمالة والدوابر اعتمد عليها النظام العثماني في تثبيت دعائم الحكم من خلال الجباية وفرض الاستقرار. عن موقف قبائل المخزن من الاحتلال أنظر :

- ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر** ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984،ص 97.

(3) -بن عودة المزاري، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا** ، تحقيق ودراسة يحي بوعزيز، ج2 .دار الغرب الإسلامي،ط1، لبنان ،1990 .أنظر أيضا - إبراهيم مهديد ، **القطاع الوهراني مابين 1850 - 1919** ، منشورات دار الأديب،الجزائر، 2006 .ص 33 .

تأسس بايلك الغرب سنة 1565م سلطته موزعة بين بايين أحدهما بمازونة والثاني بتلمسان وبحلول سنة 1706م أصبحت قاعدة حكمه قلعة بني راشد ثم معسكر إلى 1792م ، ثمّ أصبحت وهران بعد تحريرها من الإسبانسنة 1792[1].

كانت البيالك(البياليك) مقسمة إلى دوائر تضم مجموعة من القبائل ،يحكمالبايلك باي يساعده في مهامه الخليفة الذي يعتبر نائبه وقائد حراسالمدينة ،يشرف أغا الدائرة على الفرق المخزنية كما استحدث الأتراك العثمانيون وظيفة الباش كاتب إلى جانب موظفين آخرين [2].

يدفع الباي الضرائب للداي مرتين في السنـة في الربيع والخريف مقابل الحصول على قفطان وهو دلالة على تثبيتــه في منصب الباي. يقوم الباي بزيارة الداي مرة كل ثلاث سنوات مقدما له هدية الدنوش[3].كان آخر البايات على عهد الداي حسينالذي كانت سلطـته مركزة في دار السلطان وتستند على الأغا وأربعة قياد,أحمد باي على رأس بايلك الشرق ، حكم من 1824م ودام حكمه إلى غاية 1837م ,وهي السنة التي سقطت فيها قسنطينة . قاد المقاومة في الشرق الجزائري إلى غاية استسلامه سنة 1848 م [4] .

---

(1) - أحمد السليماني،المرجع السابق ،ص 38 .

(2)- كانت الضرائب تستخلص من طرف خلفاء البايات بالاستعانة بالمحلات ،في البداية كانت تستخلص على المنهج الشرعي ومع مرور الوقت اقترنت بالمظالم وهذه طبيعة السلطان والملك ،محلة الغرب تخرج في أفريل وتعمل على تحصيلها طيلة ثلاثة أشهر ،محلة الشرق تخرج في اليوم الأول من الصيف وتقيم ستة أشهر ،محلة التيطري تخرج في اليوم الأول من الصيف على مدار ثلاثة أشهر ،لمزيد من المعلومات أنظر:

- **مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار**، المصدر السابق ،ص35 .

(3)- قدوم باي الشرق وباي التيطري يكون في الربيع ،أما باي الغرب يكون في الخريف ويعتبر احتفالا ينتظره سكان الجزائر حيث يسير الباي برفقة 03 ألاف فارس وكل الأغوات والقياد وشيوخ القبائل ،تقدرالدنوش بحمولة 100 بغل من الأموال والهدايا والخيل والعبيد ، محيط الداي يناله منها القليل والكثير على مدار سبعة أيام، وفي اليوم الثامن يكرم الباي من طرف الداي ويعود إلى بايلكه.عد إلى:

- المصدر السابق، ص 36 .

(3)-لمزيد من المعلومات حول مقاومة أحمد باي أنظر :

- بوعزة بوضرساية .**أحمد باي رجل دولة ومقاوم 1830 1848** (رسالة ماجستير) قسم التاريخ ،جامعة بوزريعة ، 1992.

كان مصطفى بومزراق آخر من حكم بايلك التيطري بين 1819م – 1830م ,شارك في الدفاع عن الجزائر وبعد استسلام الداي حسين فضل الموالاة لفرنسا ثم تمرد على عهد كلوزيل,ونصب نفسه باشا على الجزائر وطلب من أحمد باي الخضوع له. كان على بايلك الغرب الباي حسن الذي حكم بين 1827 م – 1831 م ،فضل الدخول تحت إمرة الفرنسيين لكبر سنه وانتهى به المقام إلى الإسكندرية 1831م .كان إلى جانب البايات القياد وكانت لهم السلطة المدنية والعسكرية والقضائية، يقوم بتعيين أعوانه من شيوخ القبائل كان هناك الأمناء الممثلون لأصحاب الحرف ورئيس الأمناء هو شيخ البلدة ، يوجد نقيب الأشراف الذي يتم اختياره من بين الأسر الشريفة ومهمته إيجاد الحلول إلى جانب شيخ البلدة والأمناء للقضايا المطروحة ,ومراقبة الشرطة المحلية والنظافة ,الجمعيات الخيرية والمستشفيات [1] .

استند القضاء على الشريعة الإسلامية وكان على المذهب المالكي والحنفي كون أهل المغرب يتبعون المذهب المالكي رغبة منهم في أخذ شريعتهم من مدينة الرسول (ص) حيث كانت إقامة الإمام مالك ,أما الدولة العثمانية فكان مذهبها حنفيا وهي حسنة للدولة العثمانية في عدم التعصب إلى المذهب الحنفي وعدم فرضه على الجزائريين ,واختص بالمعاملات، تسجيل العقود والأحوال الشخصية وتوفير الحماية. لم يكن للمتهمين محامون و تعقد الجلسات يوميا ماعدا الجمعة . كان هناك مفتيان حنفي ومالكي يفتيان مرتين في الأسبوع وإلى جانب القضاة نجد العدول والكتاب . كانت الدولة اقتصادياتعتمد على الأسطول والجهاد البحري وعائدات افتداء الأسربإضافة إلى عائدات الزراعة والصناعة والتجارة التي احتكرتها السلطة [2].

---

(1)-تذكر عائشة غطاس أنه كانت هناك 100 حرفة في مدينة الجزائر والعائلة الواحدة تتوارث الصنعة على امتداد جيلين على الأقل،لمزيد من المعلومات عن مدينة الجزائر وتسيرها ودور الوجهاء والحرف أنظر :

عائشة غطاس ،**الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700 – 1830 م مقاربة اجتماعية اقتصادية** ،المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار،الجزائر،2007. .

(2) – حول سير الإدارة وتركيبتها أنظر :

- حمدان بن عثمان خوجة ،المصدر السابق ،ص 87 .

كانت مداخيل الدولة متعددة منها ضرائب بايلك الشرق والغرب والتيطري،ضرائب اليهود والدكاكين والأملاك العقارية إلى جانب المناطق السبعة عشرة [1].كما فرضت الإدارة العثمانية بالجزائر الرسومعلى البضائع والسفن الأجنبية والسلع المستوردة والبضائع المحلية والمصدرة,إضافةإلى ماتدفع الشركات وما يدفعه المزوار ومدير الميناء والشركة الفرنسية باستيونالتي تحصلتعلى مجموعة من الامتيازات بمقتضى معاهدة 7 جويلية 1640مالتي منحتها حق احتكار تجارة بعض السلع مثل الشمع والجلود وحرية اختيار مستخدميها للقيام بصيد المرجان[2].

– المحاضرة الثانية

1 - العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل الاحتلال

مرت العلاقات الجزائرية الفرنسة بالتوتر تارة والتحسن تارة أخرى ومرد هذا إلى الظروف الدولية والعلاقة الفرنسية بالباب العالي والنشاط البحري الجهادي للبحريةالجزائرية.

حصلت فرنسا على امتيازات اقتصادية من خير الدين بربوس سنة 1520م للحصول على حصن واحد لصيد المرجان بالقرب من القالة ,ولم يسمح بدخول الجزائريين إلى المنطقة إلابإذن فرنسي ,وقد أبرمت اتفاقية أخرى سنة 1694مأضحت بموجبها خمسة حصون مقابل إتاوة سنوية مقدرة بـ 60 ألف فرنك ,عشرون لبايلك الشرق والباقي للسلطة المركزية [4].

---

(1)- هي مناطق مستقلة عن الإدارة تلتزم بدفع ضرائب سنوية للداي وأهمها فليسة وزواوة،بلاد مزاب على رأسها غرداية والقبائل الرحل في المناطق الداخلية. لمزيد من المعلومات أنظر :

- علي عبد القادر حليمي،**مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل** 1830 ،المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي ،الجزائر ، 1982 ،ص319 .

(2)- لمزيد من المعلومات عن المعاهدات التي تمت مع فرنسا من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر أنظر : -

- جمال قنان ،**معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 – 1830**،م و د ب ح و ث، الجزائر ،2007 .

(3)- علي عبد القادر حليمي،المرجع السابق ،صص 319 – 320 .

(4)– محمد العربي الزبيري ،**التجارة الخارجية في الشرق الجزائري في الفترة مابين 1792 – 1830** ،المؤسسة الوطنية للكتاب،ط 3 ، الجزائر ،1884 ،ص 7 .

كان تجار مرسيليا هم السباقون للتعامل مع الجزائر كونها مطلة على البحر الأبيض المتوسط وبوابة المنتوج المحول نحو فرنسا وغرب أوربا باستقرار مجموعة من الوكلاء التجاريين المرسيليين سنة 1561م,وظهرت معهم المؤسسات المسماة بالباستيون وتم التأكيد على العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال اعتماد أول قنصل فرنسي بالجزائر سنة 1579 م لحماية المصالح الفرنسية[1].

شهدت الجزائر عقد مجموعة من المعاهدات مع فرنسا وكانت نوعان معاهدات سلم وتجارة وأخرى خاصة بالاستثمار. تتمثل الأولى في مجموعة من البنود هي توقيف القرصنة ,تحرير الأسرى ,تبادل القناصلة ,حماية مؤسسات الرعايا الفرنسيين ,حماية البعثات الكاثولكية وحرية المعتقد والتجارة والملاحة.

تتمثل بنود المجموعة الثانية من المعاهدات في دفع الاتاوات وحقوق الجمركة ,إلزامية شراء القمح من البايلك ,بناء وإصلاح السفن ,التزود والتموين بالسلع ,حماية وحرية الأعوان والممثلين التجاريين ,وقد أمضيت أول اتفاقية بمرسيليا في 21 مارس 1619م خاصة بالسلم والتجارة أما أول معاهدة خاصة بالاستثمار كانت في 29 سبتمبر 1628 [2] .

نسجل 6 معاهدات تجارية و11 خاصة بالاستثمار خلال القرن 17 م و8 تجارية و19 استثمارية خلال القرن 18 نسجل 8 تجارية و3 استثمارية حيث كانت اخر معاهدة تجارية بتاريخ 29 مارس 1818 وأخر معاهدة خاصة بالاستثمار في 24 جويلية 1820م[3].

اعتمد النشاط التجاري على الشركة الملكية الإفريقية مع سنة 1741 م حيث وسعت نشاطها لتتسع من تجارة المرجان إلى الحبوب والشمع والصوف وغيره ثم حلت مكانهاالوكالة الإفريقية سنة 1794مإلى غاية 1799م ليتوقف نشاطهاالتجاري بسببالحملة

(1) – LE MARCHAND (Elie) ,**l'Europe et la Conquête d'Alger,** Librairie Editeur, Paris,1913, p13.

(2) - DE CARD(Edouard), **Traite De la France avec les Pays De l'Afrique du Nord Algérie ,Tunisie, Tripolitaine ,Maroc**,librairie d'appel et de L'ordre Des Avocats, paris ,1906,p 3.

(3) – Ibid, p .8

على مصر سنة 1798م بقيادة نابليون بونابرت[1].حلت الوكالة إلا أن النشاط التجاري تم استئنافه بعد عودة الملكية والإطاحة بنابليون بونابرت 1814م تحت وصاية عمالة الرون من 1817 م إلى غاية 1822 م لتحل محلها مؤسسات باري إلى غاية الاحتلال[2] .

توترت العلاقات الجزائرية الأوربية والفرنسية خلال ق 19 م ونهاية القرن 18 م مع حملة نابليون بونابرت على مصر 1798 م حيث قطعت الجزائر علاقاتها مع فرنسا بطلب من الباب العالي وعمد باي الشرق إلى تحطيم التحصينات الفرنسية بالقالة وسجن القنصل الفرنسي .ترتب على ذلك تأميم ممتلكات الجزائريين بفرنسا إلا أن القطيعة لم تدم وتم تسوية الخلاف من خلال القنصل الفرنسي ديبوا تونفيل ,وهو من طلبت منه السلطة في الجزائر في 24 جانفي 1801 م مغادرة الجزائر وأمهلته 10 أيام ،جاء هذا التوتر في العلاقة بعد 4 أشهر من عودة الأمور إلى طبيعتها لتسوى في النهاية بمعاهدتين الأولى في 19 جويلية 1801 م أضيفت لها معاهدة ثانية في 28 ديسمبر1801 م[3] .

لم تبق العلاقة بين الطرفين مستقرة حيث ساءت من جديد مع ضياع سفينة فرنسية في 15 جانفي 1802م بالقرب من تنس ، قتل البعض من ربانها واسترقّ البعض الأخر حيث طالب قنصل فرنسا بالجزائر تونفيل بإطلاق سراح الأسرى وإعدام المتسببين في ذلك وهدد نابليون بغزو الجزائر بـ 80 ألف جندي فتم إطلاق المعتقلين ,وعوقب المتسببونمع إعطاء امتيازات للفرنسيين ,لكن العلاقات بقيت متوترة واستفادت بريطانيا من توتر العلاقة الجزائرية الفرنسية بتحصلها سنة 1806م على الامتيازات الممنوحة سابقا لفرنسا مانحة إياها لكل التجار مستثنية الفرنسيين منهم إلا أنها فقدتها بعد حملة اللورد اكسموث على الجزائر سنة 1816 م لصالح فرنسا اثر معاهدة 17 مارس 1817م[4].

---

(1)- حكم فرنسا كقنصل ثم قنصل مدى الحياة وسنة 1804 م كإمبراطور إلى 1814 م حول حملته على مصر أنظر : أحمد حافظ عوض ،**نابليون بونابرت في مصر** ،دار هنداوي للنشر ،مصر ،1925 م

(2)محمد العربي الزبيري ،المرجع السابق ،ص83 .

(3) - LE MARCHAND,Op cit.,p12.

(4) – جمال قنان ،المرجع السابق، ص 346.

انعقد مؤتمر فينا في 9 جوان 1815م فكان منعطفا حاسما في تحول السياسة الأوربية والفرنسية خاصة أنه تم الحسم لصالح الملكيات الرجعية الأروبية .خرج المؤتمر بتوصية لوضع حد لاسترقاق الأوربيين في شمال إفريقيا,ولترجمة ذلك ميدانيا وجهت بريطانيا نيابة عن الدول الأوربية حملة بقيادة اللورد اكسموث في 27 أوت 1816 م رفقة سفينة هولندية قصفت الجزائر على مدارعشرساعات جعلت الداي يعتذر ويرجع المال الذي دفعته الدول الأوربية لاسترجاع أسراها.كرّس مؤتمر اكس لاشبيل توصيات مؤتمر فينا بخصوص الجزائر اذ تم إرسال برقية في 5 ديسمبر 1819مإلى الداي حسين باسم فرنسا وبريطانيا نيابة عن الدولالأوربية تعلمه عنمقررات مؤتمر اكس لاشبيل محذرة إياهمن استمرارالأسطول الجزائري فينشاط القرصنة وأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زوال الجزائر [1].

.2- المخططات الفرنسية لاحتلال الجزائر:

لم يكن الاحتلال الفرنسي سببه حادثة المروحة وإنما خلفياته ومسبباته رغبة فرنسية قديمة بدأت تتجلى مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن 19م [3]. ظهرتجليامن خلال رغبة فرنسا تكليف مجموعة من الجواسيس والقناصلة والوكلاء التجاريين للقيام بالتحري والجوسسة وإعداد مذكرات عن الجزائر لاستغلالها في حملة ضد الجزائر كماتم

---

(1)- جون باتست وولف ،**الجزائر وأوربا 1500 – 1830** ،ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله ،عالم المعرفة ،ط خ ،الجزائر، 2009 ،ص176.

(2) – LE MARCHAND,Op cit , p 50.

(3)- كان حادثة المروحة بسبب الديون المترتبة على فرنسا منذ 1794م وتماطل فرنسا في دفعها ،تم تقديرها سنة 1819 بـ 42 مليون فرنك لكن لمطالب دائنين على أسرة بكري وبوشناق نزل المبلغ إلى 7 ملايين ،بعد ملاسنة بين الداي حسين والقنصل الفرنسي ديفال أشار فيها الداي بالمروحة والتي أعتبرت اهانة لشرف فرنسا، حيث استفسر الداي القنصل عن وصول تعليمات من حكومته حول ماتم التفاوض حوله في السنة الماضية ،فأجابه بالنفي ثم أضاف قائلا :بأن حكومته تفضل أن ترسل أسطولها وجيوشها إلى الشواطئ الجزائرية وترفع علمها لتكون عبرة للداي على أن تستجيب لمطالبه.أنظر:
- **مذكرات جزائرية عشية الاحتلال** ،ترجمة وتقديم أبو العيد دودو ،دار هومة ،الجزائر، 1998،ص 38.

التفكير في غزو الجزائر بالوكالة بتكليف محمد علي حاكم مصر بين1805 م -1848 م [1]،إلا أن هذا المشروع لم يتجسد حيث فضل الملك الفرنسيأن تتولى فرنسا هذه المهمة التي استوجبت أن تعد لها اثنينوعشرون مخططاكان أولها من أعده القنصل كارسي سنة 1782م وأخرها في 1830م،ويمكن ذكر البعض منها على النحو التالي:

- مشروع كارسي:

أقام بالجزائر من 1782 الى1791م قنصلا عاما للحكومة الفرنسية وقد وضع مشروعين لاحتلال الجزائر الأول سنة 1782 م والثاني 1791م كلاهما كان يدعو فيه إلى احتلال الجزائر مع ضرورة اتخاذ إجراءات خاصة بالرعاياوالمصالح التجارية مع سحب القنصل وفرض رقابة وحصار على الجزائر. أشار إلى سيدي فرج كمنطقة للإنزال ، اقترح تعدادا للحملة بين 30 و40 ألف جندي ،كما أشارإلى نقل المدافع الجزائرية إلى فرنسا وتفكيك الدولة العثمانية، وعند احتلال الجزائر يتم تشكيل حكومة من الجزائريين[2] .

- مشروع فرنسوا فيليب لومي:

أنجزه سنة 1780م وهو دراسة تخص الأوضاع الجزائريةإضافة إلى الخطة التي يجب إتباعها وحسبه يجب أن يتم مهاجمة الجزائر من الناحية الشرقية والغربيةفي آن واحد.أوصى بوضع اليد على الخزينة والأموالوالأراضي الزراعية وحث على زراعة الكرومكما اقترح تعدادا عسكريا يتألف من 30إلى 40 ألف جندي للحملة [3].

---

(1)- اقترحت فرنسا على محمد علي تنفيذ خطة للسيطرة على الجزائر تمده بالمساعدة التي يراها مناسبة يقيم حكومة تعطي لفرنسا امتيازات اقتصادية وبذلك تتخلص من الداي وتقلصنفوذ السلطان العثماني.أنظر :

NETEMENT (Alfred) , **Histoire De Le Conquête D'Alger,** Librairie Le Coffre,Paris,1867 , p209.

(2)- فريد بنور ،**الجواسيس الفرنسيون في الجزائر**،دار الواحة للطباعة،الجزائر 2009 ،ص 20 .

(3)- نفسه ، ص 42 .

- مشروع ديبوا تونفيل 1801 م:

قدم هذا المشروع سنة1801م إلى نابليون بونابرتوأضاف له دراسة ثانية سنة 1809م , يتضمن معلومات وافية حول الجزائر ومناخها وسكانها وإدارتهاووضعها الاقتصادي والعسكري كما تضمن المقترحات الواجب إتباعها لاستقرار الأوضاع .اقترح في المشروع الأول تعدادا من 7 إلى 8 آلاف جندي إلا انه في المشروع الثاني رفع العدد إلى 16ألف جندي وطلب إلحاقالجزائر بفرنسا والاستيلاء على الخزينة [1].

- مشروع أندري 1802م

أكد أن الإنزال يكون بمنطقة سيدي فرج ورأس ماتيفو وموازاة مع ذلك يتم دفع الجزائر إلى حرب مع تونس لإضعافها وإبعادها عن الترتيبات التي تتخذها فرنسا لتسيير حملتها [2].

- مشروع بيار هيلان 1802 م:

يحمل مشروعه اسم ملاحظات حول جمهورية الجزائر. سلم إلى نابليون بونابرت يشمل ملاحظات حول النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع رسم تخطيطي لمدينة الجزائر والترتيبات الدفاعية التي تتخذها اقترح 14 ألف جندي للحملة[3].

- مشروع تيدينو 1802 م:

يتمثل في لمحة عن الجزائروعن الامتيازات الهامة التي ستتحصل عليها فرنسا من وراء عملية الاحتلال، حدد منطقة تنس للإنزال بدل الجزائر لصعوبة السيطرة عليها بحريا،اختار مدينة تنسمنطقة لإنزال القوات الفرنسية لطبيعتها الجغرافية وخلوها من التحصينات العسكرية . جاء هذا المشروع إلى جانب المشاريع اللاحقة تلبية لرغبة نابليون بونابرت في السيطرة على الجزائر[4].

---

(1)- الغالي غربي وآخرون،**العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد**، م ود ب ح و ث. الجزائر ،2007،ص70.

(2)- نفسه ،ص 72 .

(3)- نفسه ،ص 74 .

(4)- الزبيري محمد العربي ،**مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث** ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.ط 2 ،1985 ، ص 130 .

ذكر أن كنوز الجزائر تغطي مصاريف الحرب التي تعرضت لها أوربا طيلة عشر سنوات واقترح 12 ألف جندي للحملة[1].

- مشروع بوتان 1808 م:

يعتبر من أهم المشاريع التجسسية ،عنون مشروعه بالاستعمار وهو دلالة كافية لما يهدف إليه. اعتمدته وزارة الحربية وهو الذي استعانت به سنة 1830م،يتضمن معلومات جغرافية عن الجزائر والمدن الأخرى والتحصينات والمراكز الدفاعية الثلاث عشر ووضع مخططا لها وعن القوة العسكرية والبحرية وحول السكان والحياة الاقتصادية، وضع تصورات لمكان وتوقيت الحملة اقترح لها 60 ألف جندي [2] .

- مشروع بيار ديفال الأول سنة 1819 والثاني سنة 1827م:

عمل صاحبه قنصلا بالجزائر من 1815م وهو عبارة عن مشروعين الأول سنة 1819م والثاني سنة 1827م يرمي صاحبهما إلى تبيان المزايا التي تجنيها فرنسا من وراء عملية الاحتلال [3].

- مشروع اللجنة العسكرية 1828م:

نصب هذه اللجنة وزير الحربية دي كو في 1828/10/10م وعين على رأسها لوفيدرو ومن بين أعضائها البارون بيرج والجنرال فلازي والأميرال ماكو[4].جاءت لدراسة جميع ماتتطلبه الحملة من حيث التعداد،المكان،النفقات، تم الاتفاق على انطلاق الحملة في النصف الثانيمن أفريل وفرض الحصار في شهر ماي على أن لاتتجاوز الهجمات شهر أوت

---

(1)- الزبيري محمد العربي ،مدخل **...**، ص 130.

(2) - نشير ا نبوتان انتسب إلى المدرسة العسكرية للهندسة كان له نشاط عسكري في تركيا كونها تحالفت مع فرنسا ضد روسيا وبريطانيا ،مجيئه إلى الجزائر كان لرغبة نابليون بونابرت في غزو الجزائر ،كما كانت له دراسة استطلاعية عن القاهرة والإسكندرية ودمياط ،العريش ،غزة ويافا ،عكا وحلب ،دمشق والاسكندرونة أنظر :

– فريد بنور ،المرجع السابق ،ص 344 .

(3)- الغالي غربي وآخرون ،المرجع السابق ،ص 74 .

(4)- بوعزة بوضرساية وآخرون ،**الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال ق 19**،م ود ب ح و ث،الجزائر،200 ص 35 .

أوت وتمت مراعاة التقلبات المناخية لأنه من الاستحالةحسب اللجنة أن تنجح الحملة في فصلي الخريف والشتاء.أوصت بسيدي فرج للإنزال واقترحت 50 ألف جندي للحملة[1].

- مشروع كولي 1827م:

كان عبارة عن دراسة للوضع العسكري والبحري للجزائر حذر من القوة الجزائرية وسلاح المدفعية. طلب بحملة بحرية على المدينة ذاتها،كما طلب بالعودة إلى مشروع بوتان وبيار ديفال[2].

- مشروع كلارمون تونير 1827م:

اقترح أن يكون الإنزال في سيدي فرج بتعداد 33 ألف جندي، طلب بغزو كامل البلاد ونهب الأموال واستغلال أهمالموانئ. نشير أن فرنسا ركزت نشاطها الاستطلاعي والجوسسي في الفترة التي سبقت الاحتلال من سنة 1827مإلى غاية 1830مبأحد عشر مشروعا لاحتلال الجزائر[3].

- مشروع محمد علي لاحتلال الجزائر:

تم اقتراحه من طرف القنصل العام بالإسكندرية دروفيتي ممثلا في مقدار مالي يمنح لمصر قيمته 28 مليون تعاد على مدار 10 سنوات. رفضه وزير البحرية دوبيري الذي هدد بالاستقالة كما رفضه دي بورمون مع التشكيكفي قدرات محمد علي المتمثلة في 15 ألف جندي محترفإلى جانب 20 ألفا من العرب غير النظاميين واقترح رئيس الوزراء بولنياك في النهاية 10 ملايين مع تغطية بحرية إلا أنه لم يتجسد لمعارضة السلطان العثماني وإدراك فرنسأن الجزائريين يرفضون أن يأتي محمد علي على سفن مسيحية للإطاحة بحكومة مسلمة ورفض شارل العاشر أن تحمل السفن الفرنسية علم دولة مسلمة[4].

---

(1)- بوعزة بوضرساية وآخرون ،الجرائم الفرنسية ... ،ص 32 .

(2)- الغالي غربي وآخرون،المرجع السابق ،ص 77 .

(3) لمزيد من المعلومات حول المخططات أنظر:

- فريد بنور ،المرجع السابق.

(4)-NETTEMENT ,Op cit.,p209.

المحاضرة الثالثة

1- الحصار و الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 م:

أرادت فرنسا أن تفرض على السلطة في الجزائربعد حادثة المروحة مجموعة من الإجراءات لرد الاعتبار لنفسها وأول ماطالبت به هو ذهاب الداي إلى السفينة الفرنسية لتقديم الاعتذار يتبع إطلاق مائة طلقة أوذهاب الشخصيات النافذة في السلطة إلى السفينة وتقديم الاعتذار وإطلاق المدافع الجزائرية مائة طلقة .قابل الداي هذه المطالب بالرفض ورأى فيها اهانة لشخصه وللجزائر.

شرعت الحكومة الفرنسيةفي تطبيق الحصار في 15 جوان 1827م والذي استمر حتى احتلال الجزائر مكلفا الحكومة الفرنسية سبعة ملايين فرنك سنويا[1].أسندت هذه المهمة للرائد كولي)COLIللضغط على الداي الذي كلفأحمد باي بتحطيم المنشات الفرنسية بالقالة كرد فعل على فرض الحصار.

جندت فرنسا للحصار 23 سفينة حربية 12 أمام الجزائر تحت إمرة النقيب كولي: 6 سفنحربية في البحر المتوسط بالجزر الايطالية والبليار ، 4 سفن لحماية السفن التجارية التي تنتقل من مرسيليا إلى قادش ومن مرسيليا إلى لارشيبال وقد بلغ عدد السفن الحربية الفرنسية في البحر المتوسط 50 سفينة [2].

أعطيت قيادة الحصار في نهاية جوان 1828إلى النقيب لابريتونيار (LABRITONIERE)وتم تكليفه نهاية جويليةمن طرف الحكومة الفرنسية بإجراء اتصالات مع الداي لإيجاد تسوية حول مسألة إطلاق الأسرى والاعتذار من طرف الداي للحكومة الفرنسية كون فرنسا لم تكن مستعدة لتسير حملة نحو الجزائر إلا أن الاتصالات توقفت في 7 أوت بعد زيارات متكررة بسبب حادثة إطلاق نار على السفينة الفرنسية دون علم الداي[3].

---

(1)- DEFANTAINE (DE Resbecq),**Alger Et Les Cotes d'Afrique,** Librairie Gaume Frères, Paris,1837,P4.

(2)- NETTEMENT, Opcit.,p159 .

(3)- Ibid, p182 .

وجدت المعارضة في الحصار فرصة لاتهام الحكومة بإهدار المال العام منطرف النائب بالبرلمانشارل ديبانالذي استشهد بعملية اعتراض ست سفن جزائرية حيث كلفت العملية مليون فرنك بينما كانت عائداتها 20 ألف فرنك،شككت المعارضة أيضا في كفاءة البحرية المحاصرة للجزائر وجهلها لطرق الحصار ضاربة مثلا بالحصار الذي قامت به بريطانيا على براست ولوريون بطاقم مشكل من 30 سفينة دون جدوى. طالبت المعارضة بالاكتفاء بـ 6 أو 7 سفن حربية تكون لها القدرة أن تحقق ماتحققه 18 سفينة ،كما ركزت المعارضة في نقاش المسألة الجزائرية على أحقيتها في تحرير الاعتمادات المالية كونها الجهة المخولة قانونيا إلى جانب الملك في ذلك .وألحت على التعجيل بالحملة كون الحصار مضيعة للوقت وهو شرطها لتحرير الأموال وطالبت بتشكيل قوة تجمع بين الجيش الفرنسي المتواجد في اليونان إلى جانب قوة إضافية تصل إلى 30 ألف جندي يتم من خلالها السيطرة على الجزائر، وهو الحل المناسب لحل الأزمة التي كانت تراها بسبب تجاوزات القنصل ديفال في حق الداي حسين وأخطاء الحكومة [1].

حسمت الحكومة خيار إعداد الحملة وتسييرها لاحتلال الجزائر في جلسة مجلس الوزراء برئاسة بولينياك في 1830/01/30م حيث استغرق الاجتماعأربع ساعات، وقد ألح الملك شارل العاشر في 07 فبراير 1830 م على اتخاذ الترتيبات المناسبة لذلك ،وأصدر مرسوما ملكيا بتعين وزير الحربية الكونت دي برمون قائدا عاما لهذه الحملة كما تم تعين الأميرال دوبيري قائدا للأسطول [2].

---

(1) - JULIEN(Charles André) ,« La Question D'Alger Devant les Chambres Sous La Restauration»**,in R.A** , n^{0}63 année 1922, p 425.

(2)- شارل العاشر جاء إلى السلطة بعد وفاة لويس الثامن عشر سنة 1824حيث تراجع عن بعض المكاسب التي جاءت به الثورة الفرنسية وأعطى امتيازات إلى رجال الدين والأشراف لما فقدوه أثناء الثورة ،كما ألغى حرية الصحافة وجرد معظم الطبقة المتوسطة من حق الانتخاب مع حل المجلس النيابي في 17 ماي 1830. هذا ماعجل بالثورة والإطاحة به.عد إلى: - عبد الفتاح حسن أبو علية،إسماعيل ياغي ،**تاريخ أوربا الحديث والمعاصر**،دار المريخ،الرياض، 1979 .صص 318- 319 .

ضمت هذه الحملة 37 ألف جندي ،31 ألفا منهم من المشاة كما ضمت مجموعة من الجنرالات منهم من كان على رأس الفرق التيبلغ عددها ثلاثة وكل فرقة متكونة من ثلاثة ألوية وكل لواء يتشكل من فيلقين وكل فيلق يضم كتيبتين. أسندت قيادة الفرقة الأولى إلى الجنرال برتيزان،وأسندت الفرقة الثانية إلى الجنرال لوفيردو أما الفرقة الثالثة فأسندت إلى الدوق دي كارس.أعطيت إمرة الفرقة العسكرية للهندسة لفلازي أما الإشراف الإداري فكان لديبني إضافة لذلك ضمت الحملة الأطباء ،المترجمين ، رجال الدين ،والفنانين[1].

كانت الحملة متكونة من 675 سفينة : 103 منها للبحرية الملكية و 572 سفن تجارية. بدأت عملية تجميع الجند على السفن من 11 إلى 18 ماي أما الإبحار فبدأ في 25 ماي. كانت عملية الإنزال في 14جوان بسيدي فرج وقد نصب دي برمون مقر قيادته في زاوية المرابط سيدي فرج وكان مقره بالمسجد ويعتبر هذا العمل أول انتهاك لحرمة المقدسات الدينية[2] .

استعانت قيادة الحملة بتقارير الجاسوس بوتان ورسالة الرائد كولي والمذكرة المرسلة من طرف القنصل العام ديفال في 1 جويلية 1827 م والرحالة الانجليزي شو الذي أصدر كتابا سنة 1743موكذا مذكرات القنصل الأمريكي شالر الذي أصدرهاسنة 1826م [3].

لم تكن التحضيرات العسكرية للطرف الجزائري في مستوى التحدي الذي نزل بالجزائر ولا بحجم الحملة التي وجهت نحوها.تميز الإشراف الذي كان تحت إمرة إبراهيم أغا صهر الداي حسين بالتهاون من حيث الإعداد وحتى الأعداد التياستوجب الأمر تجنيدها لم يف البعض بتعهداتهم مثل باي التيطري مصطفى بومزراق الذي وعد بـ 20 ألف جندي لكنه لم يحضر

---

(1)- لم يكن الغزو عسكريابل مشروعا متكاملا حيث نجد جميع أطياف المجتمع الفرنسي ممثلة في الحملة أنظر :
- شارل أندري جوليان ،**تاريخ الجزائر المعاصرة**،ترجمة المعهد العالي للترجمة ،دار الأمة ،الجزائر ،2008 ،ص 89 .

(2)-A. W. O Sous Série I 2260 (L'Expédition De 1830)

(3)- يعتبر كتاب القنصل الأمريكي وليام شالر من أهم المصادر لدراسة الفترة وهو أمريكي شغل منصب قنصل الولايات المتحدة بالجزائر من 1816 م إلى 1824 م وصدر له الكتاب سنة 1826 م .أنظر :

وليام شالر ،**مذكرات القنصل العام الأمريكي وليام شالر في الجزائر 1816 – 1824 م**،تعريب وتقديم وتحقيق إسماعيل العربي ،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1985 .

سوى 1000 وبعد معركة سطاوالي في 19جوانتم عزل إبراهيم أغا وتولية مصطفى بومزراق باي التيطري إمرة الجيش وتكليف المفتي محمد بن العنابي بتعبئةالسكانعلى الجهاد[1]. اجتمع الداي بأعيان الجزائر في 02 جويلية بعدما تيقن أن الأمور في غير صالحه وخيرهم بين استمرار المقاومة أو الاستسلام فكان خيار الاستسلام هو الغالب نظرا للمعطيات الميدانية التي لم تكن في صالح الجزائرييوانتهى الأمر باستسلام الداي وفق الشروط التي تضمنتها وثيقة الاستسلام [2].

وصل خبر السيطرة الفرنسية على الجزائر في 08 جويلية إلىسكان مدينة تولون ،ومن خلال محافظ بحريتها تم إرسال النبأ إلى سكان مدينة مرسيليافي 09 جويلية ليعمم بعد نشره في الجرائدفي 10 جويلية 1830م[3].

---

(1)- هو محمد بن محمود بن محمد بن حسين ولد في 1775 م بعنابة تولى القضاء الحنفي في عهد أحمد باشا اتهم من الفرنسيين بالتآمر لعودة العهد الإسلامي، نفي سنة 1831 إلى الإسكندرية تولى الفتوى بها إلى أن توفي بها سنة 1851.لمزيد من المعلومات عد إلى:

- أبو القاسم سعد الله، **رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي**،دار الغرب الإسلامي ،ط 2 ،بيروت ،2000 ، صص 21- 22 .

(2)- وقّع الداي حسين الاستسلاممع دي بورمون القائد العام للجيش الفرنسي معاهدة 5 جويلية 1830 م وبمقتضاهاسلمت القصبة وكل الحصون التابعة للجزائر وميناء الجزائر للقوات الفرنسية المحتلة على الساعة العاشرة مقابل تعهد د ي برمون للداي بحريته والحفاظ على كل ثرواته وقدرته على الانسحاب مع عائلته وثرواتهللوجهة التي يختارها،كما تؤمن القوات الانكشارية،واحترام الإسلام. للمزيد حول المعاهدة انظر :

- جمال قنان، المرجع السابق ،ص349 .

(3) – Le Sémaphore De Marseille du 10 /07 /1830

المحاضرة الرابعة ـ القضية الجزائرية في البرلمان والمجالس السياسية الفرنسية:

تم طرح القضية الجزائرية للنقاش على مستوى البرلمان الفرنسي سنة 1828 م وقد حاولت كل من الحكومة والمعارضة أن توظف المسألة الجزائرية لتحقيق مكاسب سياسية مع تأكيد الجانبين على المصلحة العليا لفرنسا وتتجلى رؤية الحكومة للمسألة من خلال تصرح شارل العاشرإلى الشعب الفرنسي في 5 فبراير 1828 م لأول مرة متحدثا عن القطيعة مع الجزائر بمناسبة خطاب الملكية ومؤكدا على مواصلة الحصار البحري حتى التوصل إلى ترضية تضمن المصالح الفرنسية وتضع حدا للسلطة في الجزائر[1].

أيد البرلمان في 9 مارس 1828م موقف الملك بالموافقة عليه وأكد على اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية المصالح الفرنسية واسترداد الشرف الفرنسي المهان نفس الرد جاء من مجلس النظراء(paires).

كانت سياسة الحكومة الفرنسية تريد التعجيل بحسم المسألة الجزائرية لما يترتب على ذلك من مكاسب وتخفيفا للإنفاق الذي يكلفه الحصار البحريالا أن تزامنها مع الصراع الروسي العثماني وقضية بلجيكا واليونان دفع بفرنسا لتقديم الحلول الدبلوماسية على الخيار العسكري ولو بصفة مؤقتة[2].أكدوزير الخارجية الكونت دولا فيروني على هذه السياسة في 15 فبراير 1828م ،وظهرت فيتوجيهات رئيس الوزراء الفرنسي مارتنياك إلى وزير البحرية في 9 أوت 1828 م والى وزير الخارجية في 28أوت 1828 م والتي نقلها بدورهما إلى لابريتونيار الذي خلف كولي على رأس القوات البحرية المحاصرة للجزائر بأن الحكومة الفرنسية كلفت قنصل سردينا داتيلي دولاتور القائم بأعمال فرنسا في الجزائر إجراء اتصالات مع الداي باسم فرنسا كانت نهايتها الفشل إلا أنها تأمل في بعثها ،وهي في انتظار التطورات أو اتصال من الداي أو محيطه[3].

---

(1) - NETTEMENT , Op cit.,p187.

(2) - حول القضية اليونانية والظروف الدولية المحيطة بها ،والمشاركة الجزائرية إلى جانب الدولة العثمانية في معركة نفارين أنظر :

- ناصر الدين سعيدوني ، «معركة نفارين 1827 م »،**مجلة الدراسات التاريخية** ،العدد 6(1992)،صص 79 – 100 .

(3) – NETTEMENT ,Op cit., p190.

تجدد طرح المسألة الجزائرية في النقاشات البرلمانية سنة 1829 م بعد التراجع التجاري في حجم المعاملات التي تطرق إليها قانون المالية وكانت المصالح المرسيلية المتضرر الأول منها [1]، إذ صرح الملك في 27 جانفي 1829 م أمام البرلمان بأن الخيارات متعددة في التعامل مع الجزائر وأنه في انتظار ترضية من الداي،وأن اختيار الحرب لم يحسم فيه كما أنه غير مستبعد لحماية المصالح الفرنسية .وقد أرجع وزير الخارجية موقف الملك كونه يهدف إلى الاقتصاد في المال والمحافظة على الأرواح إلا للضرورة كما ركز على منعة الجزائر وقوة تحصيناتها وقوة سكانها المدفوعين عقائديا وأن فرنسا تخشى أن تكون نتيجة أي تدخل عسكري هوماحدث لحملة اللورد اكسموث التي كان مصيرها الفشل[2].

تطرق نواب المعارضة في جلسة للبرلمان بتاريخ 10/07/ 1829مإلى المسألة الجزائرية معيبين على الحكومة طريقة تعاملها مع الداي في عدم الحفاظ على مصالحه وعدم الرد على رسائله ،كما أعابواعليها عدم ضبط القنصل ديفالمما أدى به إلى التطاول على الداي وطالبتبتمكين البرلمان من الاطلاععلى المراسلات المتعلقة بالديون المستحقة للجزائر وكل مايتعلق بالحصار البحري الذي تبقى خباياه غير معروفةكما طالبت بتشكيل لجنة تحقيق[3].

ازداد الاهتمام بالجزائر مع وصول بولنياك إلى رئاسة الوزراء وسيطرة اليمين في انتخابات 9 أوت 1829 م حيث كثف الاستشارة لحسم المسألة الجزائرية بتوجيهه رسالة إلى سفير فرنسا بفينا الكونت دورانيوفال في 20افريل 1830 م قبل مغادرة الأسطول الفرنسي لغزو الجزائر طالبا رأيه حول مايجب فعله بعد السيطرة وعرض عليه مجموعة من الاقتراحات لمصير الجزائر بعد الحملة [4] .

---

(1)- NETTEMENT, Op cit., p2 .

(2)– حملة اللورد اكسموث هي حملة بريطانية كانت سنة 1815 م أرغمت الداي على إبرام معاهدة تعطي حق المرور للسفن البريطانية والسردنية والصقلية والأيونية اتبعت بحملة أخرى سنة 1816 م ،ترغم الداي بقبول ماقرره مؤتمر فينا فيما يخص الرق والقرصنة للمزيد أنظر :

- جون باتست وولف ،المرجع السابق ،صص 444 – 445 .

(3) - NETTEMENT, Op cit., p202.

(4) - LE MARCHAND ,Opcit .,p299.

طرح بولنياك هذه الاقتراحات في مجلس الوزراء لجلسة 26 ماي 1830 م لمناقشتها وتبني الخيار المناسب للفصل في مستقبل الجزائر بما يتناسب والمصلحة الفرنسية ،والنظر إن كانت السيطرة على الجزائر تحقق السيطرة على باقي المناطق، تمثلت الاقتراحات في :

1 - انسحاب فرنسا من الجزائر بعد إبرام معاهدة مع الداي على الشروط والمطالب السابقة .

2 - تحطيم قوة الجزائر وتدمير الحصون وسحب المدافع وإبقاء السلطة كما هي بشروط.

3- طرد الأتراك إلى آسيا وتنصيب حكومة من الجزائريين موالية لفرنسالحكم الجزائر.

4- الاحتفاظ بالجزائر مع الاكتفاء بالسيطرةعلى الساحل .

5- تقاسم المناطق الساحلية للجزائر مع الدول الأوربية إذ يكون من نصيبالنمسا عنابة ،إمارة سردينيا تمنح لها ستورا وسكيكدة ، وإمارة توسكانيا لها جيجل ، وإمارة نابولي لها بجايةأما البرتغال فلها تنس ، ولبريطانيا ارزيو،ولإسبانيا وهران وتحتفظ فرنسا بمدينة الجزائر[1] .

أكد رئيس الوزراء بولنياك بعد طرحه لهذه المقترحات مساندة النمسا وروسيا لفرنسا واستبعاد تدخلهما لتركيزهما على شرق أوربا على عكس بريطانيا التي كانت تتخوف من المشروع الفرنسيفقامت بتجميع سفنها الحربية بمنطقة سردينيا لأن احتلال الجزائر يجهض مشروعها في المنطقة، وأشار إلى أن فكرة التقسيم تقبل بها الدول الأوربية وتبقى المشكلة التي تعيق ذلك هي التوافق حول المناطق والتخوف من تدخل الدولة العثمانية لاسترجاع الجزائر كما سجل تخوف الحكومة الفرنسية من مصير الجزائر بعد السيطرة في حالة التقسيم وتشكل دويلات مستقلة كونها لاتقدم ضمانات لتوقيف القرصنة ،وأن خيار إرجاع الجزائرإلى السلطان العثماني هو إعطاء فرصة لتدخل روسيا في الشأن الجزائري الذي يعتبر تهديدا للمصالح الفرنسية[2] .

أوصى رئيس الوزراء بولنياك قائد الحملة دي بورمون أن يتم التأكيد على المصلحة الفرنسية وتقديمها على المصالح الأوربية في حالة الدخول في مفاوضات مع السلطان العثماني

---

(1) - LE MARCHAND, Op cit ., p 295.

–(2) Ibid ,p 297.

مع الحرص أن يغلب عليها الطابع السري مخافة من ردود الفعل الأوربية ،ثم تأتي مناقشة مسألة القرصنة التي تهم فرنسا وباقي الدول الأوربية. أما المسائل الأخرى فيتم تأجيلهاإلى مؤتمر يعقد بباريس يحدد مستقبل الجزائر،يبقى بعد ذلك استرداد الجزائر من طرف السلطان العثماني مرهون بقدرته على تأمين القوة اللازمة لحماية الجزائر مع احتفاظ فرنسا بحق التدخل ،ومراقبة منطقة الشرق الجزائري كما يكون لها حق تعيين بايقسنطينة ومنحها امتيازات تجارية ثم يتم إرغام باي تونس وقسنطينة على تحريم القرصنة [1] .

لقد سعى دي بورمونللاحتفاظ بالجزائر وبايلك الشرق وتأمينهما عسكريا من خلالالرسالة التي أرسلها في 13 جويلية 1830 م إلىرئيس الوزراء بولنياك طالبامنه عدم التفاوض مع الدول الأوربية حول مصير الجزائر،والتفاوض المباشر مع السلطان العثماني على أساس ضمان المصالح الفرنسية،كما أبدى تخوفه من بريطانيا لقوتها البحرية ،أما السفير الفرنسي في ستوكهولمالكونتدومونتلمبارت الذي خدم سابقا في الهند وله اطلاع واسع على السياسة البريطانية في الهند طرح ثلاثة مخططات رآها قابلة للتطبيق تتمثل في :

- مغادرة فرنسا للجزائر بعد تحطيم قدراتها العسكرية .
- احتلال كامل البلد .
- احتلال مدينة الجزائر ثم إتباعالنموذج البريطاني في الهند بتوسع مناطق الاحتلال بالسيطرة على منطقة قسنطينة وتلمسان وتنصيب ممثلين للملك يكونان تحت وصاية ومراقبة السلطة الفرنسية في الجزائر ومع مرور الوقت تعمم التجربة على مناطق أخرى[2].

---

(1)- LE MARCHAND,Op.cit., p299 .

-(2) Ibid , p363.

المحاضرة الخامسة

1- المواقف الدولية من الاحتلال الفرنسي سنة 1830 م:

1-1- التدخل التونسي:

عمل كلوزيل الذي تولى منصب القائد العام بين(1830– 1831م) على الدخول في مفاوضات مع السلطة التونسية بواسطة القنصل الفرنسي بتونس دوبيش لتسيير بايلك الغرب وبايلك الشرق لتخفيف الضغط على فرنسا وتجنيبها الخسائر المادية والبشرية وإيجاد مصدر للثروة من خلال الضرائب السنوية التي يتحتم على باي تونس دفعها للخزينة الفرنسية إضافةإلى الامتيازات التجارية والإعفاءات الجمركية.بدأهذه المحاولة دي بورمون لكن التغيير الذي حدث في فرنسا منع من إتمام هذه الصفقة ثم جسدها كلوزيل بعد تعينه في منصب القيادة العامة مع ثامن بايات الأسرة الحسينية حسين باي ، بدأت المراسلات في 10 نوفمبر 1830 م لإدارة بايلك قسنطينة ووهران مقابل الاعتراف لفرنسا تملكها على القطر الجزائري[1].

توصل كلوزيل ومبعوثا الباي التونسي محمد شولاق وحسونة مودالي إلى اتفاق في 18 ديسمبر 1830م بخصوص وهران وقد استثني المرسى الكبير وذلك مانصت عليه المادة الأولى من المعاهدة[2] . خولت المعاهدة للباي التونسي تحصيل موارد البايلك على أن يدفع لفرنسا مبلغا سنويا قدره مليون فرنك على دفعات فصلية بالتساوي مع تخفيض الدفعة الأولى إلى 800 ألف فرنك وتركت الحرية لباي تونس في استخلاف من يشاء على وهران ليقوم مقامه ،كما استثنيتالبضائع الفرنسية من الرسوم إلا المطبقة على مثيلاتها في الجزائر.

أسند حسين باي إدارة وهران إلى احد أفراد أسرته وهو خير الدين أغا برتبة قائم مقام والذيوصلها في 24 جانفي 1831 م وتولى الإشراف عليها في 04 فيفري 1831محيث لم يعمر طويلا فانتهت سلطة التونسيين في وهران بتاريخ 26 أوت 1831م لتأزم الأوضاع وإقالة كلوزيل وتعويضه ببرتيزان(فبراير1831 م –ديسمبر 1831 م)[3].

---

(1)– A .O.M F80 1670 .

(2) -MZALI (Mohamed Saleh) , **Les Bey De Tunis Et Les Rois Des Français**, Maison Tunisienne De L'Edition., Tunis , 1976، p31.

(3)- DERRIEN (Isidore),**Les Français à Oran Depuis 1830 A Nous Jour,**. ImprimerieJ Nico,Paris,1886,p15.

تزامن التغيير على مستوى القيادة العامة في الجزائر ورغبة باي تونس في التخلي عن هذهالصفقة حيث عبر عن ذلك في رسالة إلى السلطات الفرنسية في 02 جويلية 1831 م وهكذا انتهت التجربة التونسية وأسندت إدارة وهران إلى الجنرال بوايي [1].

كانت المعاهدة المبرمة بين كلوزيل وباي تونس بشان قسنطينة تنص على التزام السلطة التونسية دفع مبلغ 800 ألف فرنك للخزينة الفرنسية على أربع دفعات ، تكون الدفعة الأولى مع شهر جويلية وآخر دفعة تكون مع شهر ديسمبر بالنسبة لسنة 1831م، يتم رفع المبلغ إلى مليون فرنك في السنوات اللاحقة ويقسم على أربع دفعات كما تعطى امتيازات للفرنسيين والأوربيين المقيمين في البايلك الراغبين في مزاولة النشاط التجاري أو الفلاحي، تتحصل فرنسأيضا على امتياز صيد المرجان وإرساء السفنولايدفع الفرنسيون سوى نصف الرسوم الجمركية المطبقة في الموانئ والمقدرة بـ 5% م على الواردات أو الصادرات[2].

أرادت فرنسا أن تضع يدها على المنطقة بالوكالة والاستفادة ماديا وتفادي الخسائر التي تترتب علىالمواجهة المباشرة مع القبائل الثائرة والواقع أنها أرادتتنصيب سلطة إسلامية على رأس وهران وقسنطينة لتهدئة النفوس وتجنب الثورة، وتتكفل بتكريس وجودها في الجزائر ثم التفرغ إلى المناطق الأخرى لتجد أن التونسيين مهدوا لها الطريق.

1 -2- التدخل المغربي:

جاء التدخل المغربي بعد محاولة مع الشيخ محي الدين بن مصطفى والد الأمير عبد القادر لتزعم المقاومة ضد الفرنسييحيث رفض لكبر سنه مما اضطر سكان الغرب الجزائريإلى مراسلة السلطان المغربـي عبد الرحمان بن هشام في سبتمبر1830م ، مفضلين الولاء له على الرضوخ لسلطة مسيحية مطالبين إياه التدخل لحمايتهم [3].

---

(1)- DERRIEN, Op cit.,p15.

(2)- عبد الرحمان الجيلالي ،المرجع السابق ،ص 249.

(3) - **مذكرات الأمير عبد القادر**،تحقيق محمد الصغير بناني ،محفوظ سماتي ،محمد الصالح الجون ،دار الأمة،الجزائر ،2007 ،ص 140 .

تحجج السلطان المغربي في البداية بموافقة السلطان العثماني له بالتدخللكنه غير رأيه بعد ذلك تحت الإلحاح وتخوفهمن رعيته إزاء ماينجر عن تهاونهفي تقديم المساعدة لمن يتقاسمون معهم رابطة الدين والجوار .

قرر السلطان المغربي في 07 نوفمبر 1831 م تعيين ابن عمه أبي الحسن علي بن سليمان العلوي الذي كان يبلغ من العمر خمس عشرة سنة خليفة له على تلمسانوسخر له عامل وجدة إدريس الجراري مستشارا له[1] .

شهد التواجد المغربي رفضا حين بسبب التجاوزات التي طالت كراغلة تلمسانفالتجأوا إلى المشور كما اصطدم المغاربة مع قبيلتي الدوائر والزمالة المخزنتين المواليتين سابقا للأتراك،دفعت هذه الأحداث السلطان المغربي إلى سحب قواته في 08 مارس1831م وإبعاد الأمير علي عن القصر وإدخال الجراري إلى السجن بجرم المشاركةفي عملية السلب التي طالت التلمسانيين،تم استخلاف الأمير عليفي 03 أوت 1831 م بالشريف محمد بن الحمري شيخ قبيلة بني حسان بالقنيطرة الذي وصل إلى تلمسان في 16 أوت 1831 م وقد ضرب حصارا على وهران مابين 08 و22 أكتوبر 1831 م دون جدوى ثم توجه إلى معسكر وقضى على حاميتها التركية التي كان قوامها 200 جنديرغم استسلامها حيث حكم المنطقة منها، نظم الضرائب وحصل الزكاة واستقبل الوفود وامتدت سيطرته حتى منطقة المدية وملیانة .

رفضت فرنسا من البداية التدخل المغربي من خلال التحذير الذي وجهه كلوزيل إلى السلطان المغربي مطالبا اياه بسحب قواتهزادت من ضغوطاتها الدبلوماسية و العسكرية بحراعلى المغرب وكان لها ما أرادت لما استقبل السلطان المغربي موفد الملك الفرنسي لويس فيليب في 22 مارس 1832 موقرر سحب قواته من الجزائر[2].

---

(1) - **مذكرات الأمير عبد القادر**،المصدر السابق ،ص 140 .

(2) – تهديد فرنسا للمغرب سياسة ثابتة كانت مع بداية الاحتلال وبعد ذلك حين أرادت حرمان الأمير عبد القادر من قاعدته الخلفية أنظر ::

- عبد الرحمان الجيلالي ،المرجع السابق، صص 28 -29.

1 - 3- المعارضة البريطانية :

تعتبر بريطانيا المنافس الأول لفرنسا في البحر الأبيض المتوسط والسيطرة الفرنسية على الجزائر تقلص من نفوذها ومجالها الحيويفي المنطقة خاصة أن الدولة العثمانية ليست لها القدرة للوقوف أمام المطامع الفرنسية فاتبعت الأعراف الدبلوماسية بعدما علمت بالحملة الفرنسية على الجزائر في 10 مارس 1830م من خلال تقديم الاستفسارات المتكررة للحكومة الفرنسية عن طبيعة الحملة وعدد وحجم الاستعدادات التي رأت أنهاأمر تجاوز الحملة التأديبية . كانت التبريرات تسعى لطمأنة الحكومة البريطانية بالتبرير المقدم من الملك شارل العاشرمؤكدا أن الحملة جاءت لاستعادة شرف فرنسا والانتقام من الداي و فرض واقع جديد يتماشى مع الحضارة والمصلحة الفرنسية [1].

لم تقنع التبريرات الفرنسية الطرف البريطاني حيث وجهت استفسارا ثانيا في شهر مارس 1830 م حول الأهداف والنتائج المتوخاة من وراء الحملة ،قوبل هذا الإلحاح البريطاني بتذمر الحكومة الفرنسية واستياء الملك الفرنسي الذي رأى في الاستفسار الموجه من الحكومة البريطانية تدخلا في الشؤون الفرنسية ومع ذلك لم يتوقف القلق البريطاني حيث طالبت في 25 افريل 1830 م من فرنسا تصريحا مكتوبا تتعهد فيه أن الحملة لن يكون هدفها الاستحواذ على الجزائر [2].

بقيت التبريرات الفرنسية تؤكد دوما أن الحملة جاءت خدمة لأوربا من خلال إلغاء مايفرض على الدول الأوربية من ضرائب والقضاء على القرصنة إضافة إلى رد الاعتبار وحماية الملاحة في البحر الأبيض المتوسط وهي رسالة تم إبلاغها من طرف رئيس الوزراء الفرنسي بولنياك عبر اللورد ستوارت إلى الحكومة البريطانية سواء في 23 افريل أو في17 ماي 1830م وهو الخطاب نفسه الموجه إلى الرأي العام والمعارضة الفرنسية [3].

---

(1) – DIEUZAIDE (Victor-Amédée), **histoire de l'algérien 1830 -1878** T1, Imprimerie De L'Association Ouvrière, Oran,1880,p 19.

(2)-Ibid, p 19.

(3) – **Moniteur** du 20/04/1830.

بقيت الردود الفرنسية عن الاستفسارات البريطانية نفسها بعد نجاح الحملة على الجزائر من خلال رسالة الحكومة الفرنسية الموجهة إلى الحكومة البريطانية في 17 جويلية 1830م تؤكد ماسبقوفي النهاية رضخت بريطانيا للامر الواقع وذلك ما أكده كلوزيل كون السياسة البريطانية تحركها المصالح وهي تريد من فرنسا فرض الاحتلال كواقع نهائي لاستفادتها التجارية من خلال العدد الكبير للسفن البريطانية التي يتم استقبالها [1].

1 -4.- موقف الدولة العثمانية:

لم يكن الموقف العثماني ليغير مجرى الأحداث أو يجنب الجزائر الاستعمار رغم تحركها مع بدء إعلامها بالحصار الفرنسي في شهر أوت 1827م من طرف السفير الفرنسي باسطمبول قيمينيوحيث عولت الحكومة الفرنسية في البداية على الدولة العثمانية للضغط على الداي بحكمالمعاهدة المبرمة بين فرنسا والدولة العثمانية في 1740 م والتي تخول للسلطان العثماني في حالة النزاع بين فرنسا والجزائر خلع وال الجزائر وتعويض الفرنسيين عن الخسائر لكن موقف السلطان لم يكن مؤثرا بسبب انشغالهبالقضية اليونانية والصراع مع محمد علي[2].

أراد السلطان العثماني أن يستعيد دور الدولة العثمانية من خلال تسوية المسألة الجزائرية بعد إبرامهلمعاهدة السلم مع روسيا في سبتمبر 1829م التي أعطت من خلالها امتيازات لروسيا واعترفت باستقلال اليونان ،كما جاء هذا التحرك جراء الضغط البريطاني للتدخل فأرسل خليل أفندي وهو مفتي سابق في 2 فبراير 1830 م إلى الجزائر لتحييدها عن الصراع القائم بين النمسا والمغرب وإيجاد تسوية بين الجزائر وفرنساثم أرسل بعد ذلك وفادةترغم الداي على التفاوض والتسوية وتمثل في شخص طاهر باشا إلا أن المحاولة كان مصيرها الفشل[3].

---

(1)- DESJOBERT (Amédée) ,**L'Algérie En 1838**, Librairie De P Dufart, Paris, 1838 ,p 11 .

(2)– أرجمنت كوران ،**السياسة العثمانية من الاحتلال الفرنسي للجزائر**،ترجمة عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس ،1970 ، ص 44 .

(3)- مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار ،المصدر السابق ،ص 169 .

عملت الدولة العثمانيةعلى ثني محمد علي من إبرام اتفاق يحتل بموجبه الجزائر لصالح الفرنسيين مدفوعا بإطماعه المتمثلة في إخضاع القوافل التجارية لسيطرته والاستفادة من جباية الضرائب،ورفضت الدولة العثمانية طلبا من فرنسا تصدر فيه توصية لمحمد علي باحتلال الجزائر.

باءت المحاولة العثمانية التي قادها طاهر باشا بالفشل كون فرنسا عرقلت الوساطة العثمانية وعجلتبالاحتلال والسيطرة على الجزائر ،وتم إخطار السلطان العثماني باحتلال الجزائر بصفة رسمية في 6 أوت 1830 م من طرف السفير الفرنسي وقدم مذكرة مطالب تتضمن شروط التخلي عن الجزائر ومصير الجزائر بعد الغزو [1].

حاولت الدولة العثمانية بعد سقوط ملكيةشارل العاشر وتنصيب لويس فليب استرجاع الجزائر إلا أن اعتراف بريطانيا بلويس فيليبفي نوفمبر 1831 م قلل من حظوظها كونها كانت ترجو مساندة بريطانيا لها فأرادت أن تكون قريبة من الجزائر من خلال إخضاع طرابلس سنة 1835 م وافتكاكها من أسرة القرمانلي ومحاولة الاقتراب من المياه التونسية الذي رفضته فرنسا ومما زاد من فقدانها لأمل استرجاع الجزائر احتلال قسنطينة وبعد ذلك توقيف الأمير للمقاومة سنة 1847م والتقارب المغربي الفرنسي مما دفع بها إلى التخلي عن الجزائر بعدم نشر اسمها ضمن الولايات العثمانية في نشرية 1 جويلية 1847 م[2].

المحاضرة السادسة

1 – النظام الإداري الفرنسي المستحدث بالجزائر مابين 1830م – 1834 م :

لم تستقر الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر على نموذج واحد في السنوات الأولى وكل مرحلة من مراحل القادة العامين شهدت تغيراتوتطورات جعلت من الجزائر منطقة لتوظيفالتجارب التي سبقت في المستعمرات الأوربية.أرادها البعض على الطريقة اليونانية التي تمنح المستعمرات الاستقلالية في التسيير مع مايتوافق ومعطياتها والمصلحة اليونانية[3]،والبعض الآخر على الطريقة الرومانية التي تعتمد على الارستقراطية

(1) – أرجمنت كوران،المرجع السابق ، ص 157 .

(2) – نفسه ،ص 114 .

(3)- DESJOBERT, Op cit ., p 45.

المسيطرة على الأرض وعلى نظام العبودية وحرمان السكان الأصليين منالتملك [1].

رأى البعض أن تطبق فرنسا النموذجالبريطاني في الهند الذي أعطى حق التملك للهنود بمقتضى الدستور البريطانيلسنة 1833 م وسمحبعملية نقل الملكية سنة 1786 م وهي تجربة يمكن تطبيقها في الجزائر و يجب أن ترتبط بفرض الضرائب التي يصعب تحصيلها لأن الجزائري المسلم سيرفض دفعها إلى سلطة مسيحية،كذلكاعتماد التجربة العسكرية البريطانية التي استعملتالقوة في الهند واستغلت العمال وأضفتالطابع العسكريعلى الإدارة مع إسناد المناصب العليا في الجيش الأهلي الهندي للضباط الانجليزوالإبقاء عليه دون تنظيم تفاديا لخطره[2].

جمعت فرنسا بين تجارب الدول الأوربية وعملت على تجسيدها إلا أنه لم يكن بمقدورها فرض السيطرة الكلية نظرا للتحديات التي واجهتها فالسيطرة على الأرض لم تكن إلا جزئية وفي أحسنالأحوالكانت تسيطرعلى مجموعة نقاط من المدن المحتلة ولاتغامر خارج المدن نظرا لاشتداد المقاومة.

أنشأت فرنسا مع بداية الاحتلال للجزائر مجموعة من المصالح واللجان سواء الحكومية أو البلدية كما حافظتعلى بعض ما اعتمده النظام العثماني فاعتمدت على قبائل المخزن في ناحية وهران ممثلة في الدوابر والزمالة إضافة إلى قبيلة الغرابة التي كان على رأسها المزاري وكانوا تحت الوصاية العسكرية. استعانت في منطقة الجزائر بالأغا حيث عينت محي الدين بن مبارك من القليعة الذي استقال في أكتوبر 1832 م ليلتحق بعد ذلك بالمقاومة ، و بعد السيطرة على قسنطينة سنة 1837 م ، كما اعتمدت على بعض الشخصيات مثل بن قانة ,المقراني ,بن عيسى وتم تكليفهم بجباية الضرائب وحفظ النظام [3].

---

(1)– بدأ النفوذ الروماني يزداد مع سقوط قرطاجة سنة 146 ق م ومنه احتلال بلاد المغرب والعمل على رومنة المنطقة للمزيد حول الاحتلال الروماني والسياسة المتبعة أنظر الفصل الثاني والثالث والخامس:

-محمد البشير شنيني ،**الاحتلال الروماني لبلاد المغرب**،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر، 1985 .

(2)- DESJOBERT ,Op cit., p85.

(3)- COLLOT(Claud), .**Les institutions De L'Algérie Durant La Période Coloniale 1830 – 1962**,Edition Du CNRS /OPU, Alger ,1987, P32 .

ـ اللجنة الحكومية:

كانت هذه اللجنة النواة الأولى للحكومة العامة في الجزائر التي أوجدها مرسوم 22 جويلية 1834 م ،قد ظهرت في 6 جويلية 1830 م تقوم بمهام شبيهة بما كـان يقوم بها الداي سابقا. تشكلـت في عهد دي بورمون من أجل النظر في حاجات المدينة وتكريس نظام يتجاوب مع المرحلة التي تمر بها الجزائر، وتقييم الهيئات الاستعمارية الموجودة حتى يتم إعادة تنظيمهابمايخدم الاحتلال أو إلغاؤها، حيث استفادت من بعض الشخصيات الجزائرية وجعلتهمواجهة وأداة للنظام الاستعماري. ترأس اللجنة المتصرف دييني وتشكلت من الفرنسيين والعرب واليهود ولم تستعن بالعنصر التركي حيث عمل الاحتلال على استبعاد رموزه من الجزائر ومن الإدارة التي يسعى إلى تشكيلها ضمت تولوزي،فيرينو،الجنرال المعاون للشرطة دوبينيوس والقنصل ديفال الذي كان بعنابةوالمستشرق دي صال، ترأسها البارون فولان في عهد القائد العام كلوزيل،أصبحت تسمى في عهد القائد العام برتيزان اللجنة الإدارية للإيالة [1].

ـ اللجنة البلدية:

أنشأها دي بورمون هي على شاكلة مجلس بلدي أصبحت تقوم بالمهمة التي كانت تقوم بها مشيخة المدينة في العهد العثماني، كانت تشكيلتها متغيرة شارك فيها من الجزائريين ،أحمد بوضربة حمدان بن عثمان خوجة وغيرهم أما من اليهود بن بكري،بن دوران ،وصل عددها تسعة أعضاء سبعة من الجزائريين واثنين من اليهود كل عضو يهتم بمصلحة معينة ولانجد الفرنسيين من ضمنها لأنه عهد جديد ولم يكن هناك تركز استيطاني في البداية ولادراية بالمحيط الجديد . كانت سلطتها صورية أمام جيش الاحتلال وهي في خدمته وتعمل على تثبيت دعائم الإدارة المحلية كون المنتمين إليها ميالين للفرنسيين،وأصبحت كل صلاحياتها من اختصاص محافظ الملك لما انظم إليهاوتولى وظيفة ضابط الحالة المدنية[2].

---

(1)-A. O.M F80 1670.

(2)- أبو القاسم سعدالله ،**محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع** ،ط 3 ،الجزائر ،1982 ، ص 55.

- اللجنة الدينية:

أنشاها دي بورمون لتسيير الأوقاف سميت باللجنة الخيرية للغوث ،أرادت الإدارة الاستعمارية من خلالها السيطرة على مصدر مالي مهم لأنها خشيت أن يتم استغلال عائداته المالية في المقاومةوقد أخذت مسألة الأوقاف اهتماما كبيرا من طرف الإدارة الاستعمارية إذ أرادت تجريد الجزائريين من مصدر مهم دينيا واجتماعيا ووضع يدها على الممتلكات التابعة للأوقاف وقد تتشكلت هذه اللجنة من خمسة جزائريين :حمدان بن عثمان خوجة، عبد الرحمان سطمبولي،مصطفى السائحي احمد بن شيطاب،محمد بن عبد اللطيف، علما أناللجنة الدينية واللجنة البلدية كانتا تحت وصاية اللجنة الحكومية [1].

- المجلس الإداري:

يعتبر هذا المجلس بمثابة المجلس الحكومي يضم رؤساء المصالح إلى جانب القائد العام،تغيرت تركيبته بعد تولي دي روفيغو قيادة فيلق احتلال الجزائر (جيش إفريقيا) بعدما تم الفصل بين السلطة المدنية والعسكرية ولم يبق تحت إشراف القائد العام الا المصالح العسكرية بينما وضعت المصالح المدنية تحت وصاية المقتصد المدني بيشون (Pichon)بعد هذا التعديل أصبح المجلس الإداري يتشكل من المتصرف المدني، المتصرف العسكري، المفتش العام للمالية، قائد الوحدات البحرية، مدير الجمارك وكانت رئاسة المجلس للقائد العام [2].

- إدارة شؤون الأهالي:

كانت خاضعة إلى ديوان القائد العام الذي أعفى نفسه لارتباطاته الكثيرة وأسندها إلى أغا العرب الذي أصبح هو الوسيط بين القبائل الجزائرية والاحتلال الفرنسي، أسندت هذه المهمة إلى حمدان بن أمين السكة الذي أقاله كلوزيل في 1831/02/18م وعين مكانه قائد سرية الجندرمة منديري ناظر الجيش الذي عاد إلى فرنسا بعد ثلاثة أشهر من تنصيبه[3].

---

(1)- أبو القاسم سعد الله،محاضرات...، ص 57 .

(2)- أبو القاسم سعد الله، الحركة ...،ص 29.

(3) – نفسه ،ص 49 .

(4)- حول تعريف ودور المكاتب العربية أنظر :

- صالح فركوس ،**إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر**،دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2012 ،صص17 - 27 .

تم تكليف محـي الدين الصغير بن مبـارك من القليعـة في 24 جويليـة 1831م بعد منديري حيث أضحى يعين القياد والشيوخ ويعمل على إخضاع القبائل لسلطة الاحتلال، بدأ في التخلي والتنصل من سلطة الاحتلال بعد مجزرة العوفية وانتهى به الأمر إلى الاستقالة في 1832/10/14 وكان ذلك على عهد دي روفيغو [1].

عمل دي روفيغو على تشكيل ديوانا عربيا تعالج فيه قضايا الجزائريين تحت إمرة لاموريسـيار،وتغير هذا المكتب بعـد رحيل دي روفيغو وانتقـال القيادة بالنيابة إلى أفيزار وباقتـراح من قائد الأركان تريزال قام بإنشاء مكتب خاص بالشؤون العربية لمتابعة العلاقات مع القبائل وعين على رأسه رئيسا يساعده ضابطان وثلاثة مترجمين وكان المكتب يقدم يوميا تقريرا إلى القائد العام مدعما بوثائق مترجمة إلى الفرنسية ترأسه لاموريسيار [2].

احتكم في مجال التشريع في الجزائر إلى القانون الفرنسي الصادر في 24 أفريل 1833 م والذيميــز بين مجموعتين من المستعمرات الفرنسية، يكون التشريع في المجموعة الأولى بما تنص عليه القوانين ،ومن خلال التشريع بالأوامر،ومراسيم المجلس الاستعماري،أماالمجموعة الثانية من المستعمرات التي تنتمي إليها الجزائر يكون التشريع فيها بموجب الأوامر الصادرة عن الملك الذي أعطى للحاكم العام البعض من صلاحياته التشريعية في الظروف الاستثنائية [3].

صدرت مجموعة من المراسيم والقرارات منظمة للعمل الإداريوالعلاقة بين المصالح سواء العسكرية أو المدنية مثل الأشغال العمومية ،المالية ،القضاء وكلها تهدف للتمكين لفرنسا في الجزائر دون اخذ مصلحة الجزائريين وما تعهدت فرنسا باحترامه وتطبيقه.

---

(1)- دارت شكوك حول ولاء محي الدين بن مبارك للفرنسيين فحاول دوروفيغو استدراجه إلى العاصمة إلى أنه تبرأ مما نسب له وتمنع للمجيء إلى الجزائر، وانتهى الأمر بسجن قائدي قبيلة السبت وبن خليل عد إلى : -أبو القاسم سعد الله، الحركة ... ،ص 51.

(2) – خريج المدرسة المتعددة التقنيات شارك في الحملة على الجزائر سنة 1830 م عمل في فرقة الزواف وقائدا على منطقة وهران أنظر:

- شارل أندري جوليان ،المرجع السابق ،ص 552 .

(3)- نفسه, ص 204

المحاضرة السابعة

1-القادة العامون الفرنسيون في الجزائر 1830 م – 1834 م :

تولى القيادة العامة حتى سنة 1834م مجموعة من القادة كان أولهم دي بورمون(جويلية1830– أوت1830) قائد الحملة عمل على إبعاد رموز التواجد العثمانيفي الجزائر من خلال حل الجيش الانكشاري وترحيل الجنود سواء العزاب والمقدر عددهمبـ 3500 جندي أو المتزوجون المقدر عددهم بـ 1000 جندي، حاول تطبيق سياسة الاحتلال الجزئي فتوجه إلى البليدة في 23 جويلية 1830 م وكان عليه المرور عبر المتيجة التي تقطنها 12 قبيلة أبرزها بنو خليل الخشنة،السبت [1].

تعرض للهجوم من مقاومي المتيجة مما خلف 15قتيلا و43 جريحا كما أرسل قطعتين من الأسطول واحدة لوهران بقيادة ابنـه اميري الذي قتل في هذه الحملة والأخرى إلى عنابة بقيادة دامريمون الذي اضطر إلى الانسحاب في 18 جويلية تحت ضغط المقاومة،وبعد هذا الفشل العسكري والفوضى التي تعيشها الحملة وتغير الأوضاع في فرنسا بعد الثورة على شارل العاشر تم عزل دي يبرمون في 07 أوت 1830 م وتم استخلاف دي بورمون بكلوزيل الذي تولى القيادة (سبتمبر 1830 – فيفري 1831 م) ،اتسم عهده مثل سابقه بالفوضى أراد أن يجعل من الجزائر نموذجا أمريكيا كونه عاش في أمريكا وتأثر بتجربـــة إبادة الهنود الحمر.عمل على اغتصاب الأرض والإبادة، وقع في مجموعة من الأخطاء التي كلفته عزله.قام بتوزيع الأراضي المغتصبة على الجنود فكانت 4 هكتارات لكل فرقة عسكرية ، أنشأ فرقة الزواف في أكتوبر 1830م محاولة منه ضرب الجزائريين ببعضهم البعض، عمل على ترهيب الجزائريين وتوعد بإعدام كل من يحمل السلاح،أويعتدي على فرنسي،قاد حملة على البليدة ودخلها في 17 أكتوبر والتحم مع مقاومة أهل متيجة في معركة موزاية فقتل من الفرنسيين 27 جنديا وجرح 80 ، انتقل إلى المدية ردا على تمرد الباي بومـزراق في 22 نوفمبر 1830م وقام بتنصيب تاجر من مدينة الجزائر هو مصطفى بن الحاج عمر على رأسها [2].

---

(1)- المتيجة هي المحطة الأولى للإحتلال وهي المنطلق الأول للمقاومة الجزائرية لمزيد من المعلومات عنها أنظر الفصل الخامس : - حمدان خوجة ،المصدر السابق ،ص ص 47 – 53 .

(2)– أبو القاسم سعد الله، الحركة ... ، ص 41 .

خلف برتيزان كلوزيل كقائد عام (فيفري 1831 م – ديسمبر 1831 م) حل بالجزائر في 20 فيفري 1831م، عمل على نجدة الحامية الموجودة بالمدية بقيادة ماريون والباي مصطفى بن الحاج عمرالمنصب من طرف كلوزيل بعد تعرضها لهجومات من طرف المقاومة التي كان يقودها ابن الباي بومزراق[1].

وجه حملة ثانية نحو عنابة بقيادة كل من بيقو وهوديز لقيت فشلا وتعرض قائداها للقتل ، دعم احتلال وهران والمرسى الكبير اللذين احتلا في 06فيفري 1831 م وعين بواييه حاكما على وهران. اتهم بميله إلى السلم أكثر منه إلى الحرب لكنه في نظري أن من يقبل المجيء إلى الجزائر في هذه الظروف يعلم أن الحرب تحصيل حاصل كون بلده دولة غازية والمقاومة هي رد فعل طبيعي.

نصب دو روفيغو بعد برتيزان (ديسمبر 1831م– مارس 1833 م)، ويعتبر من بين القادة الذين أمنوا ببقاء الجزائر فرنسية، اعتمد القوة والصرامة والبطش ظنا منه أن هذه السياسة ستأتي على المقاومة . كان يوصي قادته بضرب الرقاب وقطع الرؤوس وإضرام النيران خدمةللحضارة واستقرار المستعمرة والمساهمة في تدفق مليون عائلة فرنسية [2] .

حل بالجزائر في ديسمبر 1831م وهو من أباد قبيلة العوفية وارتكب مجزرة في حقها[3]، مارس التقتيل والإعدام في حق شيوخ القبائل بإعدامه الشيخ العربي بن موسى زعيم قبيلة بني

---

(1)– تم تعينه في 30 جويلية 1831 أنظر :

-A .O.M F80 1670.

(2)- الغالي غربي وآخرون، المرجع السابق، ص314.

(3)- هي قبيلة كانت بضواحي الحراش تم الاستيلاء في نواحيها على مقدرات بعض الأعراب من مبعوثي فرحات بن سعيد إلى الدوق دو روفيغو حيث حملهممأصاب هؤلاء المبعوثين فأمر300 من اللفيف الأجنبي وقناصة إفريقيا فأغارت عليه،ا تم حرقها وإبادتها دون تمييز بين الأعمار ولابين الجنس مخلفة 100 قتيل وأتت على 100 من الغنم و700 من البقر و 30 من الإبل كما قبضت على شيخ القبيلة الربيع بن سيدي غانم الذي أخذ إلى الجزائر وقدم إلى محاكمة عسكرية ،وتم إعدامه بباب عزون رغم نفيه لما ألصق بقبيلته ،وقد تبين فيما بعد براءة قبيلة العوفية مما نسب إليها من الإغارة على مبعوثي فرحات بن سعيد لأن من قام بهذا الفعل هم من قبيلة الخنشنة، وكانت هذه الحادثة في 07 أفريل 1832 م

لأكثر تفاصيل عد إلى : - بوعزة بوضرساية وآخرون، الجرائم الفرنسية ...ص 122.

خليل والشيخ عبد الوادي شيــخ قبيلة السبت، شكل الحرس الوطني ودخل في مفاوضات مع إبراهيم الكر يتلي [1] ، الذي استولى على عنابة وكان محاصرا من طرف أحمد باي حيث سلم القصبة إلى القائد الفرنسي دارماندي.

كان د و روفيغو يرى في ضرب الرؤوس والأعمال الإجرامية عملا مشروعا خدمة للمشروع الفرنسي الإحتلالي، والذي كان يرى من طرف الفرنسيين على أنه رسالة حضارية. اضطره وضعه الصحي لمغادرة الجزائر في 4 مارس 1833م حيث توفي بعد ثلاثة أشهر [2].

حكم فوارول (افريل 1833 م – سبتمبر 1834 م) الجزائر من هذا المنصب بالنيابة، لم يكن مستقلا بتصرفاته كان تحت إمرة وزير الحربية ولم تكن له السيطرة على كل من ديميشال في وهران و دوزير في عنابة، لايستشارولايرجع في اتخاذ القرارات إليه، حتى العقيد دفيفي في بجاية، حكم مدة 17 شهرا حتى سبتمبر 1834م.كانت هذه الفترة انتقالية بحكم انتظار ماستسفر عنه أعمال اللجنة الإفريقية.

2- القوات العسكرية: تمثلت في :

***اللفيف الأجنبي**:

تشكلت فرقة مكونة من الأجانب في 10 مارس1831 م بموجب أمر ملكيسميت باللفيف الأجنبي يجند المنتمون لها لمدة 3 إلى 5 سنوات تتراوح أعمارهم مابين 18 إلى 40 سنة. وصل عددهم سنة 1833م ثلاث فرق بالجزائر فرقة من الألمان والسويسريين وفرقة من الإيطاليين،وفرقة من الأسبانبوهران، وفرقة من البلجيكيين والألمان بعنابة وكانت الفرق تقبل إلى صفوفها كل الراغبين بالانضمام إليها ويعتبر المنتمون إليها من أسوأ الفئات الأوربية[3].

---

(1)- يرجع أصله إلى جزيرة كريت باليونان شغل منصب باي قسنطينة بين 1822 و1824 توفي سنة 1834 مقتولا،تعاون مع الفرنسيين وباي تونس رغبة منه لاستعادة نفوذه لمزيد من المعلومات أنظر:

- عبد المجيد بن نعمية ،بن معمرمحمد،أحمد الحمدي ،**موسوعة أعلام الجزائر 1830 -1954**،م و ب ح و ث،الجزائر ، 2007 ،ص 15.

(2)- إسماعيل العربي، **العلاقاتالدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبدالقادر**.، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1982،ص 62 .

(3)- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 461.

* **فيالق إفريقيا:**

تضم مرتكبي الأخطاء والجرائم وهم عبارة عن فرق تقوم بأعمال التحصين،أضيف إليهم المحكوم عليهم من قبل المحاكم العسكرية. كانوا عبارة عن ثلاثة فرق يبلغ تعداد كل فرقة 1600جندي ميزتهم النهب والاختلاس [1].

*** قناصة إفريقيا :**

تم استحداثها سنة 1831موهي عبارة عن فيلقين الأول يوجد بالجزائر والثاني بعنابة، تتكون من ستة كتائب كل كتيبة بها 40 فارسا من الأهالي، يعطى لهم تسبيق مالي وأجرة يومية [2].

*** الزّواف:**

تشكلت في شهر أكتوبر 1830 م من طرف كلوزيل من عناصر جزائرية وكانت مهمتهم في البداية تتجلى في استكشاف المناطق الأمامية [3].

تم مزج الوافدين من فرنسا إلى جانبهم إلا أنه مع مرور الوقت أصبح عددهم يتقلص بسبب النظرة الدونية التي ينظر بها إليهم من طرف ذويهم [4].

كانت فرنسا تسعى من عملية التجنيد للفرق المختلفة في أن تتجاوز العوائق الموجودة في إخضاع الجزائريين وتجد العناصر المحلية الجزائرية كما هو الحال لفرقة الزواف التي يمكن الاعتماد عليها وتعوض العنصر العثماني التي كانت له دراية بالبلد ، كما مثلت الفرق الأخرى دعما لجيش إفريقيا الغازي وطلائع استكشافية وتخفيفا للنفقات كون تكلفتها أقل ماديا .

---

(1) – شارل اندري جوليان ، المرجع السابق ،ص 471.

(2)- نفسه، ص 475.

(3)- ذكر دو طوكفيل أن فيلق من الزواف يساوي فيلقين إثيين من فرنسا من حيث العمل وتحمل المتعب والحرمان ،لاأشك أن ثلاثين ألف رجل من هذا النوع بامكانهم فعل أشياء أكثر مما يفعلوها السبعون ألفا الموجودون حاليا في الجزائر . أنظر :- ألكسي دو طوكفيل ،**نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**،ترجمة وتقديم إبراهيم صحراوي ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2008 ، ص 54 .

(4)- يذكر محمد الصالح بجاوي أن فرقة الزواف النواة الأولى موطنها جنوب غرب البليدة وشمال غرب المدية وليست لها علاقة بمنطقة القبائل ،يبرر ذلك بالسيطرة المتأخرة على منطقة القبائل سنة 1857 م أنظر:

- محمد الصالح بجاوي ،**متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830 م – 1918 م** ،دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2009 ،ص 92 .

المحاضرة الثامنة

- المقاومة الجزائرية:

المقاومة الرسمية(الداي) ،متيجة ،الأمير عبد القادر

كان استسلام الداي وتوقف المقاومة الرسمية بعد معركة سطاوالي وسيدي خالف بداية للمقاومة الشعبية سواء في الغرب الجزائري أو منطقة متيجة ،حيث وقف الجزائريون متصدين للاحتلال في كل نقطة حل بها .وكانت البداية من مدينة الجزائر التي سيطرت عليها قوات الاحتلال حين تحرك حضر مدينة الجزائر ممثلين في حمدان خوجة ،بوضربة ،ابن العنابي إلا أنهم كانوا معدومي الوسائل ،عملوا على عدم ترك الفراغ سعيا منهم لخدمة الجزائريين بتقلد بعض المناصب في الهيئات التي إستحدثهاقائد الحملة الفرنسيى على الجزائردي بورمون،ولمعارضتهم للسياسة الإستعمارية تم نفي غالبيتهم .ومثل المقاومة خارج مدينة الجزائر قبائل متيجة بداية مع الاجتماع الذي عقده شيوخ أوطانها وعلى رأسهم محمد بن زعموم والحاج سيدي السعدي في 23 جويلية 1830م وتم فيه إعلان الجهاد مع المقاطعة الاقتصادية للفرنسيين . دفع هذا الإعلان دي بورمون للعمل على فك الحصار والسيطرة على البليدة ،فوقعت أول مواجهة بعد عودة دي بورمون من البليدة في 24 جويلية1830 م ،فقد على إثرها الفرنسيون 58 جنديا وكان التعداد الكلي 150 بين جريح وقتيل [1].

اندلعت المقاومة في الشرق الجزائري لما حاول الفرنسيون السيطرة على عنابة في 18 أوت 1830سعيا منهم لتوسيع نفوذهم شرقا حيث المصالح الفرنسية ومحاولة لقطع الطريق أمام أي إمداد محتمل وتواصل بين أحمد باي والسلطة العثمانية بحرا ،أما في الغرب الجزائري كانت المقاومة في 13 أوت بعدما احتلت القوات الفرنسية المرسى الكبير وحصون وهران بعدما سلمها لهم باي وهران الباي حسن الذي فضل التعاون مع الفرنسيين وانتهت بقتلايميديين دي بورمون[2]. استمرت مقاومة متيجةمع مجيء كلوزيل مكان دي بورمونوالذي حاول السيطرة على البليدة والمدية عندما قررالانتقال إلى البليدة في 17 نوفمبر 1830 م انتهت

---

(1)- الغالي غربي وآخرون، المرجع السابق، ص 132.

(2)- نفسه ،ص 132.

بفقدان جيش كلوزيل 30 جنديا، وقبل وصوله إلى المدية في 22 نوفمبر كانت المقاومة بقيادة الباي السابقللمدية بومزراقألحقت خسائرفي صفوف الفرنسيين وخلفت 27 قتيلا و80 جريحا،ازدادت حدة المقاومة بقيادة بن زعموممن خلال مهاجمتها للبليدة في 26 نوفمبر 1830 مكما كانت لها موقعة في عهد برتيزانفي 29 جوان و 03 جويلية1831 م في موزاية [1] .

تجددت مقاومة متيجةفي شهر سبتمبر 1832 م في اجتماع سوق علي بالقرب من بوفاريك مرغمة الفرنسيين على الانزواء في العاصمة طيلة السنوات الأولى للاحتلالإلى أن التحقت بالأمير عبد القادر سنة 1835 م ،قاد مقاومة متيجة التي ضيقت الخناق على الفرنسيين وأجلت مشروعهم التوسعي الحاج السعدي وبن زعموم والحاج محي الدين مرابط القليعة الذي تولى منصب أغا العرب للفرنسيين ثم تنحى عنها والتحق بالأمير والمقاومة وكذلك خليفة الأمير عبد القادر على مليانة ابن مبارك [2].

تزعم المقاومة في منطقة شرشال الشيخ محمد بن عيسى البركاني لمدة ثلاثة سنوات والتحق بالأمير بمليانة تاركا القيادة للشيخ محمد السعيد بن عودة الذي كان يتأرجح في موالاة الأمير حتى عزله سنة 1837 م، وبمنطقة المدية كانت مقاومة الحاج موسى المعروف بالدرقاوي والتي خرج منها بعد سيطرة الأمير عليها وتنصيبهلأخيه مصطفى بن محي الدين خليفة له على المدية مع تعين محمد البركاني نائبا له [3].

كانت المقاومة في الناحية الغربية في البداية بقيادة الحاج محي الدين بن مصطفى شيخ الطريقة القادرية التي كان مركزها وادي الحمام نواحي معسكر ثم عقدت البيعة للأمير عبد القادر الذي قاد المقاومة سنة 1832م واستمرت حتى 1847م. استطاع السيطرة بين سنة 1832م و 1834م على كل من تلمسان ،مليانة ،المدية وتشديد الحصار على وهران ،

---

(1)- لمزيد من المعلومات حول المقاومة في متيجة بقيادة الحاج السعدي وبن زعموم أنظر :

- عبد النور خيثر،مزيان سعيدي ،احمد بوقجاني،**منطلقات وأسس الحركة الوطنية** ،م م و ح و ث ،2007،صص 31 – 32

(2)- سعد اللهأبو القاسم ،الحركة الوطنية ج 1،ص127.

(3)- للمزيد من المعلومات حول محيط الأمير عبد القادر أنظر:

Yver (Georges),**les correspondances du capitaine Dumas** , Edition Maarifa, Alger**,** 2008,pp 608- 621.

،مستغانم، أرزيو وأرغم الفرنسيين على إبرام معاهدة ديمشال [1].

نظم الأمير عبد القادر دولته إذ قسمها إلى ثمانية مقاطعات نصب على رأس كل منها خليفة ،تلمسان (محمد البوحميدي الولهاصي) ،معسكر (محمد بن فريحة ثم مصطفى بن أحمد التهامي) ،مليانة (محي الدين علال ثم محمد بن علال) ،التيطري(مصطفى بن محي الدين ثم محمد البركاني) ،مجانة (محمد بن عبد السلام المقراني ثم محمد الخروبي) ،بسكرة (فرحـات بن سعيد ثم الحسين بن عزوز)،برج حمزة (أحمد بن سالم) ،المنطقة الغربية (قدور بن عبد الباقي)،وشكل جيشا وطنيا وسن القوانين ونظم الدواوين وصك العملة[2].

اتخذ الأمي مدينة معسكر عاصمة لدولته ،كما كان له مجلس شورى يترأسه قاضي القضاء أحمد بن الهاشمي المراحي نيابة عن الأمير تركيبته احدى عشر عضوا ،كما كان هناك الوزارات ممثلة في وزارة الخارجية ،وزارة الداخلية ،وزارة المالية ،وزارة الأوقاف ،وزارة الأعشار وصنوف الزكاة نوزارة الحربية ،وزارة الخزينة الخاصة .كان الجيش يتشكل من الخيالة ، المشاة ،رجال المدفعية وقد وصل تعداد جيشه 15300 جندي الى جانب جيوش المقاطعات الأخرى ليصل العدد 58960 جندي [3].

1- معاهدة ديمشال ويطلق عليها عبد الرحمان الجيلالي معاهدة وهران كانت في 28 فبراير1834 م بين الأمير عبد القادر والجنرال ديمشال،وهي عبارة عن ستة بنود اعترف فيها للأمير بلقب أمير المؤمنين ونصت على إنهاء العمليات العسكرية وحرية التجارة واحترام الدين الإسلامي وطريقة تنقل الأشخاص، وكان اللقاء الأول في 4 فبراير ،مثل الأمير المولود بن عراش لوضع الترتيبات للنص النهائي للمعاهدة، وتعتبر انتصار للأمير وكسب الوقت لإتمام سيطرته وتجسيد مؤسسات الدولة التي بدأ في إعادة رسم معالمها، لكنها في نفس الوقت تعطي للفرنسيين المزيد من الوقت لترتيب أوضاعهم .لمزيد من المعلومات أنظر: - عبد الرحمان الجيلالي ،المرجع السابق ،ص 88 ,وكذلك عبد الحميد زوزو،المرجع السابق ،ص 74 .

2- حول الجهود التي قام بها الأمير عبد القادر لتجسيد مؤسسات الدولة يمكن لك الرجوع إلى:- أديب حرب، **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبدالقادر الجزائري 1808 – 1847** ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر، 1983 .

3 - يحي بوعزيز الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري،عالم المعرفة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2009، ص 84 .

المحاضرة التاسعة

نماذج من المقاومات :مقاومة احمد باي 1830 م – 1848 م

كان جده أحمد القلي بايا على قسنطينة تنتسب أمه الى أسرة بن قانة وبذلك فهو كرغليي النسب كان خليفة الباي بورصالي سنة 1917 م تنقل بعد سنة 1920 م بعدما فقد منصبه بين العاصمة وملیانة والبليدة ،تم تعينه بايا على قسنطينة سنة 1926 م ،وقد شارك ضد الحملة الفرنسية سنة 1830 م برفقة 400 من رجاله ،عاد الى قسنطينة بعد سقوط العاصمة حيث قضى على التمرد الذي دبر لعزله بمساعدة سكان قسنطينة ، رفض أحمد باي طلبا من دي بورمونوكلوزل بتثبيته في منصبه مقابل الخضوع ودفع الضريبة ،وخلع على نفسه لقب الباشا لاستخلاف الداي حسين مع الابقاء على ولاءه للسلطان العثماني .

كما أوفد له دوروفيغو حمدان خوجة للوساطة بحيث يدفع أحمد باي مبلغ 3 ملايين فرنك مقابل الحروب السابقة وضريبة سنويةة والاعتراف بسلطة فرنسا على البايلك .الا أن أ؛مد باي كان شترط عودة عنابة الى سلطانه والتي افتكها يوسف المملوك سنة 1832 م وتقبول السلطان العثماني بالمطلب الفرنسي ,

تعرضت قسنطينة سنة 1936 الى محاولة للسيطرة عليها الأ أنها فشلت وقد تزعم المقاومة الخزناجي بن عيسى ومحمد بن ابجاوي كما التحق به 5 الاف فرس و1500 رجل[1].لكن المحاولة الثانية التي كانت تحت امرة دامريمون وبتعداد 20400 جندي في أكتوبر 1937 انتهت بالسيطرة على المدينة مع قتل دامريمونوقائد الاركان بريقو حيث تولة فالي القيادة والذي سيتم تثبيته في منصب الحاكم العام فيما بعد

عاش أحمد باي من سقوط قسنطينة الى غاية 1937 م متنقلا في بايلك الشرق مطاردا من الفرنسيين الذين استمالو أعوانه السابقيين في وظائف ومقابل امتيازات من أمثال بن عيسى ، ابن الحملاوي ابن قانة وقد غادر المدينة نصف سكانها 50 ألف بعد سقوطها[2].

---

1 - يحي بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر ،ص 70 .

2 –أبو القاسم سعدالله ،الحركة الوطنية ج 1، ص 211 .

كان أحمد باي يعول على السلطان العثماني محمود الثاني فيي مقاومته الا أ، السلطة العثمانية لم تلرمي بثقلها في الصراع نظرا لأوضاعها الداخلية والتوازنات في أوربا وصراعها مع محمد علي وقناعتها عدم نجاح أحمد باي كما أ، الباي التونس كان براغماتيا في تعامله مع باي من البداية ففضل التعاون مع الفرنسيين وفي المقابل نجد أحمد باي رفض التعاون مع الامير وهو الذي راسله سنة 1838 م الا الاحساس وعقدة النسب الاجتماعي حالت دون ذلك بل دخل أحمد باي في صراع مع أعوان الأمير في الشرق الجزائري[1].وبعد نزع أخواله عائلة بن قانة وتقلدهم لمنصب شيخ العرب تحالفوا مع الفرنسيين ضد أحمد باي الذي عرضت عليه فرنسا الاستسلام والامان فانتهى به المطاف الى تسليم نفسه بعد تنقلاته بين الحراكتةالنمامشة وأولاد دراج ثم أولاد سلطان كما لبث بجبل احمر خدو سنتين ثم سلم بعد ذلك نفسه الى حاكم باتنة بعد تفرق الرجال والضجر الذي لحق به طوال 11 سنة من التنقل والوعود الفرنسية له بتأمينه على نفسه وعائلته وممتلكاته والسماح له بالهجرة الى احدى البلدان الاسلامية فكان التسليم يوم 5 جوان 1848 م على يد الضابط الفرنسي سان جرمان وتم نقله الى العاصمة التي فرض عليه فيها الاقامة الجبرية الى وفاته سنة 1850 م[2]

مقاومة الزعاطشة 1849 م

ظهرت هذه المقاومة جنوب غرب بسكرة على بعد 35 كلم وامتدت الى الحضنة وطولقة وبريكة ومنطقة الاوراس وخنقة سيدي ناجي نتزعم هذه المقاومة الشيخ أحمد بوزيان مقدم الطريقة الدرقاويةببسكرة وهو الذي ساند الأمير عبدالقادر حين كلفه بمشيخة الزاب الظهراوي .

ترجع أسباب هذه المقاومة الى جملة من الاسباب فقد تزامنت مع الثورة في فرنسا وظهور الجمهورية الفرنسية الثانية 1848 م – 1852 م كما شهدت هذه الفترة قلاقل بكل من شمال قسنطينة ونواحي العاصمة ومنطقة التيطري وسور الغزلان بوعزيز ثورات القرن 19 م

---

1 - سعدالله ،الحركة الوطنية ج 1، ص 212

2 –يحي بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر ، ص 80 .

3 –نفسه ص 89.

الى جانب رفع الضريبة المطبقة على النخيل التي ارتفعت من 15 الى 45 سنتيما .
حاولت فرنسا عزل المقاومة بمنطقة بسكرة الى أنها لم تنجح في ذلك وقد استعانت بالخليفة أحمد المقران وشيخ العرب بن قانة وقد تمت محاصرة الواحة من 7 أكتوبر الى 26 نوفمبر حيث تم استشهاد الشخ بوزيان وابنه وقطعت رؤوسهم وتم تخريب 10 الاف نخلة واستشهد 800 رجل وتم اعدام 1500 رجل[1] .

مقاومة أولاد سيدي الشيخ 1864 م – 1881 م

يرجع نسبهم الى سيدنا أبوبكر الصديق بعد تنقل من الحجاز الى مصر ثم تونس والمغرب الأوسط ومنه الى المغرب الأقصى ثم الأندلس ومن بعد ذلك استقروا في القرن السادس عشر بمنطقة البيض سيدي الشيخ وتمت تسميتهم الى سيدي الشيخ وهو عبدالقادربن محمد المتوفى سنة 1830 م[1].بوعزيز ص 168 .

كانت لهم مصاهرة مع السلطان المغربي عبدالرحمان بن هشام سنة 1844 م وتكون هذه المصاهرة لتحيدهم عن الامير حين رفضوا الانضمام الى مقاومته سنة 1846 م ،خضعوا للسلطة الاستعمارية بتقديمه الولاء سنة 1846 م كان على رأسهم حمزة ولد بوبكر الذي شارك الفرنسيين في التصدي لثورة محمد بن عبدالله الذي أعلن الثورة من ورقلة سنة 1851 م وبعدما كان على رأس قبيلة أولاد سيدي الشيخ الشراقة تم تعينه خليفة على المنطقة الممتدة من البيض الى ورقلة سنة 1853 م الى أن توفي سنة 1861 م وتم تعين ابنه أبوبكر لكن برتبة باش آغا وهي رتبة اقل من رتبة الخليفة وتعتبر رسالة لانقاص من مكانة أولاد سيدي الشيخ واضعاف لنفوذه وقد توفي سنة 1862م وخلفه أخوه سليمان بن حمزة وهو الذي أعلن المقاومة على الفرنسيين سنة 1864 م.

ويرجع سبب المقاومة الى جملة من العوامل تتمثل في المعاملة التي تلقاها أولاد سيدي الشيخ من تحقير واذلال بانزال خلفاء حمزة والاكتفاء بمنحهم رتبة الباش آغا بدل رتبة الخليفة والى عدم استشارة سليمان بن حمزة في بعض التعينات لشيوخ القبائل ،وتأتي اهانة كاتب سليمان بن حمزة من طرف المكتب العربي السبب المباشر بحيث اعتبرها اهانة

1- يحي بوعزيز ،ثورات القرن التاسع عشر ،ص 168 .

موجهة له حيث تخلى على منصبه لصالح الفرنسيين في 1 فبراير 1864 م واعلن المقاومة في 2 فبراير .حيث كانت معركة عوينت بوبكر شرق مدينة البيض في 4 افريل 1864 استشهد فيها الباش آغا سليمان وخلفه آخوه محمد ولد حمزة على رآس المقاومة الذي استشهد بدوره في 22 فبراير 1865 م عن عمر 20 سنة وخلفه آخوه أحمد ولد حمزة الذي يبلغ من العمر 12 عاما وتحت وصاية عمه الاعلى الذي اصبح القائد الفعلي كما كان من قبل وقد توفي أحمد بن حمزة جراء الكوليرا سنة 1868 م ليخلفه آخوه قدور ولد حمزة المولود سنة 1853 م وكان تحت وصاية عمه الاعلى وقد استمرت المناوشات بين أولاد سيدي الشيخ والفرنسين وأتباعهم الى غاية مقاومة بوعمامة 1881 م الا أنه ومع سنة 1876 م بدات فرنسا تستعمل الدبلوماسية مع اولاد سيدي الشيخ من خلال الضغط عليهم بالسلطان المغربي وزعيم الطريقة الطيبية سعدالله الحركة الوطنية ج 1 ص 206. امتد نفوذ هذه المقاومة الى منطقة سبدو والى جنوب المدية وحتى ورقلة والحضنة .واستقر زعماؤها في النهاية بنواحي بشار في هذه الفترة وهم قدور بن حمزة وعمه الاعلى وابن اخيه[1].حيث عمل الفرنسيون على كسب ودهم بعدما ظهر بوعمامة من خلال التفاوض مع قدور بن حمزة الذي كان بالمغرب باتفاق 1883 م ولم يترجم الا سنة 1892 م بعد لقائه بالحاكم العام جول كامبون وكذلك مع سليمان بن قدور حليفهم السابق الذي انقلب عليهم[2].

مقاومة بوعمامة 1881 م

ينتهي الى الى اولاد سيدي الشيخ الغرابة اسمه محمد بن العربي من مواليد 1840 م كانت بدايته في المغرب كون القبيلة الحقتها معاهدة لالا مغنية بين فرنسا والمغرب سنة 1845 م بالسلطة المغربية .انتقل الى المقرار بالجزائر

انتقلت ثورته الى سعيدة تيارت جبال عمور وهي امتداد لثورة اولاد سيدي الشسخ عملت فرنسا لتقسيم القبيلة من خلال ماقدمته لقدر بن حمزة ودعوة القبيلة للعودة من المغرب وكان

---

1 - يحي بوعزيز ،ثورات القرن التاسع عشر ،ص 216 .

2 - سعدالله ،الحركة الوطنية ج 1 ،ص 212 .

لها ذلك ،أما بوعمامة فبعد 28 سنة من الجهاد طلب العفو من السلطة الاستعمارية بعدما تم القبض على ابنه الطيب من طرف قوات السلطان المغربي فكان له ماطلب وتم اطلاق سراح ابنه سنة 1906 م وتوفي سنة 1908 م بضواحي وجدة.

ثورة المقراني

محمد بن أحمد المقراني خدم أبوه الفرنسيين حيث عين باشاغا من طرف فالي في 24 أكتوبر 1838 وهو قريب الحاج محمد بن عبد السلام المقراني صهر أحمد باي الذي عينه الأمير عبد القادر خليفة له .خلف محمد أبيه أحمد في 04 أفريل 1853 باشاغاوعائلة المقراني تحالفت مع الاخوة بربروس وقد تنافسو على مؤسسي امارة كوكو أولاد ابن القاضي على المنطقة الممتدة من واد الساحل الى الحضنة .

تزامنت ثورته مع مع انهزام فرنسا أمام ألمانيا سنة 1870 م ونهاية حكم نابليون الثالث مع ظهور الحكم المدني في فرنسا الذي بدأ في تقليص نفوذ المقراني اخضاعه لقيادات عسكرية صغيرة ،كما كانت هناك تداعيات الكارثة التي حلت بالجزائر في الستينيات من جفاف وجراد وفقدت الجزائر على اثرها سنتي 1867 م و1868 م ثلث سكانها[1]. كما وجد المقراني نفسه مطالبا بدفع قروض منحها لاتباعه لتغطية عجزهم وقد اخذها من البنوك واليهود خاصة بضمانة حكمية تنصل الحكم المدني من تسديدها الى جانب تزامنها مع حركة محي الدين بن الامير عبدالقادر في الشرق وحركة بوشوشة في الجنوب .

يرجع بذلك سبب الثورة الى الوضع المالي والشخصي والاجتماعي والاحتقان الشعبي مع الدافع الوطني الذي يغذيه الدافع الديني خاصة مع سياسة الكنيسة في منطقة القبائل وعملية التنصير التي كانت تمارسها بقيادة الكاردينال لافيجري .

---

1 –حول هذه الكارثة أنظر الجيلالي صاري،الكارثة الديمغرافية 1867 -1868 ،تر عمر المعراجي ،الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 2008 .

2 - سعدالله،الحركة الوطنيةج1 ،ص 246.

استقال المقراني من وظيفته في 27 فبراير وقد أعلن الثورة في 14 مارس 1871 م ، ووقع أول هجوم على بورج بوعريريج في 16 مارس ،والتحقت بها الزاوية الرحمانية في 8 افريلبقيادة شيخها محمد امزيان الحداد ،ويذكر بوعزيز أن الثورة شملت قرابة نصف البلاد من زكاروملیانة وشرشال غربا الى جيجل والقل شرقا الى المسيلة وبوسعادة تقرت ،باتنة ،بسكرة ،عين صالح جنوبا وانتهت قيادة المقراني باستشهاده في 5 ماي 1871 م وخلفه أخوه بومزراق الذي تم اعتقاله في 20 جانفي 1872 م[1] .بوعزيز 248 .ورغم استسلام عائلة الحداد في جويلية 1871 م بقيت الثورة التي كانت عواقبها كبيرة على المقاوميين من خلال الاعدامات التي بدأت في افريل 1871 م ومصادرة الأراضي التي تبلغ قيمتها 19 مليون فرنك وتصل مساحتها 446 ألف هكتار وتغريمهم 36582000 فرنك كما تم الحكم على 5 من قيادات الثورة بالاعدام ونفي 40 مقاوما[2] .

لكن ساءت علاقته مع الفرنسيين وقاد الثورة ضدهم رفقة الشيخ الحداد سنة 1871 م واقترنت الثورة بمصادرة الأراضي والتي قدرت بـ 1161130 هكتار .وعملية النفي إلى كاليدونيا[3].

---

1 – يحي بوعزيز ،ثورات القرن التاسع عشر،ص 248 .

2 –أبوالقاسم سعد الله ،الحركة الوطنية ج 1 ،ص 270 .

3 - أنظر الفصل الثاني : الصديق تاوتي، المبعدون إلى كالدونيا الجديدة ،دار الأمة، الجزائر،2007 .ص ص 144 – 160 .

المحاضرة العاشرة

- سياسة نابليون الثالث في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1848 م -1870 م:

عمل نابليون على الجمع بين العمل العسكري التوسعي وتشجيع الاستعمار الرأسمالي مع محاولة استمالة الجزائريين، كما اتبع أسلوب الأرض المحروقة وطارد السكان واحرق عشرات القرى وقطع الأشجار لإرغام سكانها على الخضوع للسيطرة الفرنسية، فاحتل الجيش الفرنسي في عهده منطقة الأغواط سنة 1852م وورقلة بمساعد ة أولاد سيدي الشيخ وعلى رأسهم سي حمزة أغا منطقة الاغواط ثم احتل توقرت ووادي سوف سنة 1854 م (العربي المنور،2006:2 :201).

عمل أيضا على اخضاع منطقة القبائل التي كانت أول محاولة لإخضاعها سنة 1837 م بقيادة شوانبرغ برا والجنرال بريقو بحرا نحو منطقة يسر أما حملة 1857 م فبعث راندون مخططها إلى فرنسا في 15 جانفي ، حيث أرسل نابليون الثالث في طلبه في مارس للتباحث حولها ،ووصل راندون منطقة تيزي وزو في 17 ماي وألقى القبض على لالا فاطمة نسومر وتمّ تغريم المقاومين بـ 2 مليون فرنك وتخريب المداشر وسلب المواشي A.W.O (Sous Série Conquête De La Kabylie).

كما كان له امتداد في منطقة الجنوب الغربي بعدما سأت علاقة فرنسا بأولاد سيدي الشيخ سنة 1864م وقادو المقاومة في المنطقة لغاية 1881 م.

شجع نابليون بسياسته الاستعمار الرأسمالي بتطوير زراعة القطن بالجزائر، واستحداثه جائزة مقدرة بـ ألفين فرنك لمن يزرع أكبر مساحة على مدار 5 سنوات مخصصا 100 مليون فرنك ومساحة 400 ألف هكتار لذلك وأسس أربع شركات لهذا الغرض(شارل أندري جوليان ،2008 : 670).

---

1 - العربي المنور،المرجع السابق ،ص 201 .

2 A.W.O Sous Série Conquête De La Kabylie

3 - شارل أندري جوليان ،المرجع السابق ،ص 670 .

حاول الالتفاف على المقاومة والتقرب من الجزائريين حيث زار الجزائر سنة 1860م للاطلاع على الأوضاع بنفسه وامتدت زيارته من 17ماي إلى 19 جوان، فأعجب بالجزائريين وألعاب الفنتازيا واعتبر الجزائريين جيشا وليس شعبا، واصفا إياهم بشعب من حديد يعيش على أرض من نار. كانت له زيارة ثانية في 1865 م امتدت من 3 ماي إلى 7 جوان[1].

عمل على السيطرة على الارض والتي هي أساس العملية الاستيطانية الاستعمارية فكلّف الحكومة لإعداد مشروع قرار مشيخي يتيح تمليك الجزائريين بمنظور فرنسي، وهي فكرة سبق وأن طرحها بيليسي الحاكم العام سنة 1860 م في إطار تجريد القبائل من أراضيهم ومنحها للمستوطنين بعد تزايد الطلب عليها .

اقترح تمليك القبائل حتى تتم تسهيل عملية نقل الملكية من الجزائريين إلى المستوطنين ، فصنف أراضي العرش إلى قسمين، قسم للقبائل والقسم الثاني يصبح ملكية عمومية فرنسية، يتم استغلاله في عملية الاستثمار أو بيعه للمستوطنين ،قدّرت الأراضي غير المستغلة حسب الادارة الاستعمارية بالخمس والتي وجب وضع اليد عليها تمثل مشروع القرار المشيخي الذي راعى راندون في إعداده: الملكية، المبادرة الفردية ،شراكة رؤوس الأموال ، تسهيل استغلال الأرض مهما كانت طبيعتها مع احتفاظ فرنسا بحق التصرف فيها في إطار المنفعة العامة.

كانت المنطقة المعنية بالقرار المشيخي لسنة 1863م تمتد من الحدود المغربية إلى الحدود التونسية ومن الساحل شمالا نحو الجنوب على مسافة 120 كلم في الغرب الجزائري والوسط، أمّا شرقا فتمتد على مسافة 240 كلم ،تتمثل مناطقها المعلمية في سبدو،سعيدة ،تيارت ،بوغار،بوسعادة ،بسكرة ،تبسة على مساحة تقدر بـ 14.1 مليون هكتار حيث تتواجد 1200 قبيلة ممثلة في 10 ألاف دوّار يقطنها 2.3 مليون جزائري من مجموع 3 ملايين[2].

---

(1)–WARNIER(Auguste) ,**L'Algérie Devant L'empereur ,**Imprimerie Challamelaine ,Paris,1865 ,p 114 .

(2)- **Statistique Et Document Relatif Au Senatus – Consulte Sur La Propriété Arabe ,** Imprimerie Impériale, Paris, 1863,p 12 .

صـدر القرار المشيخي عن مجلس الشيوخ في 13 افريل 1863م وصودق عليه بتاريخ 22 افريل 1863م وهو عبارة عن سبعة مواد . ثم صدر مرسوم 23 ماي 1863 ليكمل ويشرح كيفية تطبيقه وقد تضمن 6 أبواب مقسمة إلى 37 مادة [1].

جعل القرار القبائل الجزائرية مالكة للأراضي التي تستغلها وأكّد على الشروع في عملية تقسيمها على الأعراش، بصفة فردية مع تحديد الأراضي ذات المنفعة العامة والاحتفاظ بها لصالح الدولة ، كما أكّد على الاحتفاظ بأملاك البايلك، وقد ألغى ماتضمّنه قانون 14 جوان 1851م المثبت للملكية ، منع عملية تثبيت ملكية الأراضي المتنقلة بين الأشخاص إلا بعد صدور عقود الملكية، مع استثناء الأراضي التي خصصت للمصلحة العامة .

تضمن المرسوم الإمبراطوري الذي كمل القرار المشيخي مقدمات تنظيمية توضح الأعراش المعنية بالتقسيم، التي يتم تحديد أراضيها من خلال لجنة إدارية يختارها الحاكم العام ،أكّد على وضع مخططات طبوغرافية للمنطقة المعنية بالتقسيم وضبط حدودها بشواهد معلمية، مع الأخذ بعين الاعتبار ملكية الدومين. تأتي بعد ذلك مرحلة تقسيم أراضي العرش بين الدّواوير مع نقل الملكية بين أهل الدوار وتحميل الجزائريين المستفيدين من الملكية المصاريف المالية المترتبة عن هذه العملية[2].

يؤكد الواقع أنّ العملية تمت فيها مراعاة مصلحة فرنسا بالدرجة الأولى، من خلال ماتحتفظ به لنفسها ومايمكن أن تقتطعه في إطار المصلحة العامة وممرّات الارتفاق وتحديد مساحات خاصة لمرور الفرق الأمنية والجيوش، كما خصصت أراضي الكلأ لقبائل الجنوب الوافدة على المنطقة التلية وهي ذريعة للاستحواذ عليها، لم يكن هذا القرار المشيخي في مصلحة الجزائريين كونه حطّم الترابط الاجتماعي وسهل عملية نقل الملكية للمستوطنين والمرابين والمضاربين ،استفادت منه فرنسا لتحصيل الضريبة العقارية والاستحواذ على الأراضي.

---

(1)- **Constitution De La Propriété En Algérie Les Territoires Occupes Par Les Arabes Senatus - Consulte 22 Avril 1863 ,** Imprimerie Imperial, Paris, p2.

(2)- Ibid ,p 5.

كان لنابليون الثالث توجه ثاني بعد التوجه الأول الذي كان الغرض منه الملكية ،حيث خصص قرارا مشيخيا في 14 جويلية 1865م ، فتح المجال أمام عملية التجنيس التي قيّدها بشروط ، جعل من الجزائريين مواطنين من الدرجة الثانية، بجعلهم فرنسيين دون التمتع بالحقوق السياسية والتوظيف في المناصب المدنية خارج الجزائر والتي في الأصل كانت محدودة. تضمن القرار المشيخي خمس مواد، اعتبرت المادة الأولى الجزائري فرنسيا مع احتفاظه بانتمائه الإسلامي ولايتمتع بالمواطنة إلا بطلب منه وتطبق عليه القوانين الفرنسية. أعطى القرار المشيخي نفس الامتيازات لليهود كما اشترط 3 سنوات إقامة للأجنبي حتى يتمكن من الحصول على حقوق المواطنة الفرنسية وبلوغ سن 21 سنة لطلب التجنس وتكون بأمرية إمبراطورية . كانت عملية التجنس سابقا تتحكم فيها قوانين 5 ديسمبر 1849م و7 فبراير 1851 م التي تشترط السن 21 سنة والإقامة لـ 10 سنوات مع وجود الترخيص بذلك . كما أوجد تجنيسا استثنائيا لمن لم يستوف شرط الإقامة، حيث يمكن منحها لمن استوفى الشروط السابقة مع سنة إقامة فقط لمن قدم خدمات جليلة لفرنسا، أو مستثمر أو حالة استثنائية[1] .

طرأ تغير خلال على القرارين المشيخين في عهد الجمهورية الثالثة بعد الإطاحة بنابليون الثالث في سبتمبر 1870 م فتوقف العمل بهما ثم عدلا في 26 جويلية 1873 – 28 افريل1887 _16 فيفري 1897 القرار المشيخي 14 جويلية 1865 عدل فيما يخص الشروط القضائية للأهالي المسلمين ب بمرسوم 10 سبتمبر 1866، 29 اوت 1874 م – 17 افريل1889 م [2].

1-SARTOR(J .E) , **De La Naturalisation En Algérie Senatus Consulte 5 /07/1865** , Freres Libraire,.1865,Paris , p49.

2- MILLOT (Louis) **, L'œuvre L'législative De La France En Algérie,** Librairie Félix Alcan, Paris,1930, P91.

المحاضرة الحادية عشر

-سياسة الجمهورية الثالثة

لم تتغير السياسة الاستعمارية الفرنسية بمجيء الجمهورية الثالثة، بعد الإطاحة بنابليون الثالث حيث عملت على توسيع مناطق الحكم المدني، وهو مطلب أكّد عليه جميع المتدخلين أمام لجنة لوهون نظرا لما يترتب على ذلك من فوائد مالية تدخل ميزانية البلديات كما كان مطلبا برلمانيا قبل الإطاحة بنابليون الثالث في 9 مارس 1870 م وتمّ العمل به مع حكومة الإنقاذ الفرنسي في 20 ديسمبر 1870 م بضم مساحة تحت نفوذ السلطة العسكرية مقدّرة بـ 366 ألف هكتار يقطن بها 53000 جزائري، وأدخلت تعديلات على النظام المعمول به في منطقة القبائل بتقليص نفوذ الجماعة حيث أضحى من خلالها الأمناء مجرد أعوان لدى الإدارة وأصبح أمين الأمناء يعين من قبل الوالي[1].

وتمّ استبدال الحكومة العسكرية بأخرى مدنية إلا أنّها لم تسند إلى شخصية مدنية حتى سنة 1879 م[2] ،وأصبحت العمالات شبيهة بمثيلاتها في فرنسا وهي خطوة نحو الإلحاق يديرها وال ويوجد إلى جانبه مجلس العمالة،كما يوجد رؤساء الدوائر ويدير البلديات المختلطة المسير الإداري. أمّا البلديات كاملة الصلاحية فيسيرها مجلس بلدي على رأسه رئيس بلدية كما يستعان بالقادة والشيوخ الجزائريين. تسيطر على المنطقة العسكرية المكاتب العربية ،الآغاوات ،القياد .و يوجد بكلّ عمالة مجلس عام مشكل من 25 مستوطن وستة مستشارين جزائريين تختارهم الإدارة،وقد حدّد صلاحياته قانون 10 أوت 1871 م وقانون سبتمبر 1875م[3].

---

(1)-VIGNON (Louis),La France En Algérie, Imprimerie Hachete ,Paris ,1893 ,p 439.

(2)- تم تعين نائب رئيس البرلمان ألبير قريفي في 15 أكتوبر 1879 م في منصب الحاكم العام بصفة مؤقتة في مكان شانزي الذي عين سفيرا لدى روسيا أنظر :

-B.O.G. G 1879 ,Imprimerie Fantana ,Alger,1880 ,p 66

(3) -MERCIER(Ernest) ,La Propriété Foncière Chez Les Musulmans D'Algérie ,Ernest Leroux Editeur ,Paris ,1891 ,p250.

وصل عدد البلديات كاملة الصلاحية 196 بلدية . أمّا البلديات المختلطة فعددها 77 بلدية بالمناطق المدنية وثمان بلديات مختلطة في المناطق العسكرية. وانتقل عدد البلديات الكاملة الصلاحية إلى 251 سنة 1892 م بتعداد سكانـي قدره 2370358 [1] .

طالب الحاكم العام ألبير قريفي (مارس 1879 – نوفمبر 1881) الذي أراد توسيع الحكم المدني في 3 نوفمبر 1880 م بتشكيل لجنة لدراسة الوضع وتنظيم الجزائر إداريا وكان على اللجنة دراسة الصلاحيات التأديبية للإداريين وتوزيع الأراضي، تشكيل الحالة المدنية ،زيادة عدد البلديات حيث تشكلت بقرار من وزير الداخلية في24 نوفمبر 1880 م مؤلفة من الحاكم العام إلى جانب النواب الثلاثة في مجلس الشيوخ و النواب الثلاثـة في البرلمان وممثل المالية وبرلمانين وثمانية أعضاء من مجلس الدولة ، أسندت رئاستها إلى وزير الداخلية. لم تحافظ اللجنة على تشكيلتها كاملة بانسحاب ممثل قسنطينة في البرلمان إلى جانب تغّيب اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ عن أعمالها ، ونتج عن هذه اللجنة إلحاق الجزائر بمقتضـى مرسوم 26 أوت 1881 م م.[2].

أصبحت ميزانية كل مصلحة موجودة في الجزائر بمقتضى مرسوم الإلحاق ملحقة بوزارتها وبهذا تقلصت صلاحيات الحاكم العام والتي أدت بقريفي إلى تقديم استقالته وتم تعويضه بترمان(1881 م -1891) كما ألحق مرسوم 26 أوت 1881 م في مادته الأولى المصالح المدنية بوزارة الداخلية ممثلة في:الداخلية ،المالية ،البحرية ، الأشغال العمومية ،الفلاحة ، التجارة والغابات ،البريد والتلغراف والتقاضي الخاص بالجزائريين ،وتم تطبيق جميع القوانين الفرنسية في الجزائر باستثناء المعدلة منها بمقتضى التشريعات الخاصة بالجزائر ،وأعطى المرسوم للوزراء حق تعديل أو إلغاء ما يصدر عن الحاكم العام العام ،و إلغاء كل ما يتعارض ومرسوم 1881 م [3].

---

(1) -Mercier ,Op cit., p253 .

(2)- يتضمن 10 مواد جاء بناءا على عمل اللجنة التي تشكلت في 24 نوفمبر 1880 م ألحق المصالح في الجزائر بوزاراتها أنظر: -B.O.G.G 1881 ,Imprimerie Fontana ,Alger ,1882 ,pp 438 -439:

(3)-ferry(Jules) , Le Gouvernement De L’Algérie, Imprimerie Armand Colin ,Paris, 1892 , p101.

أعطيت للحاكم العام تفويضات من قبل الوزارات المعنية حيث منحه وزير الداخلية تفويضا في 26 أوت 1881 إلى جانب وزير الأشغال العمومية ،الفلاحة والتجارة ، البريد والتلغراف كما تلقى تفويضات أخرى تخص العدالة في 13 سبتمبر 1881 م والمالية في 13 ماي 1882 م .أما تفويض وزارة الأشغال العمومية فمنح له في 29 ماي 1882 م و21 وزارة التجارة في ماي 1883 م وتفويض وزارة الفلاحة في 24 سبتمبر 1886 م [1].

كانت هناك مسألة أخرى جسدتها الجمهورية الثالثة وهي منح الجنسية الفرنسية لـ 35 ألف يهودي بمرسوم 24 أكتوبر 1870 م تحت ذريعة الدافع الاجتماعي مع العلم أنهم احتفظوا مع دخول الاستعمار إلى الجزائر بامتياز التقاضي من طرف سلطتهم الدينية وقد ثبت مرسوم 1842م في مادته 37 تلك الاستفادة كما استفاد 398 يهودي من الجنسية الفرنسية بمقتضى القرار المشيخي 1865م. لم تكن غالبية الفرنسيين مع هذا القرار بوجود معارضة له في فرنسا على مستوى البرلمان حين تحركت لإسقاطه من خلال تشكيل لجنة برلمانية في 21 جويلية 1871 م توصلت إلى مشروع قانون يمهل اليهود المتجنسين لاتخاذ موقف بصفة فردية من التجنيس وكانت المهلة 1 مارس 1872 م إلّا أن المشروع تم إجهاضه من طرف كريميو[2].

سعى اليهود بناحية قسنطينة للحصول على موقف جزائري متعاطف ولا يجرم ماتحصلوا عليه لأن الكثير- سواء في فرنسا أو الجزائر- بدأ يربط بين مقاومة المقراني والحداد وتجنيس اليهود ،وكان هناك تذمر جزائري للتخندق النهائي لليهود في الصف الفرنسي [3].

---

(1)- Jules ferry ,Op cit .,p 114.

(2)- BESSON (Emmanuel), La Législation Civile De L'Algérie ,Imprimerie Marescq Aimè ,Paris ,1894 ,p 59.

(3)- كتب وجهاء قسنطينة ليبينوا موقفهم في 20 جوان 1871 من تجنيس اليهود بعدما طلب منهم يهود قسنطينة بان يقروا بأن التجنيس لايستفز أي احد ولايضر بهم ،وقد وقع على هذه الوثيقة 21 شخصا منهم المكي بن باديس أنظر :

-Consistoire Central Des Israélites De France , Note Sur Projet De Loi Relatif à La naturalisation Des Israélites Indigènes De l'Algérie, Imprimerie De Charles Schiller ,PARIS ,1871 .

أصدرت الجمهورية الثالثة مرسوم الحالة المدنية الذي كان في 23 مارس 1882 م وقد سبق هذا المرسوم محاولات فرنسية لإيجاد الحالة المدنية من خلال قرار 8 أوت 1854 م الذي حتم على الشيوخ تسجيل المواليد والوفيات خارج المدن وإرساله للبلدية لتثبيته على سجل الحالة المدنية .ومع قانون الملكية 1873 م أصبحت لإدارة الاحتلال الحالة المدنية ضرورة ، حسب زعمها، حتى لايتمّ الخلط بين العقود فعزمت سنة 1880 م على إيجادها وهي مخطط للإدماج وضرب الهوية ومحو الذاكرة وإحكام السيطرة السياسية والمالية، وأوجد هذا القانون في كل بلدية ضباطا للحالة المدنية يعملون على إحصاء الجزائريين وتدوين المعلومات من الاسم واللقب والمهنة والعنوان[1].

(1)- أبو القاسم سعد الله ،الحركة ... ،ص 456 .

المحاضرة الثلنية والثالثة عشر

-السياسة الفرنسية الاستعمارية:التعليمة نموذجا

كانت أولوية المحتلين في البداية الجانب الأمني و وصغ اليد على المقدرات المالية ولم تكن هناك سياسة تعليمية، بل على العكس من ذلك فالاستيلاء على الأوقاف كان ضربةإلى التعليم الجزائري القائمآنذاك بحكم أنالأوقاف كانت مصدرا تمويليا للمراكز التعليمية، وقد امتدت مرحلة الإهمال حتى سنة 1850. وليس اهتمام الإدارة الاحتلالية بتعليم أبناءالجزائرييناًومايعتبرونالأهالي في نظرهم رغبة منهم في بسط الحضارة والتمدن ،بل بغرض الاحتواء وقطع الطريق أمام الجهاد.

ذكر جانتي دي بوسي أنه تم فتح 03 مدارس سنة 1832 لأبناء الأوربيين عدد التلاميذ بهاكان 100 تلميذا من بينهم 40 يهوديا يتعلمون الفرنسية 03 مرات في الأسبوع أما الفرنسيين يتعلمون العربية مرة واحدة في الأسبوع[1].فتحت في جوان 1833م مدرسة عربية فرنسية وقد قاطعها الجزائريون خوفا من بعدها التبشيري حيث غلب عليها الطابع الديني التنصيري والذي كان المسيطر على التعليم حتى في فرنسا نفسها[2].

أسستأول مدرسة عمومية تستقبلالجزائريين سنة 1836م أطلق عليها اسم المدرسة الأهلية الفرنسية تتوفر على قسم واحد ،كانت الدراسة باللاتينية التحق بها 36 تلميذ فرنسي ولم يلتحق بها أي تلميذ جزائري[3].بدأت هذه المدرسة سنة 1837تعطي دروسا في الفرنسية للكبار والتي كانت شرطاللتوظيف، كما عملت على تدريس العربية للفرنسيين.كان بمدرسة الجزائر 60 تلميذا وأنشئت مدرستين بمستغانم بها 25 تلميذاوأخرى بعنابة بها 45 تلميذا حيث بلغ العدد الإجمالي سنة 1837 "425" تلميذا بما فيهم أطفال اليهود .

---

(1)- ايفون توران ،المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الطبية والدين 1830 – 1880 .دار القصبة ،الجزائر 2007 ص 47.

(2)- جول فيري هو منظر السياسة الاستعمارية الفرنسية جعل التعليم في فرنسا مجانيا ثم لائكيا سنة1882.عمل على التمكين لفرنسا من خلال السيطرة على تونس والتوسع في افريقيا ومنطقة الهند الصينية حول هذه السياسة أنظر:

– دحو فغرور.جول فيري مهندس الإمبراطورية الفرنسية.مجلة عصور الجديدة، العدد 1 (2011)

(3) - الغالي العربي وأخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد. المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية والثورة .الجزائر.ص229

سعت بعض الشخصيات الجزائرية بعد انهيار المدرسة الجزائرية للحصول على منح لأبنائهم للتمدرس في فرنسا من أمثال حامد بوضربة لولده إسماعيل ،إسماعيل بن أمين السكة لولده أحمد، في ناحية وهران إسماعيل بن قادي(قاضي) إلى جانب الأغا بن داود، محمد بن دور وقد وصل عدد هؤلاءثمانية سنة 1844 كانوا في مؤسسة دوما ينكور، وخصصت لهم منحة قيمتها 2500 فرنك، وقد سعت فرنسا من وراء ذلك تحسين صورتها واستمالة بعضالشخصيات الجزائرية النافذة إلى جانبها وضرب المقاومة،هؤلاء التلاميذ هم مالك بن محمد ،قايد المدني،أحمد بن أمين السكة ،محي الدين بن علال ،عمر ولد بونطيرو ،الشريف بن سالم ، أحمد بن رويلة ،وعلي ولد الحاج أحمد الشريف[1].

شهدت مرحلة مابعد1850م سياسية أخر عدة اعتبارات ومعطيات ميدانية، فقد تم التفرغ من مقاومة الأمير عبد القادر الذي كان على رأس دولة جزائرية تسيطر على جزء واسع من التراب الجزائري، واحمد باي الذي لم تزحه فرنسا عن قسنطينةإلا بعد محاولة ثانية سنة 1837م،سبقتها أخرىفاشلةسنة1836م ، كما وجدت تقارير فرنسية تدعوا السلطة إلى الاهتمام بالتعليم الذي هو أداةلاستمرار فرنسا في الجزائر، فكان تقرير الجنرال بيدو1847سنة وتقرير سارو 1849 وتقرير 1857 الذي نص على تكوين جيل جديد من الجزائريين في مدارس فرنسية بعد20 سنة من الاحتلال، لم يشهدوا الغزو وعملية المقاومة وإنما نشأوا في عهد الاحتلال وفتحواأعينهم على الجزائر الفرنسية.تم سنة 1850 في عملية تثبيت المدارس والتي تثبت الاحتلال، ونلاحظ مستويات عدة:الابتدائي والثانوي و العالي وكان التعليم بالفرنسيةمع إبعاد العربية الفصحى وتثبيت العربية الدارجة كلغة مدرسية.

صدر في 14 جويلية 1850م مرسوم بإنشاء ست مدارس ابتدائية في الجزائر، قسنطينة، وهران، مستغانم، عنابة، البليدة على نفقة الحكومة والتعليم فيها مجانيا يؤطرها معلم فرنسي يشغل منصب مدير ومساعد معلم مسلم يعينهما الحاكم العام باقتراح من عامل(والي) العمالة ،المسلم يستشار فيه المفتيأو القاضي ويشترط في المدير معرفة العربية

---

1 - جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830 -1944. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة .الجزائر، 2007 .ص22.

المرسوم نص على إنشاء أربع مدارس للبنات في الجزائر قسنطينة عنابة وهران يتعلمن العربية، الفرنسية، الحساب، الخياطة و الطرز تؤطرها مديرة فرنسية و هي معلمة و مساعدة مسلمة بنفس الشروط السابقة كما فتحت مدارس للكبار في الجزائر،وهران، قسنطينة الدراسة فيها ثلاثة أيام في الأسبوع، مواد التعليم هي العربية،الفرنسية،الحساب، التاريخ الجغرافيا، يشرف على المدارس شيخ البلدية قاضي الصلح المفتي و عضو يعين من طرف عامل العمالةإلى جانبهما هيئة مكلفة بالتفتيش و المراقبة، مكونة من ضابطأو موظف مدني فرنسي وعون مسلم و ترسل التقارير كل ثلاثة أشهر عن حالة المدرسة إلىعامل العمالة ثم إلىالحاكم العام، الذي يؤشر عليها مع الملاحظة ويوجهه إلى وزير الحربية. حددت مجموعة من الكتب كمراجع للتدريس من خلال التنظيم المعمول به،نستشفالأهمية التي أولتها فرنسا لانتقاء المؤطرين خدمة للمشروع الاستعماري، نشير أن التنظيم المدرسي يختص بصفات عسكرية أكثر منها تربوية.

خصصت قاعة واحدة للدروس،وتوزيع التلاميذ يكون حسب المستوى داخل القسم عن طريق الصفوف. يوجد ما بين 40 و 50 تلميذ في القسم يجرى الامتحان للمداومين على الدراسة بمقر العمالة في مركز إداري، تمنح شهادة مدرجة بثلاث درجات حسب التفوق كما تمنح لهم إمكانيةالتوظيف .مصاريف المدارس هي من 10الى 25 ألف فرنك و مبلغ جزافي مقدر ب500 فرنك خاص بالتجهيز عند التأسيس، مرتبات الموظفين هي 1200 فرنك سنويا للمدير وعلاوة بنصف المرتب وعلاوة فرنك لكل تلميذ مواظب ثلثيها للمدير وللمعلم أما المعلم المساعد يتقاضى 600 فرنك سنويا.

أنشئتسنة 1865م 12 مدرسة موزعة على العمالات و العبء المالي أصبح علىعاتق الجزائريين،من خلال الضريبة التي يطلق عليها اسم السنتيماتالإضافية الملحقة بالضرائبالمترتبة على الجزائريين،وبدأت البلدية في تحصيلها سنة 1867 م[1].المدارس الأربعة التي كان مقررا انجازها لم ينجز منها سوى 2 واحدة بالعاصمة حولت إلىورشة للخياطة و الطرز و أخرى في قسنطينة .وصل عدد المدارس 19 مدرسةبمقتضى مرسوم 1850م.

1- شارل روبير أجرون، المرجع السابق.ص601 .

- التعليم الثانوي

كانت فكرة الجنرال بيجو. حيث صدر في1857/03/14 مرسوم إمبراطوري يقضي بإنشاء معهد ثانوي في الجزائر و التدريس فيه بالفرنسية. تتكفل الدولة بتقديم 150 منحة لأطفالالضباط و صف الضباطوالباشغوات،الأغوات، القياد وشيوخالقبائل و الأعوانالآخرين من الأهالي. مورست ضغوطات عليهم لقبولها. منخريجيها بن بريهمات ،بن سديرة.أما أبناء الأهالي الآخرين فيكون التكفل على عاتق أوليائهم و المقدر بـ 800فرنك و هو مبلغ تعجيزي. يستقبل التلاميذ أصحاب المنح من سن 9 إلى 11 سنة يشترط أن يكون لهم مستوى يمكنهم من متابعة الدروس، يتابعون الدروس حتى سن 17 سنة تتنهي باجتياز امتحان البكالوريا،المواد المدرسةهي: العربية، الفرنسية ، تاريخ فرنسا ، تاريخ عام و جغرافيا، رياضيات ،فيزياء و علوم، رسم، تربية بدنية و تقنية و دروس دينية، المدير يتم تعيينهمن طرف الإمبراطور،أما الناظر ونائبه من طرف وزير الحربية باقتراح من الحاكم العام،يشترط في المدير إتقان العربية وفي الآخرين لغة شرقية.

يعين وزير الحربية المدرسينإلى جانب إمامالأداء الصلوات الخمس مع التلاميذ، المعهد هو مؤسسة شبه عسكرية ميزانيته من ميزانية الدولة والعمالات والسنتيماتوفي 1865 اتخذت الإدارة قرارا بفتح معهد وهران ولم يتم فتحه بسبب تغير النظام السياسي في فرنسا سنة 1870م عندما أطيح بالنظام الملكي الإمبراطوري وحلت محله الجمهورية الفرنسية الثالثة.وأخر بقسنطينة الذي وحده رأى النور في جانفي 1867 م،استقبل 112 جزائريا و 4 أوروبيين. مع نهاية 1870 م.استقبل المعهدان 233 تلميذا وبعد 1870م ألغي المعهدان كونهما من سياسة نابليون الثالث التي رأت فيها الجمهورية الثالثة سياسة معادية للمستوطنين[1].

1 -أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق.ص.394

- المدارس الإسلامية :

كان الهدف منها قطع الطريقأمام المقاومة باستغلال الدين الإسلامي لخدمة الأغراض الفرنسية ففي 30 سبتمبر 1850 صدر مرسوم رئاسي ينص على إنشاء مدرسة عليا في كل من المديةوتلمسان و قسنطينة أي مدرسة في كل عمالة، وتقرر أن تكون المدرسة في تلمسان داخل مسجد سيدي بومدين أما بقسنطينة بمدرسة سيدي الكتاني لتكوين مرشحين للوظائف الدينية والقضاء و التعليم .كانت تحت إشراف وزير الحربية أما سن الالتحاق غير محددة حيث دخلها من هو في 40 من عمره . مدرسة المدية حولت إلى البليدة سنة 1855م ثم إلىالجزائر، العدد فيها محدود، مدراء هذه المدارس من الجزائريين مثل حسن بن بريهمات في العاصمة والطاهر غراس ومحمد الزقاي في تلمسان، ومحمد الشاذلي في قسنطينة،معلميها من رجال الدين المرتبطين بالزوايا ومن قضاة المكاتب العربية. بعد سنة 1877 أدمجت هذه المدارس في النظام التعليمي الفرنسي وتغيرت من مدارس عربية أهلية إلى مدارس فرانكو إسلامية برنامجا وتوجها وبعد 1892م تفرنست بصفة كلية وسيطر عليها المستشرقونسنة 1895م أضيف قسم أعلى في مدرسة الجزائر لتمكين المتعلمين من الالتحاق بالوظائف العالية وهو بمثابة البكالوريا.

المدرسة الفلاحية

ظهرت بمرسوم إمبراطوري في05/26/ 1865م بها تعليم نظري يتمثل في القراءة،الكتابة بالفرنسية،الحساب ومبادئ أولية في البيطرية، التعليم التطبيقي يخص الزراعة و البستنة وكانت في العاصمة .سعت هذه المدرسة إلى تجنب أن يكون لأبناء الجزائر مستوى عالي من جهة وتفتح عقولهم على أفكار لاتخدم الاستعمار ومن جهة أخرى إيجاد فئة تخدم مصالح المستوطنين الفلاحية.

- مدرسة معلمي الابتدائي:

جاءت بعد انتشار التعليم نسبيا و حاجة الإدارة لسد الفراغ في المناصب المقدرةبعشر مناصب التي تحتاجها المدارس الأهلية 19 من مجموع 231 مدرسة أنشئت بمرسوم 1865/03/04 لاستقبال 30 طالبامنهم 10 جزائريين مدة التكوين 3 سنوات . يجتازون امتحان القبول كما يشترط فيهم السن من 16 إلى 22 سنة والتعهد بالعمل في مجال التعليم لمدة 10

سنوات وشهادة حسن السيرة من المدارس التي مروا بها ومن قيادات المكاتب العربية لمنطقتهم،حاملين لشهادةإنهاء الدراسة في احد المدارس العربية الفرنسية.دخلها في البداية 10جزائريين،وسنة 1868 دخلها ثلاثة فقط و33 فرنسي. كانت هذه المدرسة أداة للاندماج وتم الفصل بين المتمدرسين سنة 1882موأضحللجزائريين قسم خاص وبرنامج خاص[1] .

- التعليم العالي :

نشأ رسميا سنة 1879م ،بدأت المحاولة الأولى من طرف بول بارت لما وضع اقتراحا لدى غرفة النواب سنة 1877لانشاء مركز جامعي في الجزائر ثم جاءت المحاولة من طرف وزير الأشغال العمومية لما وضع مشروعا في فيفري 1878 تم التصويت عليه في 20 ديسمبر 1879م من طرف مجلس الشيوخ[2]، سبقهذا المركز الجامعي مدرسة للطب و الصيدلة تشكلت سنة 1857 تهتم بالأعشابو الأمراض و تكوين الممرضين،دخلها عدد نادر من الجزائريين. تكونت سنة 1879 م ثلاثة مدارس عليا (الآداب،الحقوق،العلوم)ثم المدرسة الرابعة وهي للطب ،أصبحت في30ديسمبر1909م جامعة الجزائر، هذه المدارس لم تكن مستقلة لا من حيث البرنامج و لا الشهادات حيث تجرى الامتحانات النهائية في فرنساضماناللارتباط والتبعية وحفاظا على المستوى[3].

كانت في شمالإفريقيا جامعة واحدة حيث كان الطلبة الجزائريون يمثلون 1/15من طلبتها ويجب أن ننظر إلى تعداد سكان الجزائروالفارق بينهم وبين المستوطنين ونستطيع أن نلقي نظرة عن تعداد الطلبة ليتبين لنا على مدار 6 عقود حجم المتخرجين فهناك 354 محاميا، 28 مهندسا، 85 أستاذ ثانوي، 165 طبيب وطبيب أسنان وصيدلي، 6 قضاة ونجد إلى جانبهم 100 ضابط و 25 إطار سامي هم تعداد النخبة،إذن هذه هي الحصيلة المجحفة

1- أبو القاسم سعدالله ،المرجع السابق، ص398

-(2) collection du centenaire de l'Algérie P306.

3- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق.ص388.

لما تخرج من الجامعة ،نشير أن أول طالبة جزائرية دخلت الجامعة هي حورية عامر سنة 1927 واليك الجدول المبين لتعداد الطلبة الجزائريين في الجامعة وهو عبارة عن أرقام ذكرها غي بريفلي[1]،وضعتها في جدول ويذكر جمال قنان أن الأرقام المقدمة من الفرنسيين رغم كونها قليلة دوما تبقى محل نظر فهي ربما أقل من الأرقام المعطاة.

السنة	1916	1929	1941	946	1947	952
عدد الطلبة	61	100	147	360	227	386

- برنامج وأهداف المدرسة الفرنسي

كانت اللغة الفرنسية هي الأساس الذي ترتكز عليهاالمدرسة الفرنسية حيث يقول بوسنيونفي جوان 1887م تعليم السكان الأهالي هو أولا تعليم لغتنا لما يتكلم الأهالي لغتنا يصبحون شبه فرنسيين .كان الهدف من وراء ذلك أن تصبح الفرنسية هي اللغة الأم ولغة العلم و الحضارةو التفكير

ركزت المدرسة الفرنسية في الجزائر على تاريخ الفينيقيين في الجزائر وعلى إفريقياالرومانيةوما خلفوه من عمران،العنصر العربي والعثماني درست فترتهم على أساسأنها فوضى وتخريب وعلى أنها تمثل الغزو وأنهم غزاة وليسوا فاتحين ومنجدين. كان الهدف هو جعل القطيعة مع هذا الماضي والانتماء. كان الأطفال يتعلمون تاريخ البلد الأم أي فرنسا مع تمجيد فرنسا وإنسانيتهاوحضارتها والتعريف بنابليون بونابرت،روسو ،وفولتير كما ركزوا أنالأمة الجزائريةغير موجودة وهي في إطارالتشكل،وفي هذه النقطة يمكن أن نلحظ تأثيرها على التيار الاندماجي مثل فرحات عباس الذي تأثر بذلك في بداية نضاله

1 - غي بريفيلي ،الطلبة الجزائريون في الجامعة الفرنسية 1880 – 1962،ترجمة حاج مسعود.أ بكلي .ع بلعريبي ،دار القصبة 2007 . صص 30 - 31

السياسي فقد صرح بعدم وجود الأمةالجزائرية ورد عليه ابن باديس من خلال جريدة الشهاب ثم تغير طرحه مع الأربعينيات من القرن 20 م[1]،كذلك مع بلقاسم بن سديرة الذي أثرت فيه المدرسة الفرنسية وكتب سنة 1891مأن اللغة الفرنسية هي لغتكم الأم لقد بدأتم في الاستماع إليها من اليوم الأول الذي ولدتم فيه[2].

تركز مادة الجغرافيا تركز على أهمية الموقع الفرنسي وإبرازقارةأوروبا وعلى مكانة باريس .التربية المدنية ركزوا على تعليم شعار الثورة الفرنسية (الإخوة- الحرية -المساواة) وعلى الديمقراطية وعلى إن الوطن هو فرنسا و واجب الولاء و التضحيةلأجلها حيث كان التلاميذ يركزون على النشيد الفرنسي لمارسياز.

- المدرسة الفرنسية واللغة العربية

شجعت الفرنسيين على تعلم العربية لفهم المجتمع الجزائريوإحكام السيطرة عليه ولقد أعطت جائزة بذلك مقدرة ب150 فرنك سنويا للمتفوقين وكان ذلك سنة 1835 م وقد مكنت فرنسا ضباطجيش الاحتلال سنة 1830 م من قاموسين لكل ضابط بأمر من وزير الحربية، من جانب أخر ركزت على الدارجة لضرب اللغة العربية الفصحى حيث صدرت عدة قواميس في هذا الشأن حيث صدر منشور وزاري في نوفمبر 1852 م يرصد جائزةقيمتها 5000 فرنك لأحسن قاموس وحتى الكلمات الدارجة تكتب في بعض الحالات باللاتينية .نجد القائد العام دورفيغو يصرح في 1832/10/15 إن ايالة الجزائر لن تكون من الممتلكات الفرنسية إلا بعد أن تصبح لغتنا لغة قومية فيها ...والمعجزة التي ينبغي تحقيقها هي إحلال اللغة الفرنسية محل العربية تدريجيا[3].

1-عبد الحميد بن باديس .الكلمةالصريحة.،جريدة الشهاب .أفريل1936 .

2- إبراهيم لونيسي ،أوضاع التعليم في الجزائر في منتصف ق 19 م من خلال جريدة المبشر، مجلة المصادر العدد 19(2009). ص 40.

3– جريدة المبشر 15 فيفري 1948 م .

قال الدوق دومال الذي حكم الجزائر سنة 1848/1847 قال فتح مدرسة فرنسية في أوساط الأهالي تعادل معركة عسكرية [1] ،وحتى أول بيان وجهه دي بورمونإلىالجزائرييننعشية الاحتلال كان مكتوبا بالعامية لابالعربية،وتم التركيز في المجال الأدبي على العامية فمثلا الشعر ركزت على الملحون وروجت لفكرة أن العربية هي لغة ميتة مثل الإغريقيةواللاتينية.تعدى السطو على مكانة اللغة العربية حيث جاء في جريدة المبشر 15 اوت 1855 أنه شرع في إلقاء الدروس في باتنة في المسجد بالفرنسية .

(1)- الغالي العربي وآخرون.المرجع السابق ،ص253

المحاضرة الرابعةعشر والخامسة عشر

نماذج عن المقاومة السياسية خلال ق 19 م

محمد ابن العنابي:

لم تخلو الجزائر من الساسة الذين حاربوا الاستعمار بالكلمة ومنهم بن العنابي،الذيإمتهن القضاء الحنفي كما كلف بمهام دبلوماسية واضحى مفتي الجزائر الذي رفض تسليم بعض المساجد لجعلها مستشفيات للجيش الفرنسي كما انتقد السياسة الاستعمارية وتجاوزتها وعدم احترامها لما تم الاتفاق حوله بمقتضى معاهدة الاستسلام ونظرا لإزعاجه لسلطة الاستعمار تم سجنه ونفيه الى الاسكندرية حيث تقلد الافتاء به على عهد محمد علي باشا.

المفتي ابن الكبابطي:

يعتبر ابن الكبابطيمن الشخصيات الدينية البارزة على عهده خاصة بعد نفي ابن العنابي إلى الإسكندرية ،سجّلت له مواقف وحضور في المشهد إلى غاية نفيه إلا أنها لم تكن صدامية في بادئ الأمر رغبة منه في عدم ترك المجالو إخلاء الساحة للفرنسييينولإدراكه أنه مستهدف بالنفي كمن سبقه وعارض الإدارة الاستعمارية[1]

استقبلته اللجنة الإفريقيةالأولىفي جلسة 10 نوفمبر 1833تمحور اللقاءحول نظام القضاءوقد وجــه إليـه 13 سؤالا منها مايترتب على الآبـاءتجاه الأبنـاء،وأجاب أن الأب مطالب بتربيـة ابنـه وأن يكون له المثل والقدوة يعلمه الخوف من الله، تطرق إلى حقوق الوصي وسن الزواج الذي ربطه بالبلوغ والقدرة على تحمل المسؤولية ولم يحدد سنا معينة خاصة للفتاة .أما فيرده حولالسن الذي تجيز حق التصرف في الأملاك والخروج من الوصاية،فأرجعها للقاضي وتقديره وربطها بأهلية المعني التي قد تكون في سن الثامنة

---

1 -هو مصطفى بن محمد بن عبد الرحمان الشهير بابن الكبابطي ولد في الجزائر 1189 هـ أواخر القرن 18م وهو من عائلة أندلسية مارس التدريس في مساجد العاصمة ،وسنة 1824م تولى التدريس في الجامع الكبير، عين سنة 1827 في منصب القضاء على المذاهب المالكي ، تولى منصب الإفتاء مع الاحتلال حتى سنة 1843م حيث تم عزله ونفيه ،حصلت بينه وبين الاحتلال عدة صدامات خاصة ماتعلق بالقضاء والأوقاف ، كان نفيه إلى الآسكندرية حيث قضى بها 18 سنة ووصلها في 24 جوان 1843 حيث تنصب للحديث ،وتوفي في 1277 هـ الموافق لـ 1860 م أنظر:

عبد المجيد بن نعمية ،بن معمر محمد ،احمد الحمدي ،**موسوعة أعلام الجزائر1830م – 1954 م** ،م و ب ح وث ،الجزائر ،ط خ ،2007 ،ص 490 .

عشرأوفي سن العشرين. كماأجاب حول الطلاق وحول الوصية وحقوق الزوج على الزوجة وهل له الحق في قتلها دون أن يلقى الجزاء ويعتبرمذنبا[1] .

لجنة الحضر:وهم: أحمد بوضربة ،حمدان بن أمين السكة ،حمدان بن عثمان خوجة وقد تعرض الثلاثة للنفي من الجزائر . ويعتبر الثلاثة من أهم الشخصيات الي لعبت دورا على المشهد السياسي خاصة حمدان خوجة الذي كان له اطلاع بما يجري على الساحة الدولية ومن خلال زيارته خارج الجزائر، وقد وثق للتجاوزات الفرنسية من خلال كتابه المراة وانتهى به الامر بالنفي الى فرنسا ،ثم استقر باسطمبول وقد كان سباق الى التطرق الى فكرة الكيان الجزائري التي لم تكن متداولة في عصره كثيرا بين معاصريه في العالم العربي ،كما توجه بوضربة الى باريس لشرح الأوضاع في الجزائر الحرك الوطنية ج 2 ص 31.وقد شارك الثلاثة في بداية الاحتلال في تشكيلة اللجنة البلدية واللجنة الدينية وهي اجهزة أردت فرنسا تسير المرحلة والاستفادة من العنصر الجزائري لاطلاعه بالأوضاع أكثر من الفرنسين ومحاولة تمرير رسالة للجزائريين كونهم مشاركين في تسير المرحلة الجديدة .

عمل حمدان خوجة وجماعته للضغط على الحكومة الفرنسية من خلال العرائض المرفوعة للنظر في المظالم الت لحقت بالجزائريين وتزامن ذلك مع نية الحكومة الفرنسية تشكيل لجنة تحقيق لتكريس التواجد الاستعماري والتي زارت الجزائر في 2 نوفمبر 1833 م واستقبلت لجنة الحضر الا انها لم تتطرق الى المظالم وانما الى مايهم مستقبل الاستعار كما وجه كل من حمدان خوجة وبوضربة مذكرتين حول الاوضاع والمظالم ولم ينتظر أن يتم تجسيده في الجزائر وقد اصر حمدان وجة عل حق الجزائريين في تشكيل حكومة من اختيارهم وتكون السلطة منبثقة منهم وقد اعتبره سعدالله رائد ليس رائد للوطنية الجزائرية فقط وانما رائد لفكرة الجامعة الاسلامية والقومية العربية [2].

1- إجاباته كانت وفق ماجاء في القرآن للاطلاع على الأسئلة المطروحة أنظر :

-La Commission d’Afrique v2 , Op cit.,p. 141

2 –ابو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية ج 2 ، ص 36

حسن بن بريهمات والمكي بن باديس وأحمد ولد القاضي

ظهر في النصف الثاني من القرن 19 م مجموعة من الشخصيات تاثرت بما لحق الجزائريين من تعاسة جراء السياسة الاستعمارية والكارثة التي حلت بالجزائريين بستينيات القرن19 م حيث ادت السياسة الاستعمارية والجراد والجفاف الى تناقص عدد الجزائريين بالثلث وبرز كل من ردود حسن بن بريهمات والمكي بن باديس وأحمد ولد القاضي واقترن ذلك بتحقيق فلاحي سنة 1868 م واعداد لمشروع دستور خاص للجزائرسنة 1869 م تقوم به لجنة على لجنة راندون[1].

يعتبر الثلاثة من ابرز الشخصيات الجزائرية التي أدت دورا بارزا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشركل حسب انتمائه الجغرافي في الجزائر.

مثل بن بريهمات منطقة الجزائر أما ولد القاضي فمثل وهران ،ومثل المكي بن باديس منطقة قسنطينة .ولد بن بريهماتسنة 1821م بالعاصمة من أصولأندلسية، انتقلت أسرته بين المغرب وتونس ثم استقرت بالجزائر ،مر بالمدرسة الفرنسية منذ 1836م،تولى القضاء سنة 1853 في البليدة ،قام بترجمة القانون الذي أصدره نابليون سنة 1859 م رفقة مجموعة أخرى،كما عين مديرا لمدرسة الجزائر سنة 1855 وكان عضوا في المجلس العام للجزائر سنة 1865م توفي سنة 1883 م[2]. أما المكي بن باديس فكان نائبا للشيخ الشاذلي ثم خلفه حيث عين قاضيا للشؤون الإسلامية سنة 1851 م ،كما كان محلفا ومستشارا في المجلس العام وعضوا في المجلس البلدي لقسنطينة إلى غاية 1881 م ،وعين

1–حول لجنة راندون أنظر مختاري الطيب ،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)المدرسة العليا للاساتذة الجزائر ،2016 .

(2) - عبد المجيد بن نعمية ،بن معمر محمد ،احمد الحمدي،المرجع السابق ،صص 112 – 115 .

مندوبا عن الجزائرالمستعمرة في سنوات: 1855- 1867–1878 م ،وترأس اللجنة الثقافية لعمالة قسنطينة وكان عضوا في مجلس التعليم العمومي، قلّده نابليون الثالث وسام الشرف سنة 1864م[1].

كان تدخلهم للإجابة عنالأسئلةالتي وجهتها إليهم لجنة راندونفي 22 ديسمبر 1868 م والتي أرادت إلقاء اللائمة على الفلاح الجزائري وطريقته البدائية وتريد تكريس تبعية الجزائري للمستوطن،وتلقي اللوم على الزعامات الجزائرية كونها متعسفة في حين انها هي من نصبهم ,وتعمل على تكريس الملكية الفردية وتفكيك الاعراش.

أرجعوا نفاد مدخرات الجزائريين من الحبوب إلى تآكلها بسبب نسب القروض التي تصل إلى 60 %،وأرجعوا المجاعة إلىمامس الجزائر من كوارث ،مثل الجراد والبرد وشح الإمطار، ،ورأوا استحالة معاشرة الجزائريين للأوربيين لما ألفه الجزائريون وطبعهم ،والذي قد يحصل مستقبلا مع الجيل الذي مر بالمدرسة وانتقل إلى فرنسا وولج المدارس التقنية والحربية .

لم يوافقوا على تقسيم الأرض حسب الأسر،ولاعلى استقلال الولد عن أبيه في استغلال الأرض، ولا الزوجةعن زوجها لما يلحقه من ضرر بتشتيت الأسرة،ولم يمانعوا بين أبناء العم دون أن تنتقل الأرضإلىالأجانب.أماأراضي الرعي فطالبوا أن يبقى العرش موحدا فيها .ولم يرضوا بتوحيد الضريبة في كامل القطر،واستثنوا المناطق المدنية مع مراعاة التحولات التي كانت في السنيين الثلاثة الأخيرة على عكس المناطق العسكرية التي يجب أن تبقى الضريبة كما كانت عليه[2].

أكّدوا أن التنظيم البلدي لم تحصل منه المنفعة للجزائريين لإهمالهم من طرف رئيس البلدية والمجلس، وتركيزهم على المستوطنين ،رغم أنمداخيل البلدية مصدرها الجزائريين

1-GOUVIONS(Marthe et Edmonde), KitabAayaneElmarariba ,Imprimerie ,Fontana Frères ,Alger ,1920,pp 61-62.

2- يحي بوعزيز ،المرجع السابق ،ص 497 .

وطالبوأن يكون لجانب رئيس البلدية نائب مسلم كما اثنواعلى المكاتب العربية .ورفضوا التصريحات التي أدلى بها المستوطنون والتي مست الشريعة الإسلامية،حيث طلب المستوطنون أن تتجاوز فرنسا معاهدة 1830 في احترام الشريعة الإسلامية[1].

الشخصيات الجزائرية السياسية نهاية ق 19 م:

برزبمناسبة زيارة لجنة فيري الى الجزائر سنة 1892 عدة شخصيات جزائرية يتقدمهم محمد بن رحال الدي من خلال الطرح الذي أبانه،فهو متقدم بكثيرعن معاصريه، فهو يتكلم عن جمعية أولياء التلاميذ وعن الترقية،التمثيل على المستوى المركزي، دعم المتقاعدين، تسهيل عملية نقل الملكية،كما نجده محافظا على الهوية، الى جانب الدكتور بن العربي يعمل عل تحقيق مكاسب للجزائريين ولايمانع في الإدماج .

محمد بن رحال من ندرومة من مواليد 1857 توفي في 1928 اشتغل والده مع الأميرعبدالقادر إماما وقاضيا،حافظ عل منصبه مع الفرنسيين بعد سنة 1847 [2]،هوخريج مدرسة ندرومة ثم ثانوية العاصمة من 1870 إلى 1874م وهو من أتباع الطريقة الدرقاوية،وكان مقدما للطريقة السليمانية،عين خليفة لأبيه سنة 1876 ثم قائد سنة 1878 خلف الأبيه،وقدم استقالته من منصبه سنة 1884[3] .

تكلم أمام لجنة جول فيري عن جملة من القضايا التي ترتبط بحياة الجزائريين ممثلة في: التعليم، الضرائب، قانون الأهالي، تمثيل الجزائريين في المجالس، الخدمة العسكرية، القضاء، الملكية .

---

1 – لم يتم الالتزام بماجاء في وثيقة الاستسلام لامن حيث ماتعهد به للداي ولالإتباعه من خلال المصادرة التي مست ممتلكاته وممتلكات البايات إلى جان بترحيل الجنود،ولم تحترم ماتعهدت به للجزائريين في السياسة اتجاه المؤسسات الدينية أنظر:

أبو القاسم سعدالله، الحركة ... ،صص 79 – 88.

2-DJERHLOUL(Aek), Huit Etudes Sur L'Algérie , ENAL ,Alger, 1986,p 38.

3-DJERHLOUL(Aek), Eléments D' Histoire Culturelle Algérienne, ENAL ,Alger, 1984 ,p 53.

أكّد على صعوبة إجبارية التعليم في الجزائر،رغم تعلق الجزائريين به وحثالإسلام علية – أطلبواالعلم ولوفي الصين- . ذكرأن الضريبة بناحية وهران وفق قاعدة 100 فرنك مقابل 1000 فرنك، إشتكى من غياب الخدمات والبنى إلى جانب قانون الأنديجينا.

رأى أن تمثيلا لأهاليهي القضية المستعجلة لرفع صوتهم،وان تكون لهم نفس الصلاحيات مثل الفرنسيين ،طالب أن يمثل الجزائريين نائب في البرلمان أومجلس الشيوخ،وطالب بالعودة إلى الاعتماد على القاضي المسلم مع استبدال هيئة المحلفين الفرنسيين بأخرى من الجزائريين تكون ذات طابع استشاري، كما طالب بإلغاء أوتعديل قانون الأهالي، وطالب بمدرسة في كل قرية وبتعلم اللغة العربية،وتمكين لتلاميذ الجزائريين من المنح في التعليم الثانوي والعالي وإعطاء الأفضلية لمن يتقن الفرنسية .ورأى ضرورة المساواة بين المجندين للخدمة العسكرية في الترقية والتقاعد، وتوفير وظائف لذوي الدخل الضعيف بعد التسريح من الخدمة العسكرية .

طالب بالتخفيف في الإجراءات والحد من المصاريف فيا كتساب حق الملكية على أن تكون عملية تثبيت الملكية في عين المكان م نطرف القاضي[1] .كما رأى تطبيق الضرائب على الحيوانات الكبيرة بعد 3 سنوات، أماالصغيرة فيكون تطبيقها بعد سنة، وإنشاء صندوق للقرض،كما رفض تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية .وذكّر بن رحال بما قاله فيري كون الجزائري متعطش إلى العدالة أكثر من الحرية واحتج على تسلط الإداري وقانون الأهالي وطالب بتبسيط الإجراءات وتقليل نفقاتها، كما طالب أن يكون الحاكم العام للجميع وليس للفرنسيين مع توسيع صلاحياته أما التعيينات المهمة تكون من اختصاص الوزير باستشارة الحاكم العام[2].

1-Senat Commission D’Etude Des Questions Algériennes Dépositions Du 1 Mai Au 20 Juillet 1891 ,imprimerie de sénat , p 293.

2-Ibid,p 317.

وقد سبق أن نشر بن رحال دراسات تاريخية عن السودان وعن منطقة تلمسان وعن التعليم سنة1877 .وكانت له مساهماتأ خرى بعد 1891 م من خلال مشاركته في مؤتمرالمستشرقين بباريس سنة 1897 م بمحاضرة معنونة بـنهضة العالم الإسلامي إلى جانب الكتابات في الصحف مثل جريدة الحق، ليكو دالجي، ليكو وهران[1].

وركز بن رحال نشاطه نهاية القرن التاسع عشرعلى الشخصية الجزائرية مع الأخذ بأسباب الحضارة المادية وغربلتها وأخذ مايتناسب معنا، كما كان له نضال بالمجلس العام لوهران عندما التحق به سنة 1903 م،وشارك فيا لوفد الذ ذهب إلى باريس سنة 1912 الرافض لقانون التجنيد الإجباري[2].

كان بن رحال ينتقد السياسيين الفرنسيين كونهم سبب معاناة الجزائريين، ويطالب بتدارك الوضع من فرنسا قبل حلول القرن العشرين، فحسب رأيه أن المصالحة بين الجزائريين والفرنسيين تصبح مستحيلة لأنه إهمالها للإسلام سيجعله ينتفض ويكون ضدها. وكان متفائلا معتمدا على التعليم في بعث الحضارة في العالم الإسلامي مدفوعا بعدائه للمسيحية وكان يرى أن إرادة المسلمين لاتقهر[3] .

أما بن العربي وهو ذوثقافة فرنسية وعربية من مواليد شرشال سنة 1850مدرس في مسقط رأسه ثم الجزائر،وتخصص في الطب،وأتمدراستهبفرنسا. مارس السياسة كونه نائبا بالمجلس البلدي للعاصمة[4]. كان من مستقبلي أعضاء اللجنة بوهران وطالب بتمثيل خاص للجزائريين .

1- لمزيدمنالمعلوماتحولمانشرهأنظر:

Bulletin De La Société De Géographie Et D'Archéologie du 1887 T 7 et 1889 T 9.

2– التجنيد كان طوعيا من 1830 ثم أصبح إجباريا مع قانون ميسيمي في 3 فبراير 1912 للمزيدأنظر :

صالح بلحاج، مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912 – 1916 (رسالة ماجستيرغير منشورة) المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، 2005 .

3 – شارلروبيراجرون،الجزائريونالمسلمونوفرنسا،ص 70 .

4-أبوالقاسم سعدالله، التاريخ الثقافيا لمجلد 5 و6، دارالغربالإسلامي،ط2 ،الجزائر، 2005 ,ص 227 .

ذكرأنه بالترغيب والتشجيع نصل إلى نصف نتيجة الإرغام،ركزعلى تعلم العربية والقرآن،وطالب أن يتخرج من مدرسةا لطب الأطباء والممرضين , وطالب أن يتم الترغيب في الخدمة العسكرية حتى تجني فرنسا ثمارذلك،كما وقف ضد التجنيس خاصة ،في الوقت الراهن وتركه إلى المستقبل مع استحالة الجمع بين التجنيس والخدمة العسكرية،ونبه إلى عدم ا لمساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الخدمة العسكرية من نفس الرتبة .

تكلم بن العربي عن شروط الانتخابوالتمثيل ،حيث يمثل الجزائريين في المجلس البلدي لمدينة الجزائر ستة جزائريين مقابل 34 فرنسيا.وانتقد قانون 1886مالخاص بالقضاء،وأرجع المآخذ التي سجلها عضو اللجنة ايزاك ضد القضاة إلى جهلهم للغة العربية ،كما انتقد تجاوز فرنسا لمعاهدة 1830م.واشتكى من ارتفاع الضرائب التي يدفعها الغني والفقير على السواء،وأعاب طريقة تحصيلها والتجاوزات التي تصاحبها طلب بتوحيدها وأن يكون دفعها في سداسيين[1].تدخل بن العربي حول رخصة التنقل والمسؤولية الجماعية ،فذكرأن الرخصة تكون في حالات استثنائية وتتطلب وقتا لاستخراجها، وفرنسا في غنى عنها لان لديها وسائل المراقبة فيما يخص تقسيم الملكية وطلب أنيكون تقسيم الملكية في حالة الطلب فقط لأن نتائجها ستكون وخيمة بتفكيك الأسر ولأن الملكية الواحدة مستغلة من 60 فردا،وان ملكية بقيمة 30 فرنكاتكاليفتمليكها تصل 100 فرنك.كماذكر أن تحديد الضرائب مرتبط بالمجلس العام والمجلس الأعلى، والممثلون الجزائريون في المجالس العامة ليس لهم أي تأثير،وطالببتمثيل الجزائريين داخل المجلس الأعلى ومنحهم حق الطعن أمام البرلمانوالتمثيل في البرلمان ومجلس الشيوخ،أوإمكانية وجود مندوبين عنهم يطرحون انشغالاتهم أمام لجنة من البرلمان في وقت محدد،يتم اختيارهم من المجالس

(1)—henriPENSA,Opcit., p 289.

البلدية أوالعامة .وأعاب إهمال سلطة الاحتلال للمفتي الذي يتقاضى 3000 فرنك وهوراتبل ايعادل مايتقاضاه الأسقف وممثل الجالية اليهودية[1].

ذكر بن بريهمات بالمتجنسين وأنهم يعيشون على الطريقة الفرنسية وأعطى مثالا عن الكولنيل بن داود [2]،وأن القرآن لايشكل حاجزا أمام التجنيس[3]، وهو عبارة عن موسوعة وان هناك اختلاف بين القرآن واللغة مثل الاختلاف بين اللاتينية والفرنسية، وان من يفسر القران ينقل حسب قناعاته،وركز على تشجيع التعليم والمنح والمدرسة لمحاربة التعصب.
عقب على التعليقات السلبية لأعضاء اللجنة حول التعدد في الزواج من خلال تذكيرهم بالمخادنة التي توجد ويمارسها الأوربيون،وطالب بإلغاء لجنة المحلفين التي تنظرفي القضايا التأديبية وتشكيل لجنة تأديبية من الإدارة وبعض الجزائريين

كانت هناك شخصية اخرى برز مع مجيئ لجنة فيري الى الجزائروكان من الادماجين الاوائل التي اثرت فيه المدرسة الفرنسية وهو لويس خوجة الذي طغ بتدخله على البقية كونه متحكما في القانون ،كانت له مجموعة من الملاحظات ركز فيها على أهمية التعليم لإدماج الجزائريين،وأن الإسلام يدفع المسلم للتعلم والذي كان موجودا سنة 1830 م بجميع مستوياته .

1- صرح النقيب (بنجر) مختص مطلع علنا لعقيدة الإسلامية بأن الإسلام ليس عائقا أمام القوانين الفرنسية، وأكّد أن ميزانية الديانة الإسلامية 220 ألف فرنك مقابل 3.26 مليون نسمة مايعادل 0.067 فرنك للشخص في المقابل تخصص 920 ألف فرنك لـ 320 ألف كاثوليكي مايعادل 2.87 فرنك للفرد وبالنسبة للبروتستانت تخصص 8 ألاف مايعادل 10.62 للفرد،وتخصص 30 ألف فرنك للمؤسسات اليهودية وأتباعها(40 ألف) مايعادل 0.75 فرنك للفرد أنظر جريدة :

Le matin du 30/08/1891.

2-الكلونيل بن داود بدأ برتبة ملازم في فرقة الصبايحية تكون بمدرسة سان سير ارتقى إلى رتبة عقيد وأنهى بها مشواره العسكري خدم الاستعمار الفرنسي 40 سنة حاصل على وسام الشرف الفرنسي أنظر :

GAY(Ernest) **,L'Algérie D'Aujourd'hui** ,Ancienne Librairie Furne ,Paris,p152.

3- قال صالح بوشناق قاض بميلة : «أن المتجنس يصبح ممقوت لدى الجزائريين ويكون هو اخر الفرنسيين» أنظر :

Stafette du 17/09/1891 .

وتكلم عن القضاء في شقه المدني والتجاري ،وعن الأحكام الردعية والاستثنائية ،طالب بترك ماتعلق بالأحوال الشخصية للقاضي المسلم ،وأرجع عدم تجنس الجزائريين لعدم وعيهم ،وذكر أن الجزائريين ليسوا مثقفين حتى يعوا أن التجنيس لايمس بعقيدتهم ،وطالب بمحكمة عليا وان القانون المدني مخصص للأمة المتحضرة وليس للجزائريين كما طالب بقانون خاص وإدخال تغييرات على قانون الأهالي ،وطالب بإلغاء الحكور.

ذكر بقوانين الملكية 1851 ،1863 ،1873 أكّد على أنها كانت تكون ايجابية لو كان المجتمع واعيا إضافة إلى المضاربة ،وذكر بقانون بيشون 1832 الذي لايسمح بالبيع إلا بموافقة الإدارة وطالب بالعودة إليه كما وجه من خلال مذكرة وجهها الى لجنة فيري انه الوحيد في المنطقة الذي يردعلى اللجنةفطالببعدم مراجعة مسؤولي المؤسسات الذين حملهم الأوضاع المعيشة ونصح باستشارة خبراء مستقلين ومحايدين ليس لهم مصلحة ومكاسب يسعون للحفاظ عليها . ذكر بمن تم توجيه الاستجواب لهم ،وذكر بمطالبهم منهم :قضاة الصلح الذين سعوا إلى تقليص صلاحيات القياد موظفوالإدارةالساعين للاحتفاظ بامتيازاتهم ،أما القضاة فرأى أنهمالأدرى بالجزائريين وتقاليدهم ولغتهم . ذكر انه كما يوجد للفرنسيين قانون فللجزائريين قانونهم وهو القرآن وهم يرددونه يوميا لارتباطه بالصلاة[1].

ذكر بفضل فرنسا عليه في تعليمه وقال هي موطني بالتبني ،وقد قسم مذكرته إلى ستة فصول :إدماجالأهالي ،تعليم الأهالي ،إصلاح الهياكل القضائية ،الضرائب العربية ،الملكية ،تمثيل الجزائريين في المجالس .

أشار إلى أن هناك طريقة واحدة لإدماج الجزائريين وهي التعليم وذكر بالتقرير الذي بعث بهدوتبولإلى الرئيس الفرنسي 1850[2].

1-**La Question Indigène Par Un Français D'adoption,**Imprimerie L Girard 1891,Vienne, p6.

2– جاء في المشروع تعديل لما جاء في لجنتي 1848 م الحكومية والبرلمانية المتعلقتين باتباع السلطة لوزير الحربية أو إخضاع السلطة العسكرية للمدنية والمشروع عبارة عن 96 مادة أنظر :

GENERAL D'HAUTPOUL,**Rapport Projet De Loi L'organisation Des Pouvoirs En Algérie**(Bib A.O.M B 14032).

طعن في من يرون العقيدة الإسلامية حاجزا لإدماج الجزائريين ،وركز على أهمية الطبقة البسيطة التي تهمشها فرنسا كونها هي من تحتاجها ،وذكّربموقف الجزائريين من قانون كريميو 1870 والذي ترتبت عليه مقاومة 1871م ،ذكر أنه إذا كانت المواطنة الفرنسية تعتبر شرفا لمن يكتسبها فلما تم فرض التجنيس الجماعي على اليهود[1].

وربط أن هناك خلط عدم إدراك لدى الجزائريين وخلط بين اكتساب الجنسية الفرنسية والخروج عن الملة ،وظنهم أن كلمة فرنسي تعنيكاثوليكي كما أشار إلى أنه لايوجدفي القرآن مايمنع المسلم من التعلم والأخذ بالحضارة الفرنسية وعلى العكس من ذلك فالسنة تدفع بالمسلم للتعلم من المهد إلى اللحد.وطالب بتعليم الجزائريين وجلبهم إلى المدرسة، كما يجب أن يدركوا أن كلمة فرنسي تعني الشعب وليس المسيحي ،وأعاب على بعض الطرق الصوفية استغلالها للجزائريين وتجهيلهم،كماذكر بدور البعض منها وخدماتها المقدمة إلى فرنسا مثل الزاوية التيجانية التي منعت مريديها من الالتحاق بالمقاومة[2].

وطالب بتقديم العون للجزائري إن تم اعتبارهغير راشد كما ذكر بالخدمات التي قدمها الجزائريون لفرنسا في القرم وايطاليا وألمانيا والمكسيك والتونكين ،وأنه سيقدمون الإضافة لفرنسا في حالة تعليمه .

تكلم في الفصل الخاص بالتعليم العمومي مذكرا بحالته في العهد العثماني والذي كان ثلاثة مستويات ومجاني،كماذكّر بقانون جويلية 1850 وبمدارس الفتياتوبقرار المدارس الفرنسية العربية لسنة 1865الذي بقي دون تجسيد[3].

---

1 -La question indigène ,Op cit., p12.

2– الطريقة التجانية وقفت موقفا مسالما ومنعت أتباعها من التصدي للفرنسيين أثناء غزوهم للصحراء وساعدت الرحلات الاستكشافية الاستعمارية أنظر :أعمال الملتقى الأول والثاني ،**دور الزوايا إبان المقاومة والثورة التحريرية** ،م و د ب ح ث، الجزائر ،2007 ،صص 33 – 42 .

3- اهتمت فرنسا بالفتاة خدمة للمشروع الاستعماري والتي ستصبح أم سيكون لها التأثير البالغ على الأبناء فكانت تعلمها الحرف في المدرسة المهنية التي تأسست في سنة 1872 والتي لها مجلس ادارة يرأسه فرنسي ويشارك فيه خمس مستوطنين الى جانب خمسة جزائريين : الحاج علي بن الحفاف ،حمود بن تركية ،مولود بن سعيد ،قدور بن عبدالرحمان ،أحمد بوقندورة أنظر :

Bureau De Bienfaisance Musulman, **Règlement D'école Professionnelle Des Jeunes Filles Musulmanes** ,Gayault Saint – Lager ,Alger ,1879.

تكلم عن بعض الجزائريين ممن دفعوا بأبنائهم إلى المدارس وحتى المدارس التي تعطي تعليما كاثولكيا وفي النهاية تم تهميشهم في التوظيف . وتكلم عن قانون 13 فبراير 1883 الخاص بالتعليم الابتدائي وبالمادة 42 المرتبطة بإنشاء المدارس في البلديات الأهلية والتي لم تترجم على أرض الواقع بعذر نقص الميزانية أو غياب طاقم التدريس ،رغم وجود العديد من الجزائريين المتخرجين من المدارس الفرنسية.نصح باجراء مسابقة لمرتادي التعليم الثانوي وتخصيص منح للفقراء .

أكّد على وجود لعراقيل للالتحاقبالتعليم العالي وخاصة كلية الحقوق رغم استفاء الشروط المطلوبة في حين أن بعض الفرنسيين يلتحقون دون أن تكون لهم شهادة البكالوريا ،وذكر أن هناك أطباء جزائريون مرضاهم من بين الأوربيين أنفسهم.

ذكر ثلاث مسائل فيما يخص القضاء : القضايا المدنية والتجارية ،الجنايات ،القوانين الاستثنائية .عرج على قانون 17 افريل 1887م المنافي لمعاهدة الاستسلام كما تكلم عن ثقل الأعباء وعدم استفادة الجزائريين من القوانين المشتركة، وطالب بالعودة إلى مرسوم 16 أفريل 1843م فيما يخص المنقولات ،وأشار إلى أن الجزائري يدفع زيادة 48.70 فرنكا عن نظيره الفرنسي في قضية متشابهة [1].وذكر انه من أسباب الثورة الفرنسية سنة 1789 النظام القضائي المطبق على ذلك العهد فطالب بالمساواة الاجتماعية كما انتقد قانون الأهالي ،المسؤولية الجماعية ومصادرة الأراضي .

ذكر أن الضرائب العربية ستة وهي: الزكاة ، الحكور ،العشور ،اللزمة المطبقة في منطقة القبائل وعلى النخيل ،الضرائب المحلية ،السخرة حيث تقدر ضريبة الزكاة 3 فرنك على البقر ،0.20 فرنكا على الغنم ، 0.25 فرنكاعلى الماعز أما الحكور فهو 20 فرنكا والعشور 25 فرنكا أما السنتمات الإضافية[2]: 4.40 فرنكللحكور ،5.50 فرنك للعشور ،0.66 فرنكا للبقر ،0.44 فرنكاللأغنام ،0.55 فرنكا للماعز، وهذه السنتمات تم استحداثها لسد نفقات المكاتب ،علاوات القابض ،المحاسب ،فتح وصيانة الطرق ،بناء

1-La question indigène , Op cit., p 32.

2 – Ibid,p51 .

المساجد ،حفر الآبار والعيون ،بناء المدارس ،مقابلات التلاميذ للقبول في المدارس ونفقات التعليم وكلمايتعلق بالخدمات الاجتماعية للأهالي ،وهم يدفعونها منذ سنة 1855 م ولاشيئ من مافرضت لأجله تحقق على مستوى القبائل[1].

واستشهد بحالة جزائري يمتلك 5 أبقار ،20 رأسا من الغنم و10 رؤوس من الماعز و10 هكتارات فهو يدفع 81.15 فرنكا .وطالب بإحلال ضريبة موحدة على الأرض بدل الزكاة والعشور والحكور .تكلم في فصل الملكية عن مرسوم 1 أكتوبر 1843 وقانون 1851م والقرار المشيخي 1863 ثم قانون 1873 م الذي اعتبره معقدا ومكلفا وسبب معاناة الجزائريين وتحطيمهم كما أشار إلى أن فرنسا كان عليها أن تمنع عملية انتقال الملكية من الجزائري إلى الفرنسي بموجب قانون 1873 م كما فعل المقتصد المدني بيشون في 7 ماي 1832 [2].وطالب بتمثيل الجزائريين على مستوى المجلي الأعلى والبرلمان ومجلس الشيوخ مثلما كان الوضع مع بلاد الغال في عهد القياصرة الرومانيين.

أكّد المجتمع الجزائري أثناء الفترة المدروسة على طبيعته المقاومة،حيث بقيت فكرة الرفض للأجنبي متخمرة في الأذهان،فقد ت تعددت المواقف وتعدد أصحابها،وكانت رافضة للمساس بالثوابت والشخصية،من خلال مواقف بن الكبابطي المدافع عن الأوقاف والمكي بن باديس المدافع عن القضاء الإسلامي ومواقف بن رحال المدافع عن حق الجزائريين في التعليم .

فقد وجد ت في من شملتهم الدراسة نضجا سياسيا وبعدا قوميا جامعا إسلاميا مثله حمدان خوجة، كما وجدنا محمد بن رحال متقدما في طرحه،مجددا يريد الانتفاع من الحضارة الأوربية دون تجاوزالثوابت الجزائرية،وقد وجدت من بين من تقلد الوظائف الحكومية القضائية دفاعا عن القضاء الإسلامي فبه يريدالحفاظ على حقوق وممتلكات الجزائريين

1-La question indigène ,Op cit.,p 52.

2– قراربيشون جاء حسبه لمنع الأثر السلبي الذي يترتب على انتقال الملكية من المسلمين الى المسيحين فأمر بمنع تداولها أنظر :

-FRANQUE ,Opcit .,p 92 .

،كما وجدت فئة مرت بالمدارس الفرنسية قد تأثرت بالمدرسة والحضارة الفرنسية ،فهي تسعى لانتفاع الجزائريين من مبادئ الثورة الفرنسية دون إلغاء التواجد الفرنسي.

والواقع يؤكد أن "النضال السياسي" لم يكن وليد قانون التجنيد الإجباري والعرائض التي رفعت لأجل ذلك ،وإنما كان موجودا خلال القرن التاسع عشر وفق معطيات المرحلة والمفاهيم السائدة لدى من تصدره.

المحاضرةالسادسة عشر

أوضاع الجزائر مع مطلع ق 20 م

- الأوضاع الاجتماعية

كان سكان الجزائر سنة 1901 م يبلغ عددهم حسب احصائيات الادارة الاستعمارية 4072089 نسمة ،وبلغ العدد سنة 1911 م 4740625 نسمة، وكان سنة 1921 م 4923186 نسمة[1]اجرون ج 2 ص 388 .أما حسب الفئات العمرية فان سنة 1911 م كان 48 % اعمارهم تقل عن 19 سنة و 45.7 % محصورة بين 20 و59 سنة، أمأ من تفوق اعمارهم 60 سنة فيمثلون 5.4 %.أما نسبة المواليد فتقدر بـ 2.4 %،وهي زيادة ليست بالكبيرة نظرا الى الأوضاع العامة والحرب العالمية الأولىمع وجود أغلب الشبان خارج الجزائر، الا أن النسبة ارتفعت مع سنة 1921 م لتصل سنة 1926 م نسبة 4.8 % بعد تحسن الظروف عما كانت عليه أثناء فترة الحرب وعودة المجندين [2]اجرون 335 .أما سكان الحضر فلايتجاوزن 6.3 % ليصل عددهم 300 الف نسمة أما الاحصائيات الفرنسية والتي تدمج الجزائرين ضمن المحيط الحضري في البلديات فيرجع ذلك لدواعي ضريبية .

بلغ عدد الملاك الجزائريين حسب احصاء سنة 1914 م 191297 مالك 55,3 % منهم ملكيتهم لاتتجاوز 20 هكتار و 4 % يمتلكون من 41 الى 100 هكتار و 0.85 % تتعدى ملكيتهم 100 هكتار[3].

كانت العمل في الجانب الفلاحي حيث كان الجزائري يعتبر خماسا وحتى الخماس بالنسبة للمستوطن مايأخذه هو كثير فلجأت الى العمال المزارعين حيث تكلفتهم أقل حيث بلغت

1- اجرون ،المرجع السابق ،ص 388 .

2 - يذكر فرحات عباس أن الجزائر قدمت لفرنسا في الحرب 250000 مجند توفي منهم 80000 مجند بخسارة تقدر بـ 32 % .أنظر : فرحات عباس ،الشاب الجزائري ،تر أحمد المنور ،م م و د ب ح و ث ،الجزائر ،ص 37 .

3 –شارل روبير اجرون ،المرجع السابق ،ص 385 .

الاجور اليومية تتراوح بين 1.50 فرنك و 1,75 فرنك أما العمال فاجرتهم السنوية 500 فرنك أم الرعاة فاجرتهم السنوية 360 فرنك وتصل اجرة النساء والاطفال 0.5 فرنكالتي تصرف كل أسبوع أو بعد أسبوعين وكانت غالبا ماتصرف عينا أما ساعات العمل في الشتاء تقدر بـ 9 ساعات وتصل 14 ساعة في فصل الصيف وكان معدل ايام العمل بالنسبة للجزائري هي 62 يوم والمحظوظون يصلون الى عتبة بين 100 و 200 يوما في السنة ووكان تناول الخضر والفواكه نادرا للعامل اما اللحم فمرة واحدة في السنة اما القهوة فكان شربها استثنائيا[1].

نظرا لهذه الظروف القاهرة ولحاجة فرنسا للعامل الجزائري كان الهجرة الخيار أمام أعداد كبيرة من الجزائريين التي لم تكن قبل القرن 20 م تقتصر الا على بعض الرعاة نحو مرسيليا إلى جانب التجار المتجولون بالسجاجيد والتحف والخدم لدى الخواص ،الا أنه تم تقييدها بمرسوم سنة 1874م،والذي يوجب الحصول على إذن بالسفر . وقد تم الغاء هذا القرار من طرف الحاكم العام في 18 جوان 1913م ، وتم تثبيته في 15 جويلية 1914م، ويرجع سبب الالغاء الى ظروف الحرب العالمية الأولى وحاجة الاقتصاد الفرنسي لليد العاملة واعتبار الهجرة وسيلة لإدماج الجزائريين، وقد عملت فرنسا على إصدار مرسوم سنة 1916مللإشراف على العملية ،حيث قدرت الجهات الفرنسية عدد المهاجرين الجزائريين أثناء الحرب العالمية الأولى مابين 78566 و142000 مهاجر. وبعد الحرب كانت الهجرة وسيلة للتعرف على المفاهيم الجديدة، وتقرير المصير والاحتكاك بالعمل النقابي لاجل الحقوق المهنية.

1 - اجرون ،المرجع السابق ،ص 375 .

2 - عبدالحميد زوزو،دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919 – 1939 م .الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،ص15 .

بعد ازدياد تخوف فرنسا من تأثير الهجرة بدأت تعمل على تقييدها، من خلال فرضها حصول المهاجر على عقد عمل سنة 1924 م ،وشهادة طبية تثبت تعافيه من الامراض المعدية ،وبطاقة تعريف .

أدى هذا الاجراء الى انخفاض عدد المهاجرين وفي 4 أوت 1924 م،وصدر مرسوم يضيف على ماسبق شهادةالسوابق العدلية وشهادة التطعيم مع امتلاكه لمبلغ مالي للإنفاق حتى حصوله على عمل وفي سنة 1928 م أضيف شرط التأمين.

وكانت منطقة الشرق هي السباقة في الهجرة أواخر ق 19م ثم مغنية وندرومةومازونة وقد تفاوتت الهجرة بين العمالات الثلاث ،وتأتي وهران في المرتبة الاخيرة حيث تصدرت مدينة مغنية بـ 1019 مهاجرا في القطاع الوهران من مجموع 1886 م سنة 1923 م، ثم ندرومة بـ 480 مهاجرا، ولم يكن نصيب مستغانم إلا 6 مهاجرين مع العلم أن عدد سكانها كان 12864 نسمة في هذه الفترة[1].

1 - عبد الحميد زوزو ،المرجع السابق ،ص 27 .

المحاضرة السابعة عشر

حركة الامير خالد

كانت عائلة الامير عبدالقادر بن محي الدين الحسنيتعرف في المشرق العربي بعائلة عبدالقادر الجزائري، ومن بين أبنائه محمد(1840 – 1913) وهو صاحب كتاب تحفة الزائر في تاريخ الجزائر وماثر الامير عبدالقاد،علي(18- 1918)الذي كان له نشاط سياسي وهو من تولى قيادة المقاومة في ليبيا ضد ايطاليا سنة 1911م، بصفته مبعوث السلطان العثماني،كان ابنه سعيد أول رئيس حكومة عربية في دمشق بعد انسحاب الجيش العثماني والالماني .عبدالمالك الذي تزعم المقاومة في المغرب وقتل سنة 1924،ومحيالدين بن عبدالقادرالذي ساند مقاومة المقراني ومنحه السلطان العثماني لقب باشا.

ولد الامير خالد بن الهاشمي في دمشق سنة 1875م، ثم انتقل الى بوسعادة، دخل مدرسة سان سير العسكرية ،كان برتبة ضابط ترقى الى رتبة نقيب، بدأ اسمه في البروز سنة 1913م ثم تألق سنة 1919م[1].

تم نفيه سنة 1923 الى فرنسا بعد تعرض الى مضايقات في الجزائر ،خرج الى مصر سنة 1925م، تمت محاكمتهبتهمة حمله لجواز سفر مزور،وهناك صدر في حقه حكم من سفارة فرنسا في الاسكندرية لمدة 5 أشهر . بقي في المنفى خارج الجزائر ،توفي في 10 جانفي 1936مبدمشق. كان مطلع على الحضارة الاسلامية بحكم انتماءه العائلي وعلى الحضارة الاوربية بحكم تكوينه. وقد سبقه كل من الدكتور بن التهامي الذي يمثل النخبة العصرية وبن الموهوب وبنسماية اللذان يمثلان النخبة المحافظة وحركة الاصلاح [2].كانت حركة الأمير خالد سياسية وطنية من خلال ماصدرعنه في 10 جوان 1922 وانها تهدف الى استقلال جميع الأقطار الاسلامية، ركز في مطالبه في رسالة موجهة

1 – نادية طرشون، المرجع السابق ،ص 320 .

2 –ابوالقاسم سعدالله ،المرجع السابق، ص 361.

الى رئيس الوزراء الفرنسي في 3 جويلية 1924على :

- مسألة الدين
- عدم قبول المواطنة الفرنسية الا في اطار الانتماء والبعد الجزائري
- تبنى برنامج اصلاحي يعتمد على المسلواة بين الجزائريين والفرنسيين
- التمثيل النيابي للجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي
- الغاء القوانين الاستثنائية -المساواة في المسؤوليات والحقوق
- دخول الجزائريين الى كل المناصب المدنية والعسكرية دون تمييز
- حرية الصحافة - العفو العام -اجبارية التعليم
- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية الفرنسية على الجزائر
- فصل الاسلام عن الدولة الفرنسية
- حرية الجزائريين للعمل في فرنسا[1].

عمدت الحكومة العامة الاستعمارية على الغاء انتخابات 1919م التي فاز بها جناح الأمير خالد، كما تم حذف اسمه من قائمة الفائزيين في انتخابات 15 جويلية 1925 لعمالة الجزائر بحجة أنه غير مقيم في الجزائر كما تم نشر رسالة باسمه سنة 1925 وكذبها من الاسكندرية في 11 ماي 1925م [2].

1 - أبو القاسم سعدالله ،المرجع السابق ج2 ،ص 336.

2 – نفسه ص 367.

المحاضرة الثامنة عشر

نجم شمال افريقيا

بعد غياب الامير خالد وتراجعه سياسيا بسبب التضييق الذي مارسته عليه الإدارة الاستعمارية. تبنى الليبراليون افكاره الداعية الى المساواة، أما أفكاره الانفصالية فتبناها نجم شمال افريقيا[1]. وقد كانت قاعدة النجم مشكلة من المهاجرين المغاربة، وكان اغلبهم جزائريين، الى جانب الجنود المجندين في الحرب العالمية الأولى ،ممنفضلوا البقاء في فرنسا .وقد كان زعماء النجم من مناضلي التيار الاصلاحي الذي تزعمه الأمير خالد، كما ناضل بعضهم في التيار الاشتراكي الفرنسي . تأسس النجم على أنقاض جمعية خيرية نشط بها الامير خالد من 1924 الى 1926 ،وقد تأسس في مارس 1926 م،ترأس لجنة المركزية في بداية التأسيس عبدالقادر حاج على المنحدر من منطقة سيدي سعادة نواحي غليزان ،أما الامانة العامة فكانت لمصالي الحاج المنحدر من تلمسان،ويرجع ترأس عبدالقادر حاج علي للحزب لماضيه السياسي ودعم الحزب الشيوعي الفرنسي له، حيث كان مرشحا للحزب الشيوعي في الانتخابات البرلمانية الفرنسية، كما كان عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي[2].وقد تم تعيين الأمير خالد رئيسا شرفيا للحزب،حتى يكون له مصداقية واحتضان في الاوساط الفرنسية لنسبه وماضيه النضالي.كان غالبية المنضمين للنجم جزائريين،حيث بلغ عدد المنخرطين في صفوفه سنة 1927م ثلاثة الاف ثم أربعة الاف سنة 1929م الى جانب المتعاطفين، واتخذ من باريس مقرا له.جاء تأسيس النجم في ظرف تميز بسيطرة المد الشيوعي وضغط الطبقة العمالية على الشارع الفرنسي ممثلة في النقابات العمالية التي حاولت احتواء نجم شمال افريقيا.

اعتمد في الدعاية على الصحافة والمنشورات والمؤتمرات،وكانت صحيفة الاقدام التي أسسها الأمير خالد سنة 1919 ناطقا باسمه، وقد أعاد طبعها باسم الاقدام الباريسي وهي شهرية تصدربالعربية والفرنسية، ثم اعتمد على جريدة الأمة سنة 1930 م[3].

1- أبو القاسم سعدالله،الحركة الوطنيةج 2 ، ص 293.

2 – خيثر عبد النور ...، المرجع السابق ، ص 247 .

3 –أبو القاسم سعدالله ،المرجع السابق ،ص 373 .

خرج النجم عن سيطرة الحزب الشيوعي الفرنسي في سنة 1928م، بعد التوجه الذي ابانه المؤتمر السادس للكومنترن سنة 1928م، الذي كان يعارض أن يكون النجم حزبا مستقلا ،كما رفض ذوي التوجه الوطني في النجم سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي عمل على توظيف العمال الجزائريين في فرنسا لتحقيق مكاسب على المستوى الفرنسي، دون مراعاة المطالب الحقيقية للجزائريين[1].

بعد سيطرة التيار الوطني على النجم وترأس ميصالي له أصبحت مطالبه ونشاطه يزعج الادارة الفرنسية، فحل الحزب بقرار في 20نوفمبر 1929 م بتهمة المساس بوحدة التراب الفرنسي، والتعاون مع الطلبة المسلمين لشمال افريقيا،كما تم اتهامه بالنزعةالشيوعية والعمل في السرية[2]. تم تأسيس نجم شمال افريقيا المجيد وكانت جريدة الامة الناطقة باسمه، عمل في السرية لغاية 1933م .

تميزت هذه المرحلة بهيكلة الحزب وامتداده في الأوساط المهاجرة بعدما انضمت مجموعة جديدة الى صفوفه مثل عيماش عمار ، راجف بلقاسم ،موساوي رابح وغيرهم ،كما تعرض النجم للمضايقة والتغريم وسجن مناضليه سنة 1934 م .وبعد الطعن المقدم سابقا في قرار حله صدر قرار يقضي باستئنافه لنشاطه في جويلية 1935م ،الا أن ميصالي الحاج لجأ الى سويسرا في 18 جانفي 1936 م بعد الملاحقات القضائية ضده وهناك احتك مباشرة بشكيب ارسلان[3] .

تمثلت مطالب نجم شمال افريقيا في النقاط التالية :

- استقلال الجزائر الكامل.
- جلاء الجيش الفرنسي التام.
- تكوين جيش وطني .

---

1 – ابراهيم مهديد، نجم الشمال الافريقي وحزب الشعب الجزائري 1926 – 1939 م ،منشورات دار الأديب ،الجزائر ،2007 ، ص 16 .

2 –منطلقات ص 250

3 – ابراهيم مهديد، المرجع السابق، ص 21 .

- مجلس تأسيسي منتخبعن طريق التصويت العام.
- فتح باب الترشح والتصويت للجميع وفي جميع المجالس.
- جعل اللغة العربية اللغة الرسمية.
- محو قانون الاهالي ،حرية الصحافة ،حرية التنقل ،الاجتماع ،التجمع الحقوق السياسية والنقابية[1].

كان تاريخ 2 اوت 1936 م هو بداية احتكاك النجم بالجزائريين، وتزامن مع انعقاد المؤتمر الاسلامي ، حيث عارض مشروع بلوم – فيوليت الاندماجي في 30 ديسمبر 1936 ،وقد استمر نشاط النجم الى غاية 1937 حيث نظم هياكله بالجزائر في شعب وقسمات. وبعد تهديده للمصالح الاستعمارية الفرنسية تم حله في 26 جانفي 1937 م بصفة استعجالية، دون المرور على الاجراءات القضائية وبصفة استعجالية بمقتضى قانون 10 جانفي 1936م الذي يخول لرئيس الجمهورية الفرنسي حل أي جمعية تهدد الأمن الفرنسي ،وجاءقرار الحل بطلب من الحاكم العام[2].

بعد حل النجم تم انشاء حزب الشعب الجزائري في 11 مارس 1937 ،وواصل النشاط الذي كان يتبناه النجم ،فكانت القيادة والبرنامج نفسها، تميزت مسيرته بإبرازالعلم الجزائري ونشيد مفدي الجزائر روحي ومالي، وكان ذلك بمناسبة الاحتفال بالعيد الفرنسي في 14 جويلية 1937م، كان مقره باريس، وله 80 فرعا ،أما برنامجه فقد تحاشى أن يكون يبرز ماجاء به النجم مخافة ان يتهم بإعادة تأسيس جمعية محلة واكتفى بتوضيح النقاط الاساسية في برنامجه ،وفي جانفي 1938م أبرزت جريدة الأمة هذا البرنامج في شقه السياسي ،الاجتماعي ،الاقتصادي ،الاداري والذي كان ذو بعد وطني ،يركز على الحريات وترقية أوضاع الجزائريين تعليميا ووظيفيا[3] .

أبو القاسم سعدالله ، الحركة الوطنية ج 2 ، ص ص 437 – 438 .

2 - محفوظ قداش، المرجع السابق ج 1 ،ص 685.

3 –للاطلاع على هذا البرنامج أنظر: محفوظ قداش ، المرجع السابق ج 1،صص 731 – 732 .

حوصلة عن نشاط نجم شمال افريقيا

- كان للنجم امتداد جماهيري عكس حركة النخبة العصرية الممثلة في النواب.
- كان له تواجد بفرنسا مع سنة 1926 م أما الحضور في الجزائر فبدأ سنة 1936 م وتزامن مع المؤتمر الاسلامي.
- كان راديكليا في الطرح فيما يخص المطلب الاستقلالي الا أنه لم يفعل العمل المسلح رغم قناعته بعدم تنازل الاستعمار حيال هذا المطلب.
- أسس للعمل السياسي المهيكل في الاطار الحزبي.
- قاعدته الأولى مثلها المهاجرين الجزائريين في فرنسا.
- اختصر ميصالي الحزب في شخصه وهذا ماسيفجر الحزب ويولد حركة التمرد ضد شخصه.
- مواقفه كانت متباينة من التيارات الاخرى وغير ثابتة.
- كان برنامجه في البدايةمستوحى من المطالب التي ركز عليها الامير خالد.

المحاضرة التاسعة عشر

فيدرالية المنتخبين المسلمين

ظهر الشبان الجزائريين مع بداية القرن 20م، ووظفوا جريدة المصباح التي ظهرت 1904 م بوهران وصحيفة الهلال بمدينة الجزائر سنة 1906 م وجريدة راية بونة بعنابة سنة 1910 م ،كما ظهرت جمعية الرشيدية ونادي صالح باي بقسنطينة سنة 1907 م وغيرها من الصحف والنوادي وكانت صحيفة الاسلام في بونة تعتبر لسان حال النخبة[1].

اقترن تحرك الشبان وبوادر ظهور قانون التجنيد الاجباري سنة 1908 م،ووصول الشباب التركي الى السلطة ،تمثلت مطالب النخبة المثقفة في هذه الفترة في : اصلاح الضرائب ،تمثيل الجزائريين في المجالس المحلية ،إعطاؤهم الحق في انتخاب رؤساء البلديات ،الغاء القوانين الاستثنائية .بعد صدور قرار ميسمي الخاص بالتجنيد قام الشباب الجزائري بزيارة الى فرنسا سنة 1912م بقيادة الدكتور بن تامي،والتي جاءت كرد فعل على قانون التجنيد الاجباري ،حيث قدموا عريضة مطالب.

قدر اجرون عدد النخبة في تلك الفترة بين 1000 و 1200 شخص، ولم يكن من ضمنهم الا 25 ممن هم حاصلون على شهادة الطب والمحاماة ،والمعلمين، مع العلم أنه لم يكن حاصلا على شهادة البكالوريا سنة 1911 الا 227 طالب[2].

تزعمهم في هذه المرحلة الشريف بن حبيلس دكتور في القانون ،بن علي فكار من تلمسان دكتور في القانون،عمربوضربة تاجر من أعيان مدينة الجزائر ،الدكتور بن تامي متجنس سنة 1906 م مختص في طب العيون.ثم ظهر بعد ذلك الأمير خالد الذي أصبح مدافعا عن برنامج الشبان في باريس سنة 1913 م.

كانت النخبة مرفوضة من طرف المستوطنيين مخافة على نفوذهم ومصالحهم فهي تخشى أن تقاسمها هذا النفوذ كونها تمتلك المؤهلات لذلك ،وكانت تتهمهم بالقومية رغم ولاءهم

1-شارل روبير اجرون، المرجع السابق، ص 382 .

2 - نفسه ص 387 .

ولاءهم لفرنسا .كما كانوا منبوذين من طرف الجزائريين كونهم يعيشون على الطريقة الاوربية والبعض منهم متزوج من فرنسيات.

عقد أول مؤتمر للمنتخبين في سبتمبر 1927 م بالنادي الاسلامي في الجزائر وقد بينوا وأكدوا على الولاء لفرنسا وتبنوا مجموعة من المطالب :

تمثيل الجزائريين في البرلمان .

المساواة في الخدمة الوطنية.

المساواة في الاجور والمنح والوظائفز

الغاء نظام الانديجينا .

التعليم والتكوين المهني للجزائريين .

تطبيق القوانين الاجتماعية .

اعادة تنظيم الهيئات الانتخابية[1].

اتبع النواب في الثلاثنيات سياسة المطالبة بالمساواة حيث كانوا يؤكدون على الاندماج دون التخلي عن الاحوال الشخصية، كما كانوا ضد التجنيس ويعتبرون أنفسهم فرنسيين يجب أن تكون لهم نفس حقوق المستوطنين ،وقد عملوا على التكتل في كل عمالة وتأسيس الصحف والنوادي ،كما ركزوا على مناصرة مشروع بلوم - فيوليت والمؤتمر الاسلامي سنة 1936م ، حيث ترأسه بن جلول وهو من أبرز المنخبين،كما أنهم كانوا يعترفون أن جيلهم فرنسي التفكير ،وأنهم أبناء فرنسا ،وأن علمهم هوالعلم المثلث وقد صرح أحد رجالات النخبة ابن الحاج وكانمعلما :"بأنهم فرنسيون سواء تمتعوا بالحقوق أولا، سواء

1 – محفوظ قداش، المرجع السابق ج 1،ص 300.

،سواء كانوا متعلمين أو أميين وأن دينهملادخل له في جنسيتهم والتي لايمكن أن تكون الا فرنسية "[1] .

صرح فرحات عباس بأن الامة الجزائرية غير موجودة وأنه لايوجد في القرآن مايمنعه من أن يكون فرنسيا مسلما[2].كانوا يقولون أن فرنسا هي وطنهم الروحي .ولم يستطع النواب نهاية العشرينيات وبداية الثلاثنيات من تأسيس حزب يضمهم ويكون وسيلة انتخابية ودعائية ومطلبية. فاتهمهم البعض بالجبن وبأنهم لا يريدون تقيد أنفسهم بمبدأ حزبي أو شعبي كما أنهم متلونون ومتملصون يتبعون المصلحة الخاصة.

برزت شخصيتان خلال عقد الثلاثنيات وهما محمد الصالح بن جلول وفرحات عباس . مارس بن جلول مهنة الطب مع سنة 1924 ،شغل المشهد السياسي طيلة الثلاثنيات وقد سانده بن باديس ورشحه لرئاسة المؤتمر الاسلامي 1936 م كما مرر من خلاله بعض المطالب السياسية الا أنه بدأ يفقد شعبيته بعد خلافه مع الشيوعيين ونجم شمال افريقيا وقد تمت تنحيته من رئاسة المؤتمر الاسلامي بعدما انفرد بقرارات، وقدم تصريحات بعد مقتل المفتي كحول رفضتها لجنة المؤتمر وطالبته بالتراجع عليها وتقديم توضيحات حولها[3].

الشخصية الثانية التي تصدرت المشهد لدى المنتخبين هو فرحات عباس وهو صيدلي من منطقة الطاهير بجيجل ،وصاحب فكرة تجميع المنتخبين تحت مظلة حزب سياسي. حاول تجسيدها سنة 1934م، فعقد في سطيف في أفريل 1935 م اول اجتماع لهذا الغرض، كما تم الاتفاق في 17 نوفمبر 1935 م من طرف منتخي قسنطينة على تشكيل لجنة للدراسات

---

1 –أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية ج 3، ص 61 .

2 – هذه الأفكار لم تظهر فقط مع فرحات عباس وإنما سبقوه إليها آخرون في ق 19 م وعلى رآسهم المحامي لويس خوجة حول هذه الأفكار أنظر :مختاري الطيب ،لجان التحقيق الفرنسية في الجزائر 1833 م – 1891 م وردود الفعل الجزائرية تجاهها (أطروحة غير منشورة)المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة الجزائر 2016 م .

3 – محفوظ قداش ،المرجع السابق ،ص 629 .

والمتابعة وكانت مبادئ الحزب تقتضي:

ترقية السكان المسلمين في اطار المواطنة الاسلامية .

التقارب بين الاعراق والتوحيد التدريجي للمؤسسات.

المساواة في الحقوق والواجبات .

حرية العبادة وحرية المعتقد .

محفوظ قداش، المرجع السابق ج1،ص 522 .

المحاضرة العشرون

الحزب الشيوعي

ارتبطت الافكار الشيوعية بنجاح الثورة البلشوفية في روسيا وسقوط روسيا القيصرية سنة 1917 م ،أما الارتباط الجزائري الشيوعي فتصدره في البداية مستوطنو الجزائر سنة 1920 م ثم الحزب الشيوعي الفرنسي، والذي كان ضد خروج الجزائر من تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية ،رغم أن النظام الشيوعي في روسيا أراد تقويض النفوذ الاستعماري الرأسمالي من خلال الدعوة التي أطلقها لتحرير تونس والجزائر في 20 ماي 1922 م[1].مثل شيوعيو الجزائر المستوطنين فيدرالية في الجزائر تتبع الحزب الشيوعي الفرنسي الذي سعى الى احتواء والهيمنة على أي حراك في المستعمرات ولم يتعدى مناضلوه 250 منخرط ليتراجع سنة 1932 ويصبح العدد 131 منخرط .

عمل الحزب الشيوعي في فرنسا عمل على جلب الطبقة العاملة الجزائرية في فرنسا والتي وجدت نفسها بحاجة الى تنظيم يدافع عن حقوقها العمالية ومتنفسا للتعبير حتى ولو اقتصر على الحقوق النقابية،كما ظهر سعي الحزب الشيوعي الفرنسي على احتواء النجمسنة 1926 م والذي ترأسه حاج علي عبدالقادر ،الذي كان مناضلا في الحزب الشيوعي وتقد م للانتخابات الفرنسية باسمه سنة 1924 م كما يشير المؤرخ محفوظ قداش الى عضوية مصالي الحاج الى التيار الشيوعي في جدول أعضاء اللجنة المركزية المؤسسين للنجم سنة 1926 م الذي تخلص من نفوذه بعد 1928 م[2].

ظهر الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1935 م بعدما تمت ترقية فيدرالية الجزائر الى مصف الحزب ،ويرجع ذلك الى وصول بعض الجزائريين الى المراكز القيادية يتقدمهم

---

1 –شارل روبير اجرون، المرجع السابق ج 2، ص 618.

2 – ذكر قداش تركيبة اللجنة المركزية التي يصل عددها 15 عضوا الرئاسة لحاج علي عبدالقادر والامانة العامة لميصالي الحاج وقد اورد تسمية 5 أعضاء دوي انتماء شيوعي وهم حاج علي عبدالقادر من منطقة غليزان جيلالي شبيلة أمين المال من البليدة ،محمد معروف من الشلف ،أيتتودرت من عين الحمام ،بوطويل من جيجل أنظر :

محفوظ قداش1،المرجع السابق ج1 ،ص ص 259 – 260 .

عمار ازوقان وبن علي بوقرطوالى الظروف الفرنسية وسياسة الحركة الشيوعية[1] . وقد كان على راس امانته الفرنسي بارثل الى جانب ازوقانوبوقرط .الا أنه بقى رهينة في يد الحزب الشيوعي الفرنسي بقيادةموريس توريز.وقد عمل على التقارب مع العناصر الجزائرية ممثلة في المنتخبين أو العلماء لانجاح السياسة الي كانت تتبناهاها حكومة الجبهة الشعبية ومطالب المؤتمر الاسلامي ،الا أن الحزب الشيوعي غير من خطابه اتجاه العناصر الجزائرية اذ اعتبر فرحات عباس برجوازيا كما اعتبر قادة جمعية العلماء بالرجعين كما كان يصف أعضاء النجم بالفاشيين زلم يدعو الحزب الشيوعي الجزائري الى المطالب الوطنية لان الشيوعية تنكر النتماء القطري كما السيطرة كانت للحزب الشيوعي الفرنسي لاذي كان يرى أن الجزائر الامة لم تتشكل بعد[2].وبعد فشل مشروع فيوليت والمؤتمر الاسلامي تراجع الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان يضم في صفوفه 750 مناضلا جزائريا سنة 1936 م 1100 مناضلا سنة 1937 م ليتراجع عدد المنخرطين حيث نزل العدد من 400 منخرط بمدينة الجزائر الى 100 منخرط سنة 1938 م[3].

1 –خيثر عبدالنور ...، المرجع السابق، ص 284

2 – نفسه 314 .

3 - شارل روبير اجرون ،المرجع السابق ج 2 ،ص 628 .

المحاضرة الواحد وعشرون

جمعية العلماء المسلمين

جاءت جمعية العلماء في ظرف حساس، احتفلت فيه الادارة الاستعمارية بمرور مئوية الاستعمار للجزائر، ومالحق الجزائر من جراء السياسة المنتهجة على جميع الأصعدة، والتي سعت من ورائها لتثبيت الاحتلال ،كما كانت هناك حركية يتزعمها ثلة من أبناء الجزائر، منهم العلماء وفي مقدمتهم بن باديس الذي عمل اعادة بعث الجزائر حسب انتمائها. .

ترجع فكرة تأسيس منظمة للعلماء الى فترة ماقبل الحرب العالمية الأولى 1914 م، بعدما اقتنع هؤلاء أن الجهود المبذولة عسكريا خلال القرن 19م لم تأتي بالجديد للجزائريين ،وأن الأمة جراء السياسة الفرنسية أصبح مستقبلها لايبشر بالخير.

ذكر البشير الابراهيمي أن فكرة تأسيس جمعية كانت بعد زيارة ابن باديس له في مدينة سطيف سنة 1924 م، تحت مسمى جمعية الاخاء العلمي،ويكون مقرها قسنطينة ،وقد أرجع فشل المشروع الا عدم نضج المجموعة التي كان يعول عليها والى الظروف التي كانت تمر بها الجزائر .الا أن الفكرة بقيت متخمرة في الأذهان ،حتى جاءت بجمعية العلماء المسلمين في 1931 م ،وقد سبق ذلك دعوة بن باديس لتأسيسها في مجلة الشهاب في عددها الثالث نوفمبر 1925م[1]

كانت الفكرة الاولى تقتصر على عمالة قسنطينة لتكون جمعية الاخاء بها،وبعد مضي 7 سنوات عممت الفكرة على باقي العمالات، وتم تجسيد هذا المشروع وجاءت الجمعية ذات البعد الوطني، واتخذت مدينة الجزائر مقرالها بدل قسنطينة،وقد ضمت المصلحين والمرابطين المنتمين الى الطرق الصوفية .

كانت البداية بطلب بن باديس من محمد عبابسة اختيار مجموعة من الأشخاص،يكونون بعيدين عن شكوك الادارة الاستعمارية، ليقدموا باسمهم لتأسيس جمعية مدنية، ولتقديم

1 –أثار الامام البشير الابراهيمي ، جمع وتقديم أحمد طالب الابراهيمي ج 1 ،دار الغرب الاسلامي ،الجزائر ،1997 ، ص ص 184 – 185.

دعوة توجه للاجتماع بنادي الترقي ،وقد تمت الجلسة التمهيدية التي حضرها 72 عالما وطالبا ،وقد ترأس جلستها الافتتاحية ابو يعلى الزواوي ،وشكل لها مجلسا اداريا، اختار بن باديس رئيسا لها في غيابه.جمع المجلس كل من الاصلاحين والطرقين، ومع سنة 1932 م ظهرت بوادر القطيعة بين الطرقيين والاصلاحين لاختلاف القناعة والاهداف،فالإصلاحيون أرادوا الجمعية أداة لتخليص المجتمع من جهله والبدع، أما الطرقيين فأرادوها أداة للمحافظة على مكاسبهم ومصالحهم، كان يتقدم الطرقيين أحمد بن عليوة صاحب الطريقة العليوية التي مقرها مستغانم[1].

تجسدت القطيعة من خلال انتخاب المجلس الاداري للجمعية سنة 1932 والتي خاب فيها سعي عمر اسماعيل وشيخ زاوية غلام الله بتيارت وهم من أنصار الطرقيين للاستحواذ على الجمعية[2]،فأسس الطرقيون بعدما سيطر علماء الاصلاح على الجمعية، جمعية علماء السنة المتحالفة مع الادارة الاستعمارية .

تأسست جمعية العلماء المسلمين في 5 ماي 1931 م ،وجعلت من نادي الترقي الذي تأسس في 1926 م مقرا لها، حيث تعقد فيه مؤتمراتها السنوية وتمارس فيه نشاطاتها ،وتم اختيار ابن باديس رئيسا لها بالإجماع في غيابه كما تولى البشير الابراهيمي نيابة الرئاسة. اشرف ابن باديس على نشاط الجمعية في عمالة قسنطينة بينما كان في عمالة الجزائر الطيب العقبي، وأسندت للإبراهيمي مهمة الاشراف على عمالة وهران وقد اتخذ من تلمسان مقرا له[3] .

يشمل القانون الاساسي للجمعية على 23 فصلا تتعلقبمبادئ الجمعية ومايتعلق بالمسائل الادارية والمالية .جاء الفصل الأول متضمنا تسمية الجمعية، كما تم التأكيد في
الفصل الثالث على نأي الجمعية الخوض في المسائل السياسية، أما في الفصل الرابع فإنها

1 - أثار الامام البشير الابراهيمي ،المصدر السابق ،ص 188 .

2 - مذكرات خير الدين ج 1،المصدر السابق ،ص 116.

3 - رابح تركي، المرجع السابق، ص 92.

أكدت على مشروع يهدف الى محاربة الآفات الاجتماعية والبطالة والجهل ومايحرمه الشرع وينكره العقل[1].

أهدافها

لخص البشير الابراهيمي أهداف الجمعية حين أكد أنها تعمل على اصلاح العقائد الاسلامية بعد ماشبها من تحريف، والعمل على تفهيم الحقائق الاسلامية ، واحياء أداب الاسلام وتاريخه ،والمطالبة بتسليم المساجد والأوقاف ،والعمل على استقلال القضاء الاسلامي ،والمطالبة بحرية التعليم العربي ،كما تدافع على خصوصية المجتمع الجزائري :العروبة والاسلام ،والعمل على احياء اللغة العربية وآدابها، وتعتبر أن ما مس الاسلام واللسان والمساجد والقضاء هو عدوان ، والجمعية تعمل على توطيد أواصر الاخوة بين المسلمين وتوحيدهم[2] .

الجمعية والصحافة

اتخذت من الصحافة وسيلة للتمكين لمشروعها الاصلاحي فظهرت مجموعة من العناوين ذات الخط الواحد، حيث ظهرت جريدة السنة النبوية وهي اسبوعية تحت اشراف ابن باديس ويشرف على تحريرها الطيب العقبي والسعيد الزاهري ،ظهرت بين سنتي 1932 و 1933 م، وبعد توقفها صدرت في 7 جويلية 1933 جريدة الشريعة المحمدية بنفس الطاقم، التي تم توقيفها في 28 أوت 1933 م ،ورفعت الجمعية بعد ذلك التحدي ببعثها جريدة الصراط السوي في 11 سبتمبر 1933 م ليتم توقيفها كذلط في جانفي 1934 م،وكانت تحت اشراف ابن باديس أما امتيازها فكان لاحمد بوشمال وقد تعرضت للتوقيف، كما كانت جريدة البصائر التي كان مديرها ورئيس تحريرها الطيب العقبي والسعيد الزاهري، أما الامتياز فكان للشيخ محمد خير الدين، ظهرت في 27 ديسمبر 1935 م وتوقفت سنة 1939 م، ليتم بعثها سنة 1947 وبقيت مستمرة الى غاية 1956 م . اهتمت الشهاب بنشاط الجمعية وهي

1 –أبو القاسم سعدالله ، الحركة الوطنية ج 2 ،ص 433 .

2 - رابح تركي، المرجع السابق، ص 93 .

وهي جريدة أنشأها ابن باديس سنة 1925 م الى غاية 1939 م[1].

جمعية العلماء والسياسية:

ينفي البعض العمل السياسي عن الجمعية كونها جمعية مدنية ، الاانمحصلة نشاطها كانت سياسية ،لكن تحاشيها الخوض في المسائل السياسية في البداية كان انسجاما مع القانون الذي يظبط نشاطها، خوفا من الحل .

يظهر دورها السياسيفي احداث قسنطينة 1934 م حين احتوت الشارع القسنطيني جراء الهيجان والصدام مع اليهود قاطني المدينة .ومن خلال مشاركتها في المؤتمر الاسلامي 1936م .كما يظهر البعد السياسي للجمعية في المقال الذي نشره ابن باديس في مجلة الشهاب ردا على تصريحات فرحات عباس والتي نفى فيها وجود الامة الجزائرية ، وتفاخر بانتمائه الفرنسي فقال بن باديس :"^الجزائر ليست فرنسا ولاتريد ان تكون فرنسا ولاتستطيع ان تكون فرنسا ولو ارادت"[2].

كما أكد بن باديس على الاستقلال حين ضرب مثلا بالحيوانات فقال: "بانه يسعى لتحقيق الاستقلال بطريقته الخاصة. وقال: ان الحيوانات تسعى للاستقلال". حرمت الجمعية التجنيس من خلال ماصدر في مجلة الشهاب سنة 1938 م[3].كما كانت تنادي وتؤكد على تطبيق قانون 1905م، الذي فصل الدين عن الدولة،حتى يتسنى للجزائريين تسير المساجد والأوقاف والهيئات الاسلامية خدمة للإسلام والمسلمين، حيث كانت تحت وصاية الادارة الاستعمارية.

لم تنسى الجمعية القضية الفلسطينية وما كان يحاك لتحقيق وعد بلفور 1917 م ،حين أوصت بمقاطعة السلع اليهودية سنة 1932م تضامنا مع الفلسطينيين، وتحذيرا من مساعدة اليهود لبناء وطن لهم في فلسطين[3].

---

1 - مذكرات خير الدين ج 1 ، ص ص 297 – 298 .

2 - شارل روبير اجرون ،تاريخ الجزائر المعاصرة ج 2 ،ص 542 .

3– أنظر مضمون الفتوى في :رابح تركي ،المرجع السابق ،ص 290 .

شارل روبير اجرون،المرجع السابق،ص 541 .

أكدت الجمعية سنة 1935 رفضها لفكرة تجنيس 5 ملايين جزائري، وقالت أن الشعب يفضل الفقر والموت على التجنس. كما صرح ابن باديس:"بأن الاستقلال حق طبيعي لكل الشعوب وأن الاستقلال لا يطلب ولايعطى ولايمكن نيله بالأقوال بل بالأفعال"[1].

الجمعية والتعليم:

كانت الجمعية تسير الكثير من المدارسالابتدائية والاعدادية، وثانوية ممثلة في معهدبن باديس، الى جانب ارسال طلبتها الى الزيتونة والمشرق لإكمال دراستهم العليا مع سنة 1954[2]، كما كانت تمنح شهادات باسم الشعب الجزائري وليس باسم الحكومة الفرنسية.فقد أحصت لها 150 مدرسة سنة 1954 م وكان عددها سنة 1934 م 70 مدرسة بتعداد 50 الف تلميذ[3].

أنشأت التنظيمات الموازية :الجمعية الرياضية والثقافية والعلمية والكشفية المسرحية،لتأطير الشباب الجزائري وتوعيته وعدم تركه عرضة للآفات ،كما اهتمت بتعليم المرأة لأنها أساس الأسرة وجعلها تساهم في اعداد شباب المستقبل.

اعادت الجمعية تأطير المجتمع الجزائري لتسحب البساط من تحت القياد والاسر المرتبطة بالاستعمار والطرقية،التي كانت توجه المجتمع حسب مصالحها ومالايتعارض مع الادارة الاستعمارية.

---

1 –شارل روبير اجرون،المرجع السابق ج 2، ص ص 541 –543.

2 –كثير من طلبة الجمعية تقلد وظائف رسمية في الدولة بعد الاستقلال من هم الاديبة زهور ونيسي وهناك من طلبتها كثير من الأدباء والمؤرخين مثل دودو ،سعدالله ،خمار ،سعدي ،أحمد حماني وغيرم كثير حول البعثات الطلابية الى المشرق أنظر : مذكرات خير الدين ،المصدر السابق.

3 - رابح تركي، المرجع السابق، ص 395 .

تمثلت السياسة الفرنسية اتجاه الجمعية في منع العلماء في فبراير سنة 1932 من اعتلاء منبر المساجد في تلمسان وغلق عدة مدارس بالقطاع الوهراني، كما حلت الادارة الفرنسية في 27 فبراير 1933 مصلحة الشعائر الاسلامية لمدينة الجزائر، وجعلت مكانها لجنة فرنسية استشارية على رأسها الكاتب العام ميشال وهو مسيحي،كما صدر قرار في 2 مارس 1933 م يقضي بإعطاء حق الخطب في المساجد لرجال الدين الرسميين فقط، كما عطلت الادارة صحف الجمعية ،وضيقت على رجال الجمعية واتهمت العقبي بقتل المفتي كحول .وقامت بتفتيش مجلة الشهاب. واصدار مرسوم 13 جانفي 1938 م الذي أوجب الحصول على رخصة لإنشاء النوادي والجمعيات، الى جانب مرسوم 8 مارس 1938 م الذي يجرم ويغرم كل من يفتح مدرسة بدون رخصة[1].

1- شارل روبير اجرون، المرجع السابق ج 2 ،صص 561 – 563 .

المحاضرة الثانية وعشرون

مشروع بلوم فيوليت

كان موريس فيوليت من السياسين الذيأرادوا احتواء الجزائريين وادماجهم فرنسيا لتجنيب فرنسا الصدام والحفاظ على الأمن الفرنسي ومستقبل فرنسا الاستعماري .كان له تصور ورؤية بداية الثلاثنيات ،تجسدت مع حكومة الجبهة الشعبية ،حيث صدر في الجريدة الرسمية مشروعه في 30 ديسمبر 1936م ، وقد ظل لمدة سنتين مجرد مشروع قانون، كان يلقى معارضة شديدة من طرف المستوطنين، التي كانت لهم كلمة مسموعة بباريس.

تجاوب مشروع بلوم فيوليت مع مطالب النخبة دون الفئات الاخرى، حيث يمكن فئات معينة من حق الانتخاب في الهيئة الفرنسية الناخبة وهم :

- الضباط القدامى وضباط الصف الذي تتوفرفيهم 15 سنة خدمة ويمثلون 2150 الى جانب الجنود الذين تقلدوا الوسام العسكري ووسام صليب الحرب وعددهم 6 الاف .
- حملة شهادات التعليم العالي والثانوي وعددهم 4300 .
- الموظفون عن طريق المسابقات وعددهم 1500 الى جانب القياد والقياد القدامى والاغاوات والباش اغوات وعددهم 1714 .
-المنتخبون والمندوبون الماليون والمستشارون العامون والبلديون القدامى ومن هم قيد الخدمة، الى جانب رؤساء الجماعات ويصل عددهم 6006 .
- الاعضاء المعينون والمنتخبون في غرف التجارة والصناعة وعددهم 636 .
- العسكرين الحاصلين على وسام جوقة الشرف والمدنيين المقلدين وسام بدرجة كومندور وعددهم 120 .
- العمال المتحصلون على وسام العمل وامناء النقابات الذين يثبتون 10 سنوات خدمة.
- المعينون من مجلس ادارة المنطقة العسكرية وعددهم 600 .

وبذلك يصل العدد الى 24046 ناخب[1].

1-يذكر قداش رقم 26317 ناخب مقابل 423000 ناخب جزائري في الهيئة الثانية مقابل 202246 ناخب فرنسي أنظر:محفوظ قداش ، المرجع السابق ج 1، ص579.

ردود الفعل من مشروع بلوم فيوليت

عارض نجم شمال افريقيا المشروع اذ راه يتعارض ومفهوم الوطنية، وانه يمنح حق التمثيل للبرجوازية وتخليه عن 6 ملايين جزائري تحت طائلة البؤس . كانت جمعية العلماء ظاهريا تساند المشروع كونه يترك للجزائري الحفاظ على احواله الشخصية مع علمها انه يمثل مرحلة مؤقتة،يجب ان تتبعها خطوات اخرى،وان البرلمان الفرنسي سيعارض المشروع، كما اعتبر ابن باديس بان مساوئه اكثر من إيجابياته، كونه سيفصل النخبة عن الجماهير واعتبرته سنة 1939 بالمشروع البسيط والميت[1].

كان الحزب الشيوعي مع المشروع، كما ساند المنتخبون بقيادة بن جلول المشروع رغم انه لايلبي بصفة نهائية مطالب الجماهير، أصدرت كل من كتلة المنخبين لكل من قسنطينة ووهران والجزائر لوائح تأييد مطلقة في جانفي 1937م، وتشكل وفد زار باريس بقيادة بن جلول، استقبله وزير المستعمرات في 5 مار س 1937 م[2].

هدد النواب من خلال تقديم استقالة جماعية للنواب في ناحية قسنطينة، إذ استقال 3600 منتخب من اصل 6814 منتخب في سبتمبر 1937 م.اما المستوطنين فكانوا ضد المشروع حيث رأى البعض منهم بانه سيوقف فرنسة الجزائريين، كما راه البعض الآخر انه سيجعل من المستوطنين اقلية في العملية الانتخابية، وكان عددهم حوالي 114 الف ناخب بالنسبة للمستشارين والمندوبيات المالية، وان البلديات ستكون تحت طائلة المنتخبين المسلمين ،وعبر 300 رئيس بلدية في الجزائر في 15 جانفي رفضهم للمشروع ،وتشكلت لجنة رفض للمشروع، وقدم 250 رئيس بلدية استقالتهم في 8 مارس 1938 م، كما رفضت الاحزاب الفرنسية المشروع وبذلك طلبت الحكومة من وزير الداخلية عدم عرض المشروع على البرلمان في 15 مارس 1938 م[3] .

---

1 –شارل روبير اجرون ، المرجع السابق ج 2 ، ص 743.

2 – أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية ج 3 ،ص 76.

3 – شارل روبير اجرون ،المرجع السابق ج 2 ،ص 752 .

المحاضرة الثالثة وعشرون

المؤتمر الاسلامي 1936 م

كانت فكرة المؤتمر من طرف عبد الحميد بن باديس التي دع اليها في جريدة الدفاع الناطقة بالفرنسية ، وقد وجهها الى رجال السياسة ،والعلماء والنواب ،والقضاة المسلمين والاساتذة للإدلاء برأيهم في تحديد النظام السياسي يعقد في الجزائر أو مكان اخر .وبعد اقتناع النواب وجهوا نداءا في 16 ماي 1936 م. تزامنت مع وفاة الأمير خالد الذي كان يعد من أبز شخصيات القرن 20 م في الجزائر ،حيث رأى بن باديس أن الفصل في قضايا الجزائريين يجب أن تكون من طرف جميع أطياف المجتمع ولاتنفرد بها جهة واحدة .وتزامنت هذه الفكرة مع فوز الجبهة الشعبية في الانتخابات الفرنسية ،ومع طرح مشروع بلوم فيوليت للنقاش.

خرج الاجتماع الذي ترأسه كل من العمودي وبن باديس وبن جلول في 17 ماي 1936 بتشكيل لجنة من أجل الدعاية لتنظيم مؤتمر اسلامي جزائري، يكون شهر جوان من نفس السنة، تكون مطالبة تنسجم وجميع مطالب الشعب الجزائري [1] .

انعقد المؤتمر في قاعة سينما الماجستيك (الاطلس) في 7 جوان 1936 م ،وقد مثلت كل الجهات من طرف مندوبين عنها، عينتهم لجان محلية أسست لهذا الغرض، قدر البشير الابراهيمي عدد الحاضرين بـ 7 ألاف شخص، افتتح الدكتور عبد النور تامزالي مندوب مالي وبلدي عن مدينة الجزائر المؤتمر ثم أخذ الكلمة الدكتور صالح بن جلول ،كما تدخل بن التهامي النائب البلدي لمستغانم الذي أعلن تأيد عمالة وهران لمطالب المؤتمرين ،كذا فعل الدكتور البشير عبد الوهاب نائب البليدة باسم عمالة الوسط ،كما تدخل فرحات عباس نائب عمالي من مدينة سطيف، والدكتور سعدان نائب عن بسكرة باسم المنطقة العسكرية الجنوبية .خطب عن الشبان والنواب والعلماء نحو العشرة كان منهم عبد الحميد بن باديس،العقبي والعمودي وقد كانت لغة المتدخلين بالفرنسية ماعدا بن باديس والعقبيوالعمودي

1– محفوظ قداش . تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ج 1،تر امحمد البار ،دار الامة ،الجزائر ،2011 ،ص 601 .

وقد تم سالفا الاتفاق حول اللغة الفرنسية لان الرسالة موجهة الى الفرنسيين ولتسهيل التواصل مع الصحافة[1] .

وقد مثل عمالة وهران 19 شخصية تمثل 9 مدن هي وهران ،تلمسان ،مستغانم ،تيارت ، المحمدية ،سيدي بلعباس ، معسكر ،عين تموشنت ، غليزان أما عمالة وهران فمثلها 10 أما الوسط فمثلته 31 شخصية[2].

انبثقت عن المؤتمر لجنة مؤقتة تضم تسع شخصيات ،ثلاثة نواب هم : بن جلول ،والمحامي عبد السلام بن الطالب ،والصيدلي عبد الرحمان بوكردنة وثلاثة من العلماء :محمد خير الدين ،الطيب العقبي ، البشير الابراهيمي ،وثلاثة من الشبان بن الحاج ،المهندس عبد الرحمن بوشامة ،عبد الله العنابي .

عملت اللجنة أسبوعا بعد انتهاء المؤتمر نظمت ورتبت المطالب لتحوله الى لجنة تتشكل من 66 عضوا يمثلون جميع المدن الجزائرية، تعمل على طبع المطالب وتفويض وفد يسافر الى فرنسا يتكلم باسمها[1].

مطالب المؤتمر

توجه وفد ممثلا المؤتمر يمثل العمالات الثلاثة للجزائر، مثل عمالة الجزائر ست شخصيات أما وهران فمثلها خمس شخصيات ،أما قسنطينة فمثلها سبع شخصيات[2].

قد م الوفد الذي زار فرنسا من 18 الى 29 جويليةوالذي تم استقباله في 23 جويلية 1936 م من طرف ليون بلوم مجموعة من المطالب :

الغاء القوانين الاستثنائية.

1– أثار الامام البشير الابراهيمي ، جمع وتقديم أحمد طالب الابراهيمي ج 1 ،دار الغرب الاسلامي ،الجزائر ،1997 ،ص 236 .

2 –ابراهيم مهديد، المرجع السابق ،ص 59 .

- 1اثار البشير الابراهيمي، المصدر السابق، ص 255.

2 - عمارة، الدكتور بشير ،بوخردنة ،بن حاج ،الشيخ العقبي ،الأمين العمودي ،باشطرزي ،بوشامة ،الأستاذ قاضي ،الشيخ الابراهيمي ،الأستاذ طالب ،بن جلول ،فرحات عباس ،طاهرات ،الشيخ بن باديس ،بن كلية ،الدكتور لخضاري ،الدكتور سعدان نقلا عن محفوظ قداش ،المرجع السابق ج 1 ،ص 639.

حرية الدعوة في المساجد.

حرية تعليم اللغة العربية.

العفو عن المحكوم عليهم في احداث قسنطينة.

فتح مدارس ابتدائية .

تحسينات للمدرسين الاهالي.

تحديد راتب أدنى للفلاحين الجزائريين.

تعزيز القروض التجارية.

تأجيل دفع القروض الفلاحية لمدة سنة.

إعطاء الدواوير والبلديات التي تشرف عليها الجماعة صفة البلدية العادية.

إنشاء صندوق للبطالة[1].

لم يحصل المؤتمر الا على الوعود التي لاتتحقق،وقد لقي معارضة من طرف مصالي الحاج الذي كان يعارض الالحاق الا أن المتتبع للمؤتمر يسجل الشيء الايجابي من خلال التوافق الذي حصل بين أطياف المجتمع الجزائري حول مطالب توافقية، كما لايمكن أن نرى المطالب بعيدا عن الظرف التي كانت تعيشه الجزائر، واستعداد الجزائريين في تلك المرحلة .قد شرح الوفد للجزائريين حصيلة رحلته الى باريس في 2 أوت بالملعب البلدي كما قاموا بجولة في أكتوبر الى أهم المدن الجزائرية تلمسان ،الجزائر ، سطيف ، قسنطينة ، عنابة ، تيزي وزو ،مستغانم ، غليزان ، سيدي بلعباس ، معسكر ...[2]

عملت الادارة الاستعمارية على ضرب المؤتمر من خلال تشكيل لجنة موازية تزور فرنسا ،وتحريكها لبعض الجهات لبعث برقيات تأييدللإدارة الاستعمارية ،كما تم اغتيال المفتي المالكي واتهام العقبي وعباس التركي بذلك .كما كان لموقف بن جلول وميله للإدارة وموقفه من الجمعية والشيوعين وميله للطرقيين دفع في تفجير المؤتمر وبإزاحته من رئاسة المؤتمر وانسحاب نواب عمالة قسنطينة[3].

1- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 618.

2 - نفسه ص 620.

3– ابراهيم مهديد، المرجع السابق، ص 63 .

ملاحظة:

تبقى هناك عناصر أخرى ومعلومات أتطرق اليها حسب خصوصية كل حصة

الفهرست

المحاضرة	الصفحة
المحاضرة 1	
الأوضاع العامة للجزائر قبل مجيئ العثمانيين للجزائر	3
ظهور الإخوة بربروس في سواحل شمال إفريقيا	3
النظام الإداري العثماني في الجزائر	5
المحاضرة2	
العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل الاحتلال	9
المخططات الفرنسية لاحتلال الجزائر	
المحاضرة 3	
الحصار و الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 م	17
المحاضرة 4	
القضية الجزائرية في البرلمان والمجالس السياسية الفرنسية	21
المحاضرة 5	
المواقف الدولية من الاحتلال الفرنسي سنة 1830 م	25
المحاضرة6	
النظام الإداري الفرنسي المستحدث بالجزائر مابين 1830م – 1834	30
المحاضرة 7	
القادة العامون الفرنسيون في الجزائر 1830 م – 1834 م	35
القوات العسكرية الفرنسية	37
المحاضرة 8	
المقاومة الرسمية(الداي) ،متيجة ،الأمير عبد القادر	39

المحاضرة 9	
المقاومة الجزائرية نماذج	41
المحاضرة 10	
سياسة نابليون الثالث في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1848 م -1870م	48
المحاضرة 11	
سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة	52
المحاضرة 12	
السياسة الفرنسية الاستعمارية:التعليمة نموذجا	56
المحاضرة 13	
-السياسة الفرنسية الاستعمارية:التعليمة نموذجا تابع	60
المحاضرة 14	
نماذج عن المقاومة السياسية خلال ق 19 م	65
المحاضرة 15	
نماذج عن المقاومة السياسية خلال ق 19 م تابع	70
المحاضرة 16	
أوضاع الجزائر مع مطلع ق 20 م	79
المحاضرة 17	
حركة الامير خالد	82
المحاضرة 18	
نجم شمال افريقيا	84
المحاضرة 19	
فيدرالية المنتخبين المسلمين	88
المحاضرة 20	

الحزب الشيوعي	92
المحاضرة 21	
جمعية العلماء المسلمين	94
المحاضرة22	
مشروع بلوم فيوليت	100
المحاضرة 23	
المؤتمر الاسلامي 1936 م	102
ملاحظة	